الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية
التخصص: محاسبة

# أثر جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة ميدانية – استبيان -

من إعداد:

- ✓ بشه عبد المجيد
- ✓ شقوري العربي
- ✓ عبيد خالد
- ✓ مرخوفي مولود

تحت إشراف الدكتور:

أحمد بن خليفة

لجنة المناقشة

| | | |
|---|---|---|
| عوادي مصطفى | أستاذ محاضر أ | رئيس اللجنة |
| بن خليفة أحمد | أستاذ محاضر أ | مشرفا (مقررا) |
| وصيف غدير إبراهيم | أستاذ مساعد أ | مناقشا |

السنة الجامعية: 2017/2016

# شكـــر وعـرفـــــان

نحمد الله ونشكره على تيسيره و توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل المتواضع ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

إنطلاقا من العرفان بالجميل فإنه يسرني أن أ تقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى أستاذنا و مشرفنا الدكتور بن خليفة أحمد الذي أمدنا من منابع علمه بالكثير كما لا يفوتنا في هذا الصدد أن نتوجه بالشكر الجزيل إلى أساتذنا الأفاضل : الدكاترة: عزة الأزهر، ، هادفي خالد ، زبيدي البشير، ريمي رياض، إحميداتو محمد الصالح ، ضيف الله محمد الهادي ، مايدة محمد فيصل.

شكرنا إلى جميع أساتذنا و كافة الطلبة بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير كما لا ننسي أن نشكر أساتذنا أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما تكبدوه من عناء في قراءة مذكرتنا المتواضعة وإثرائها بمقترحاتهم القيمة و أيضا إلى كل من مد لنا يد العون في مسيرتنا العلمية .

وأخيرا نشكر كل من ساعدنا من قريب ومن بعيد على إنجاز هذا العمل

# الإهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع ثمرة جهد وعناء ، إلى من أنارت لي طريقي بالنصح والإرشاد بحسن بيانها أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها، إلى من علمني مبادئ الإيمان و الأخلاق وتعب لراحتي وغرس فيا حب العلم والمعرفة أبي حفظه الله و أطال في عمره، إلى زوجتي الغالية حفظها الله ، إلى فلذة كبدي إبنتي الغالية سيرين إلى إخوتي و أخواتي الأعزاء كل بإسمه، إلى جميع الأقارب الذين يكنون لي الحب والإحترام، إلى أصدقائي الذين ساعدوني : العربي ، عبد المجيد ، خالد ، هشام ، لخضر

إلى جميع زملائي دفعة ثانية ماستر محاسبة 2017، إلى كل من يلتمس الطريق المستقيم ..... على أساس من الإيمان والعلم والمعرفة.

**مولود**

# الإهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع ثمرة جهد وعناء ، إلى من أنارت لي طريقي بالنصح والإرشاد والدعوات أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها، إلى من علمني مبادئ الإيمان و الأخلاق وتعب لراحتي وغرس فيا حب العلم والمعرفة أبي رحمه الله و أسكنه فسيح جنانه، إلى زوجتي الغالية حفظها الله ، إلى أبنائي فلذات كبدي عبد الرحيم ، ريان ،ندى و جوري

إلى إخوتي القدري ، حسين و أخواتي كل بإسمها، إلى جميع الأقارب الذين يكنون لي الحب والإحترام، إلى أصدقائي الذين ساعدوني : العربي ، مولود ، خالد ، الصغير ، إلى جميع زملائي دفعة ثانية ماستر محاسبة 2017، إلى كل من يلتمس الطريق المستقيم ..... على أساس من الإيمان والعلم والمعرفة.

**عبد المجيد**

# الإهـــــداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين

أهدي هذا العمل إلى من ربتني و أنارت دربي و أعانتني بالصلوات و الدعوات ، الى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة حفظها الله و رعاها .

إلى من عمل بكد في سبيلي و علمني معنى الكفاح و أوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي

إلى إخوتي حمدي والمرحوم المغفور له بإذن الله شرفي ،

إلى إخواتي نذيرة ، عائشة ، سنية ، إسلام

إلى زوجتي الغالية و أبنائي دارين ، الأشرف

إلى أصدقائي الذين ساعدوني : عبد المجيد ، مولود ، خالد ،إلى جميع أساتذة قسم العلوم المالية و المحاسبة إلى كل طلبة دفعة ثانية ماستر محاسبة

**العربي**

# الإهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع ، إلى من أنارت لي طريقي بالنصح والإرشاد بحسن بيانها أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها، إلى من علمني مبادئ الإيمان و الأخلاق وتعب لراحتي وغرس فيا حب العلم والمعرفة أبي حفظه الله و أطال في عمره، إلى زوجتي الغالية حفظها الله ، إلى أبنائي حفظهم الله ورعاهم، إلى إخوتي و أخواتي الأعزاء كل بإسمه، إلى جميع الأقارب الذين يكنون لي الحب والإحترام، إلى أصدقائي الذين ساعدوني : العربي ، عبد المجيد ، مولود ، إلى جميع زملائي دفعة ثانية ماستر محاسبة ، إلى كل من يلتمس الطريق المستقيم ..... على أساس من الإيمان والعلم والمعرفة.

**خالد**

# قائمة المصطلحات والرموز

| The signifiance | الرمز | الدلالة |
|---|---|---|
| Produit Intérieur Brut | PIB | الناتج الداخلي الخام |
| International Accounting Standards Board | IASB | مجلس معايير المحاسبة الدولية |
| Financial Accounting Standards Board | FASB | مجلس معايير المحاسبة المالية |
| International Accounting Standars | IAS | معايير المحاسبة الدولية |
| Generally Accepted Accounting Principles | GAAP | مبادئ المحاسبة المقبولة عموما |
| International Financial Reporting Standards | IFRS | معايير التقارير المالية الدولية |
| Fond De Roulement | FRL | رأس مال العامل |
| Besoins Fond De Roulement | BFRL | احتياجات رأس مال العامل |
| Economic Value Added | EVA | القيمة الاقتصادية المضافة |
| Market Value Added | MVA | القيمة السوقية المضافة |

**ملخص الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على جودة المعلومات المالية ومدى تأثيرها في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة إسهامات جودة المعلومة المالية في تحقيق فعالية تقييم الأداء ودوره في التعبير عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ،من خلال معالجة إشكالية كيفية تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في دراستنا لتحليل البيانات المحصل عليها من الاستبيان الموجه إلى أكاديمي مهني الحقل المالي والمحاسبي في الجزائر ، وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها التأكيد على أن الخصائص الأساسية الملائمة والموثوقية بالاظافة إلى الخصائص الثانوية تؤثر بشكل ايجابي في عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات الافتتاحية: المعلومات المالية–جودة المعلومات المالية–تقييم الأداء المالي–المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Résumé de l'étude

Cette étude vise à identifier la qualité de l'information financière et l'impact sur l'évaluation de la performance financière dans les PME, et essayer les contributions de la qualité de l'information financière à l'efficacité de la performance et son rôle dans l'expression de la véritable situation financière de l'entreprise, en abordant le problème de la façon dont la qualité de l'information financière dans l'évaluation la performance financière des petites et moyennes entreprises.

Elle a été suivie de l'approche analytique descriptive dans notre étude pour analyser le domaine financier et comptable professionnel académique axée sur les données obtenues en Algérie, le questionnaire, et a résumé les résultats de l'étude soulignent que les caractéristiques de base appropriées et la fiabilité Loyauté aux caractéristiques secondaires affectent positivement le processus d'évaluation de la performance financière dans les petites entreprises les plus importantes et moyennes entreprises.

Mots clés: L'information financière - La qualité de l'information financière - Évaluation de la performance financière -Les petites et moyennes entreprises.

# فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| شكر وعرفان | – |
| الإهداء | – |
| قائمة المصطلحات والرموز | – |
| ملخص الدراسة | I |
| الفهرس | II |
| قائمةالجداول | VI |
| قائمة الأشكال | VII |
| مقدمة | أ–ث |
| الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لجودة المعلومات المالية | |
| تمهيد | -1- |
| **المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** | -2- |
| المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | -2- |
| المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | -5- |
| المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | -6- |
| **المبحث الثاني: ماهية المعلومات المالية** | -8- |
| المطلب الأول: الفرق بين البيانات والمعلومات | -8- |
| الفرع الأول: ماهية البيانات | -8- |
| الفرع الثاني: مفهوم المعلومات | -10- |
| المطلب الثاني: مصادر البيانات والمعلومات وطرق وأساليب جمعها | -13- |
| الفرع الأول : مصادر البيانات والمعلومات | -13- |
| الفرع الثاني : طرق وأساليب جمع المعلومات | -15- |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث : مفهوم المعلومات المالية | -16- |
| الفرع الأول: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية | -17- |
| الفرع الثاني: مستخدمو القوائم المالية | -24- |
| الفرع الثالث: أهداف المعلومات المالية | -26- |
| المبحث الثالث : جودة المعلومة المالية | -27- |
| المطلب الأول: تعريف و معايير جودة المعلومة المالية | -27- |
| المطلب الثاني: خصائص جودة المعلومة المالية | -29- |
| الفرع الأول : الخصائص النوعية الأساسية | -29- |
| الفرع الثاني :الخصائص النوعية الثانوية | -33- |
| المطلب الثالث : دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية | -37- |
| خلاصة الفصل | -41- |
| **الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي في ظل جودة المعلومة المالية** | |
| تمهيد | -42- |
| **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي** | -43- |
| المطلب الأول :العلاقة بين الأداء والأداء المالي | -43- |
| الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء | -43- |
| الفرع الثاني: تعريف تقييم الأداء المالي | -44- |
| المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي | -44- |
| الفرع الأول: أهمية الأداء المالي | -45- |
| الفرع الثاني: أهداف الأداء المالي | -46- |
| المطلب الثالث: معايير تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه | -47- |
| الفرع الأول: معايير تقييم الأداء المالي | -47- |
| الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي | -48- |
| **المبحث الثاني: الأساليب المستخدمة في قياس الأداءا لمالي في ظل جودة المعلومة المالية** | -50- |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: قياس الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية | -50- |
| الفرع الأول: رأس المال العامل **FRL** | -50- |
| الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل الإجمالي **$BFR_g$** | -51- |
| الفرع الثالث: الخزينة الصافية | -52- |
| المطلب الثاني: قياس الأداء المالي باستخدام النسب المالية | -53- |
| الفرع الأول: تعريف النسبة المالية | -53- |
| الفرع الثاني: أنواع النسب المالية | -53- |
| المطلب الثالث: قياس الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة | -58- |
| الفرع الأول: القيمةا لاقتصادية المضافة EVA | -59- |
| الفرع الثاني: القيمة السوقية المضافة MVA | -59- |
| خلاصة الفصل | -61- |
| **الفصل الثالث: أهمية جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي –دراسة ميدانية استبيان–** | |
| تمهيد | 62 |
| **المبحث الأول: مراحل إعداداستمارة إستبيان الدراسة** | 63 |
| المطلب الأول: تحضير إستمارة الاستبيان | 63 |
| المطلب الثاني: هيكل إستمارة الإستبيان | 64 |
| المطلب الثالث: إختبار صدق وثبات الإستبيان | 65 |
| الفرع الأول : إختبار صدق و ثبات الأستبيان | 65 |
| الفرع الثاني : معايير قياس الإستبيان | 66 |
| المطلب الرابع: : إجراءات البحث وأدواته | 67 |
| **المبحث الثاني: تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة** | 68 |
| المطلب الأول: الوصف الاحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والمعلومات الأولية | 68 |
| المطلب الثاني: عرض النتائج الخاصة بمتغيرات الدراسة | 71 |
| **المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان و اختبار الفرضيات** | 72 |
| المطلب الأول: تحليل نتائج المحورين | 72 |

| | |
|---|---|
| الفرع الأول : تحليل نتائج المحور الأول | 72 |
| الفرع الثاني: تحليل نتائج المحور الثاني | 76 |
| المطلب الالثاني : إختبار الفرضيات | 79 |
| خلاصة | 83 |
| خاتمة | 84 |
| قائمة المراجع | 87 |
| الملاحق | - |

# قائمة الجدوال


| الرقم | البيان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر | 04 |
| 02 | قائمة المركز المالي | 19 |
| 03 | قائمة الدخل حسب طبيعة المصروف | 21 |
| 04 | قائمة الدخل حسب الوظيفة | 22 |
| 05 | جدول يوضح حساب ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبيان | 65 |
| 06 | جدول يوضح نتائج إختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبيان | 66 |
| 07 | جدول يوضح درجات مقياس ليكارت الإستبيان | 66 |
| 08 | جدول يوضح الإحصائيات الخاصة بإستمارة الإستبيان | 67 |
| 09 | جدول يوضح المؤهل العلمي | 68 |
| 10 | جدول يوضح التخصص الأكاديمي | 69 |
| 11 | جدول يوضح الخبرة المهنية | 70 |
| 12 | جدول يوضح معايير تحديد الإتجاه الخماسي | 71 |
| 13 | جدول يوضح معايير تحديد الإتجاه الثلاثي | 72 |
| 14 | جدول يوضح نتائج خاصية الملائمة في المعلومة المالية | 73 |
| 15 | جدول يوضح نتائج خاصية الموثوقية في المعلومة المالية | 74 |
| 16 | جدول يوضح نتائج الخصائص الثانوية في المعلومة المالية | 75 |
| 17 | جدول يوضح دور جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي | 77 |
| 18 | كيفية تأثير خاصية الملائمة في تقييم الأداء المالي | 78 |
| 19 | كيفية تأثير خاصية الموثوقية في تقييم الأداء المالي | 78 |
| 20 | كيفية تأثير الخصائص الثانوية ( الثبات ، القابلية للمقارنة ) في تقييم الأداء المالي | 79 |

## قائمة الأشكال


| الرقم | البيان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | العلاقة بين البيانات والمعلومات | 11 |
| 02 | الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية | 36 |
| 03 | توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي | 69 |
| 04 | توزيع أفراد العينة حسب التخصص الأكاديمي | 70 |
| 05 | توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية | 71 |
| 06 | تؤثر خاصية الملائمة في تقييم الأداء المالي | 80 |
| 07 | تؤثر خاصية الموثوقية في تقييم الأداء المالي | 81 |
| 08 | تؤثر الخصائص الثانوية ( القابلية للفهم ، القابلية للمقارنة ، الثبات ) في تقييم الأداء المالي | 82 |

# المقدمة

**المقدمة العامة:**

**تمهيد :**

لقد عرف عالمنا اليوم إنفتاحا شديدا بفعل العولمة والتطور التكنولوجي وشبكات الإتصال الدولية، مما إنعكس على الواقع الإقتصادي حيث نعيش في عصر يمكن أن نطلق عليه عصر المعلومات، وأهم مايميزه حجم الإتصالات وتعد تلك الإتصالات نقلا للمعلومات من جهة إلى أخرى . وأصبحت حاجة ملحة يجب توفيرها ونقلها والتصرف فيها .

إنه لمن أكبر التحديات ما تواجهه اليوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة ما يشهده عالم الأعمال من تطورات عميقة وسريعة تنعكس بشكل أو بأخر على هذه الأخيرة وتجعلها في صراع دائم مع محيط يتميز بمنافسة شديدة ليس بضرورة من أجل تحقيق تقدمها وإزدهارها ولكن غالبا ما يكون من أجل الحفاظ على بقائها .

تتكون المؤسسة من عدة أنظمة تعمل في تناسق تام ، وذلك من خلال فعالية كافة العمليات والأنشطة كما أنه لايمكن أن نغيب المعلومات المالية عن عالم التسابق الدائم حول تكنولوجيا المعلومات ، لأن دقتها وجودتها هو الأساس الذي تبنى عليه عملية تقييم الأداء المالي و إتخاذ القرارات الإستراتجية التي تؤثر بشكل مباشر على المؤسسة وبالتالي فإن المعلومات المالية تلعب دورا هاما ، يتمثل في تقويم الأداء المالي وترشيد القرارات من خلال التقارير المالية الصادرة عنها.

ومن هذا المنطلق يمكن أن نبرز أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسات إعتمادا على المعلومة المالية الجيدة.

**1.: الإشكالية :**

**كيف تؤثر جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

- وتتفرع الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن حصرها فيما يلي :

- هل تؤثر خاصية الملائمة في تقييم الأداء المالي بشكل إيجابي أم لا ؟

- هل تؤثر خاصية الموثوقية في تقيم الأداء المالي بشكل إيجابي أم لا ؟

- هل تؤثر الخصائص الثانوية ( القابلية للفهم والقابلية للمقارنة ) في تقييم الأداء المالي أم لا ؟

**2.: الفرضيات :**

ـ بغرض الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية نعتمد في دراستنا على الفرضيات التالية :

ـ تؤثر خاصية الملائمة في تقييم الأداء المالي بشكل إيجابي

ـ تؤثر خاصية الموثوقية في تقييم الأداء المالي وبشكل إيجابي

ـ تؤثر الخصائص الثانوية ( القابلية للفهم و القابلية للمقارنة) في تقييم الأداء المالي بشكل سلبي.

**3.: أسباب إختيار الموضوع**

من أهم أسباب إختيارنا لهذا الموضوع أسباب تتعلق بما يلي:

ـ إثراء المكتبة الجامعية بمرجع جديد

ـ رغبة الطلبة في توسيع المعارف فيما يخص المعلومات المالية وخصائصها ودورها في تقييم الأداء المالي

ـ الأهمية والدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء إقتصاديات الدول

ـ إرتباط الموضوع بتخصص الدراسة " المحاسبة "

**4.: أهداف الدراسة و أهميتها :**

ـ إنطلاقا من الأهمية القصوى لمختلف المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي من جهة والدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في ترشيد القرارات الإستراتجية لأصحاب المسؤولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، من جهة أخرىنبرز هنا أهم النقاط التي تهدف إليها هذه الدراسة نذكر منها ما يلي :

ـ التعرف على المعلومات المالية الداخلية للمؤسسة

ـ إبرز أهمية المعلومات المالية ودورها في تقييم الأداء المالي

ـ محاولة الإطلاع على مدى تطبيق جودة المعلومات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية توظيفها في تقييم الأداء المالي من خلال **إستبيان ميداني**

**5.: تحديد إطار الدراسة :**

تم تحديد إطار الدراسة في الحدود التالية

5.:كالحدود المكانية : بيئة الدراسة تتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الأكاديميين و خبراء المحاسبة و الأستاذة الجامعيين في ولاية الوادي – دولة الجزائر –

5.:الحدود الزمنية : تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة الممتدة بين تاريخ توزيع إستمارة الإستبيان وتاريخ إستلام أخر إستمارة من شهر مارس إلى شهر أفريل 2017

**6.: منهج الدراسة وأدواتها:**

للإحاطة بمختلف جوانب الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة و إختبار الفرضيات سنعتمد المنهج الوصفي من خلال عرض شامل لجودة المعلومة المالية وأثرها في تقييم الأداء المالي .

كما تم الإعتمادعلى أداة الإستبيان الموجه للأخصائين في مجال المحاسبة ورؤساء أقسام المحاسبة والمالية في المؤسسات ، لمعرفة مدى إعتمادهم على جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي وإتخاذ القرار وتم إختبار الفرضيات من خلال برنامج المعالجة الإحصائية **SPSSV. 20.**

**7.:خطة وهيكل البحث :**

إعتمدنا في هذه الدراسة على ثلاثة فصول عرضت بطريقة تخدم الغرض والموضوع وتعمل على توضيح الإطار النظري لكل من العناصر الأساسية للموضوع وهي :

جودة المعلومة المالية خصص لها الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي لجودة المعلومة المالية ، الذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا وخصائص ودورا ،أما المبحث الثاني فتناول ماهية المعلومات المالية وتعريفها ، حيث تطرقنا إلى مفهوم المعلومات المالية ثم إلى مصادر وطرق جمعها بالإظافة إلى أهدافها أما في المبحث الثالث تناولنا جودة المعلومة المالية مع ذكر خصائصها و دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق الخصائص .

أما الفصل الثاني فكان بعنوان الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي قسم بدوره إلى مباحثين المبحث الأول الإطار النظري للأداء المالي حيث قمنا بالتطرق إلى مفهوم الأداء المالي وبعدها عن أهمية وأهداف الأداء المالي ثم عن معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.

أما المبحث الثاني خصص للأساليب المستخدمة في قياس الأداء المالي من خلال ثلاث مطالب متمثلة في قياس الأداء المالي باستخدام التوازنات ، قياس الأداءالمالي باستخدام النسب المالية أما المطلب الثالث قياس الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة.

أما الفصل الثالث فجاء بعنوان أهمية جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال اسقاط الجانب النظري على الدراسة الميدانية من خلال توزيع استبانة محكم من طرف الأساتذة الجامعيين ذوي الأختصاص حيث قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث رئيسية : الأول بعنوان البيانات والأدوات الإحصائية المستخدمة ، حيث تكلمنا في المطلب الأول عن مجتمع وعينة الدراسة والمطلب الثاني عن المقياس المستخدم و إستبيان الدراسة ، ثم أساليب التحليل و صدق أداة الدراسة، أما المبحث الثاني فتكلمنا فيه عن دراسة تأثير خصائص الجودة في تقييم الأداء المالي ، حيث قسم لثلاث مطالب الأول عبارة عن دراسة تأثير خاصية الملائمة في تقييم الأداء المالي ، والثاني دراسة تأثير خاصية الموثوقية في تقييم الأداء المالي، أما الثالث فهو عبارة عن دراسة تأثير الخصائص الثانوية في تقييم الأداء المالي.

**8.: صعوبات الدراسة :**

. صعوبة الحصول على معلومات دقيقة وصحيحة في دراسة الحالة ولذلك قمنا بإعداد الاستبيان.

. صعوبة الحصول على بعض المراجع المهمة في الدراسة.

. ضيق الوقت بالنظر لحجم الموضوع وأهميته.

# الفصل الأول

# الإطار المفاهيمي لجودة المعلومة المالية

**تمهيد**

إن الغرض من هذا الفصل هو التزود بالإطار المفاهيمي لجودة المعلومة المالية ، فلا يمكن تناول بحث أثر جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون الإحاطة بالإطار النظري للمعلومات المالية ، ودون التطرق الى المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي محل الدراسة . من أجل ذلك سيتم معالجة الفصل الأول بالتطرق الى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة خصائصها ودورها ثم يلي ذلك معرفة مفهوم البيانات و المعلومات ثم نتطرق الى مصادر وطرق جمعها ونخصص الدراسة في المطلب الثالث لمفهوم المعلومات المالية التي تعتبر ذات أهمية قصوى في المؤسسة لما لها من دور و ما تحققه من أهداف ،بعد ذلك نتطرق الى مفهوم جودة المعلومة المالية و خصائصها ودور المعايير الدولية في تحقيق هذه الخصائص .

فهيكل هذا الفصل سيكون كما يلي:

المبحث الأول:مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني:مفهوم المعلومات المالية

المبحث الثالث:جودة المعلومة المالية

## المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتجه الواقع العالمي في ظل المتغيرات الحالية بشكل ملموس نحو دعم المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتنوعة، والواقع التطبيقي في مختلف بلدان العالم يظهران بجلاء أهمية هذا القطاع الذي تتمحور حوله وتتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في مزيج تنموي يستهدف بالدرجة الأولى الارتقاء بالاقتصاد الوطني لأي دولة، ليصبح اقتصاداً قوياً.[1]

من هذا المنطلق سنحاول في هذا المبحث التطرق الى تعريف هذا النوع من المؤسسات محاولين معرفة خصائصها ودورها في اقتصاديات الدول.

### المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قد أصبح من الصعب إيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات إذ يختلف من دولة أخرى، اعتمادا على معياري الحجم لعدد العمال أو رأس المال، فما يبدو مؤسسة صغيرة أو متوسطة في بلد متطور قد يكون مصنف كمؤسسة كبيرة في بلد نام والعكس صحيح [2]،

من هنا نستنتج أن هناك عدة معايير ومقاييس تستند عليها هذه الدول للتعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن أن نوجز هنا تعريف من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية باعتباره الأولى اقتصاديا في العالم ، وتعريف حسب قانون الأمم المتحدة بالاظافة إلى التعريف الصادر عن المشرع الجزائري .

**1.: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات المتحدة الأمريكية:** حسب قانون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة هذه المؤسسات، فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها أو إداراتها بطريقة مستقرة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في

[1] محمد نجيب دبابش ، طارق قدوري وآخرون ، ، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقي الوطني الأول حول: واقع وافاق تطبيق النظام المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05 و06 ماي 2013 ،ص4

[2] آيت عيسى عيسى ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة ابن خلدون تيارت ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،العدد 6 ، ص273

نطاقه، و قد اعتمد على معياري المبيعات و عدد العمال في تحديد تعريف أكثر تفصيلا و قد حددها القانون كما يلي:[1]

مؤسسات الخدمات و التجارة بالتجزئة: من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.

مؤسسات التجارة بالجملة: من 5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية. ·

مؤسسات الصناعية: عدد العمال 250 عامل أو أقل.

**2.: التعريف حسب هيئة الأمم المتحدة:**

في تقرير لها حول دور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه لا يوجد تعريف عالمي متفق عليه عموما، لذلك استندت في دراستها الى تعريف تقريبي لهذه المؤسسات على معيار العمالة والحجم حيث يشكلان عاملا هاما في تحديد الطبيعة الاقتصادية للكيانات التجارية أوردت التعريف التالية:[2]

**1.2. : المؤسسات بالغة الصغر:** هي كل عمل تجاري يستخدم من 01 الى 05 أشخاص وتتسم ببساطة أنشطتها الى حد يسمح بإدارتها مباشرة على أساس العلاقة بين شخص وآخر.

**2.2.: المؤسسات الصغيرة** : هي كل عمل تجاري يستخدم بين 06 الى 50 شخصا حيث يكون لهذا العمل غالبا عدد من خطوط النشاط ومن المتصور أن يكون له أكثر من موقع مادي واحد.

**3.2.:المؤسسات المتوسطة** : وتعرف على أنها تلك المؤسسات التي تستخدم ما بين 51 الى 250 عاملا، ويكاد يكون مؤكدا انها تعمل في أكثر من موقع .

**3.: التعريف حسب المشرع الجزائري**

حسب نص القانون الصادر في 2001/12/12 المرقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال ، حيث

[1] مسغوني منى، تسيير الكفاءات والأداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، 2013 ، ص5

[2] محمد نجيب دبابش، طارق قدوري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص4

يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد 5،6،7لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها.[1]

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع والخدمات وتشغل مابين 01 الى 250 عاملا ، يقصد بالعمال العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة ، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار مع استيفاءها لمعيار الاستقلالية ، حيث المؤسسة المستقلة كل مؤسسة لايمتلك رأسمالها بمقدار 25% فأكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى.[2]

و الجدول التالي يوضح مميزات هذين النوعين من المؤسسات في الجزائر من حيث معياري العمالة ورقم الأعمال.

**الجدول رقم 01: معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[3]**

| المؤسسة/المعايير | العمالة الموظفة | رقم الأعمال السنوي بـــ (مليون دينار) | الحصيلة السنوية بـــ (مليون دينار) |
|---|---|---|---|
| المؤسسات المصغرة | من 01 الى 9 | 20 | 10 |
| المؤسسات الصغيرة | من 10 الى 49 | 200 | 100 |
| المؤسسات المتوسطة | من 50 الى 250 | 200 الى 2000 | 100 الى 500 |

**المصدر**: الجريدة الرسمية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القانون 01-18

يتبين مما سبق انه لا يوجد تعريف شامل وواضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لتعدد المعايير مثل معيار حجم المبيعات، حجم الأموال المستخدمة ، حصة المؤسسات من السوق، طبيعة الملكية ،المسؤولية لكن يبقى المعيار الأفضل بصورة نسبية معيار عدد العمال لما يتمتع به من مزايا أبرزها:

أ.: يعتبر معيار ثابت وواضح ودقيق بحيث يسهل فيه جمع البيانات كونه يعتبر أقل سرية من أي نوع آخر.

ب.: معيار يسهل عمليات المقارنة بين المؤسسات في القطاعات .

[1] الجريدة الرسمية ، قانون 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ،يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،العدد 77، 2001، ص5

[2] محمد نجيب دبابش ، طارق قدوري و آخرون ،مرجع سبق ذكره، ص4

[3] قانون 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، مرجع سبق ذكره ،ص6

**المطلب الثاني:خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

تعتمد الكثير من الدول في بناء اقتصادياتها على خلق مشروعات صغيرة ومتوسطة وهذا ما أثبتته التجارب في عدة دول التي تعرف بالدول المتقدمة ، وهي ما تصبو اليه اليوم العديد من دول العالم الثالث في ظل تقلب أسعار البترول وتدهور الجباية البترولية مثل العربية السعودية والجزائر ، وذلك بما تساهم به هذه المؤسسات في خلق قيمة مضافة من شأنها أن تخلق ثروة لاقتصاديات هذه الدول ويرجع ذلك الى الخصائص والمميزات نذكر ابرزها:[1]

1.: إن اعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التقنية البسيطة يتيح لها المرونة في العمل و تخفيض التكاليف غير المباشرة، مما يساعدها على التكيف السريع مع مستجدات السوق.

2.:جل هذه المؤسسات تعتمد على الموارد المحلية، مما يساعدها على تجنب تقلبات سعر الصرف و انعكاسات ذلك على النتائج المالية الخاصة.

3.:سهولة التأسيس كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عائلية فهي تحتاج الى رأس مال صغير وعمالة قليلة، مما يعني ضآلة حجم التمويل سواء في مرحلة الإنشاء أو عند الاستغلال وهذا ما يتلائم مع رغبة المستثمرين في الدول النامية [2]

4.:انخفاض رأس المال: تمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بانخفاض نسبي في رأس المال سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء، أو أثناء التشغيل، الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين.[3]

5.:ما يميز هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه يمكن إنشاؤها ونموها في مختلف الأماكن وهو ما يساهم في اتساع نسيجها جغرافيا .[4]

6.:سهولة دخول المستثمرين الصغار بأفكارهم التجديدية في مختلف القطاعات الإنتاجية و الخدمية نظرا لصغر حجم الاستثمارات فيها.

[1] مليكة زغيب ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ،سطيف ، الجزائر ، العدد 5، 2005 ، ص 173

[2] شاوي صباح، أثر التنظيم الاداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ،سطيف ، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2009-2010 ، ص 142

[3] عبد الحق بوقفة وآخرون، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل"، ملتقى وطني جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013 ص 4

[4] قريشي محمد الصغير، واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2012-2013 ، ص179

7.:القابلية للتجديد و الابتكار: فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتوافر على قدرة عالية من حيث تجديد وابتكار الأساليب بما يحقق رضا العملاء، و من ثمة فهي تقيم بالجودة و التفوق في مجالات العمل، كذلك الاستفادة من تجارب الآخرين و ذلك بتكرار التجارب الناجحة.

8.:الارتباط الوثيق بالعملاء: فهذه المؤسسات تتميز بالاتصال المباشر مع عملائها و هذا الارتباط نجم عنه مزايا منها:[1]

– أن الغرض الأول و الأساسي من وجود المؤسسة هو خدمة عملائها.

– البحث على أفضل السبل لخدمة العملاء، و ذلك بأخذ وجهات نظر العملاء في الحسبان عند اتخاذ القرارات في المؤسسة.

9.:سهولة و بساطة التنظيم و أهميته : و يظهر ذلك في التحديد الدقيق للمسؤوليات و التوزيع المناسب للمهام.

**المطلب الثالث:دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الأقتصاد الوطني**

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في اقتصاديات بلدانها ويمكن قياسه من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي: نسبة تشغيل اليد العملة ، مدى مساهمتها في الانتاج ، بالاظافة الى حصتها من العدد الكلي للمشروعات في الاقتصاد . [2] ومن بين أبرز أدوارها نذكر :

**1.: دورها توفير اليد العاملة** : وذلك من خلال خلق مناصب عمل ، حيث تتنوع فيها مستوى الوظائف لتشمل جميع أفراد المجتمع بمختلف مؤهلاتهم حتى الأدنى فيها عكس المؤسسات الكبرى ، فهي تساهم بذلك في التقليل من نسبة البطالة وبالتالي تتقاسم الدور مع الدولة في مسؤولية توفير فرص التشغيل لمواطنيها.[3]

**2.:دورها في تنمية الطلب على السلع الاستهلاكية:** للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في تطوير الاستهلاك ،وذلك أن هذه الصناعات لا تتطلب تكنولوجيا عالية أو إمكانيات مالية أو مادية كبيرة الأمر الذي يساعد على تطوير هذه الصناعات وبالتالي تلبية الطلب المحلي والوطني على مختلف السلع والمنتجات الاستهلاكية الضرورية المتزايدة.

[1] مليكة زغيب ،مرجع سبق ذكره، ص 173

[2] محمد نجيب دبابش ، طارق قدوري و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص4

[3] قريشي محمد الصغير، مرجع سبق ذكره ،ص 177

**3.:دورها في تحقيق التنمية المحلية:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأسلوب المفيد في إقامة تنمية محلية بفضل سهولة تكييفها مع محيط هذه المناطق، فهي تتميز بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق ذات النشاطات الاقتصادية، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية محلية كامتصاص البطالة ، والتوزيع العادل للدخل.[1]

**4.:دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الناتج الوطني الخام والقيمة المضافة**

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بدور فاعل في دعم الناتج الوطني الخام وتحقيق القيمة المضافة للدول المتقدمة والدول النامية نظرا لحجم العمليات الاقتصادية التي تقوم بها و تنوعها ، و يمثل الناتج الوطني الخام مجموع الدخل الذي تحققه وسائل الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية لبلد ما خلال السنة بالإضافة إلى المداخيل الآتية من الخارج كتحويلات المهاجرين وغير ذلك،ويعتبر أحد مؤشرات التنمية للاقتصاد الكلي.

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الدول أصبحت تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية من أجل ذلك أولت السلطات العمومية عناية كبيرة لهذا القطاع من خلال التشريعات والتسهيلات التي أدت إلى توسع نسيجه ، كما أنها تساهم بنسبة هامة في الناتج الوطني الخام ( PIB ) ،كما تعتبر القيمة المضافة إحدى مؤشرات التنمية الاقتصادية وخلق الثروة وتعرف بمساهمة عناصر الإنتاج ( العمل، الأرض، رأس المال ) لزيادة قيمة منتوج معين، أو هي قيمة الربح الناتج من عمل العامل،والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد ساهمت في خلق القيمة المضافة بشكل مستمر ومتطور.[2]

ولكي تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إبراز دورها لابد من توفرها على نظام معلوماتي يعمل على نقل المعلومة من مراكز انتاجها المختلفة داخل و خارج المؤسسة الى مراكز استهلاكها المتعددة ، وهذا ما سنتطرق اليه في المبحث الثاني الذي نحاول تسليط الضوء فيه على المعلومات المالية التي تعتبر أهم مخرجات النظام المعلوماتي .

[1] محمد نجيب دبابش ،طارق قدوري و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص6

[2] قريشي محمد الصغير، مرجع سبق ذكره ،ص 183

## المبحث الثاني: ماهية المعلومات المالية

سنتطرق في المبحث الثاني إلى ماهية المعلومات المالية حيث قمنا بتقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب ، في المطلب الأول نتحدث فيه الى مفهوم البيانات والمعلومات ، وفي المطلب الثاني سنتطرق الى مصادر المعلومات طرق وأساليب جمعها ، ثم نتعرف على ماهية المعلومات المالية في المطلب الثالث .

### المطلب الأول : الفرق بين البيانات و المعلومات

ان الحديث عن المعلومات يقودنا للحديث عن نظام معلوماتي الذي يعتبر الجزء الهام والأساسي في الوحدة الاقتصادية والذي يقوم بحصر وتجميع البيانات من مصادر داخل وخارج الوحدة الاقتصادية ، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها الى معلومات مفيدة لمستخدمي هذه المعلومة.

وهذا يقودنا الى ابراز الفرق بين البيانات والمعلومات من خلال التطرق الى تعريفاتها المختلفة.

#### الفرع الأول: ماهية البيانات

يمكن أن نتعرف على مفهوم البيانات من خلال التعريف والخصائص وذكر أنواعها.

**أولا : مفهوم البيانات**

لقد أعطيت عدة تعريفات على أنها :

"هي المادة الخام التي تشتق منها المعلومات فهي تمثل ( أو ترمز) الأشياء والحقائق والأفكار والآراء والأحداث والعمليات التي تعبر عن مواقف و أفعال أو تصف هدفا أو ظاهرة أو واقعا معين (ماضيا أو حاضرا، أو مستقبلا) دون أي تعديل أو تفسير أو مقارنة .[1]

وعرفت أيضا " عبارة عن الحروف والجمل والعبارات والأرقام والرموز غير منظمة وغير مرتبطة بموضوع واحد ، والتي لايستفاد منها في شكلها الحالي الا بعد تطويرها من خلال عمليات التحليل والشرح، والتي اذا ما فرزت و صنفت وبوبت ونظمت فان هذه البيانات تتحول الى معلومات.[2]

[1] سليم الحسنة ، مبادئ نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،عمان ،1998، ص38

[2]- إيمان فاضل السمرائي، هيثم محمد الزغبي ، نظم المعلومات الإدراية ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء والتوزيع ، عمان الأردن ، 2004، ص24.

كما تعرف البيانات على أنها "عبارة عن مجموعة من الحقائق والرموز والأرقام ذات دلالات معينة غير مبوبة لايستفيد منها متخذ القرار الا بعد معالجتها بغرض انتاج المعلومات ، وقد تأخذ شكل أرقام أو حقائق تاريخية عن أنشطة وفعاليات المنشأة".[1]

من خلال التعريفات السابقة للبيانات نستنج أن البيانات عبارة مواد خام غير معبرة لتسجل وتخزن ثم يتم علاجها لتتحول الى معلومات ذات دلالة يستفيد منها مستخدموها.

**ثانيا:خصائص البيانات**

من خلال التعريفات السابقة نستنتج خاصيتين للبيانات هما:[2]

**1.: الإضافة المعرفية :**

حتى يستطيع المتلقي من الاستفادة من البيانات المرسلة إليه فإنها يجب أن تشكل إضافة معرفية بالنسبة إليه، أما إذا كان يعرف محتوى البيانات المرسلة إليه فإنها لا تشكل أي إضافة معرفية، بحيث يتم التمييز بين البيانات والمعلومات وفق معيار الشخص المتلقي (المستفيد) ،فإذا ما أدت البيانات إلى إضافة معرفية تحولت إلى معلومات أما إذا لم تؤد أي إضافة معرفة لدى الشخص المتلقي فتبقى مصنفة في إطار البيانات

**2.: الارتباط :**

حتى تتحول البيانات الى معلومات يجب أن تكون البيانات مرتبطة بمشكلة معينة أو حدث معين يتم من خلاله اتخاذ القرار بشأنه من قبل المتلقي ، فالبيانات تعد معلومات اذا كانت تؤثر في القرار المتخذ ،سواء كان قرارا سليما أو يتم تغيير القرار أو تعديله ،لذلك ما يعبر عنه بالبيانات في لحظة معينة يتحول الى معلومات في أوقات أخرى.

**ثالثا:أنواع البيانات**

يمكن التمييز بين نوعين من البيانات هما:[3]

[1] **أحمد حلمي جمعه وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2015 ، ص 18 .**

[2] بن خروف جليلة ،دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009/2008، ص26

[3] بن خروف جليلة ،المرجع السابق ،ص 26

**1.:بيانات كمية:** هي بيانات رياضية واحصائية تبرز علاقة وطيدة بين عدد من العوامل أو المتغيرات وتتميز بالدقة والثقه.

**2.:بيانات غير كمية:** وهي تتضمن أحكاما أو تقديرات غير محددة بأرقام فهي أقل دقة من سابقتها لأنها تتميز بالتحيز وقلة الموضوعية

**الفرع الثاني: مفهوم المعلومات**

يمكن تقديم عدة تعريفات للمعلومات نذكر منها مايلي:

**أولا: تعريف المعلومات**

تعرف المعلومات على أنها"تمثل النتائج التي نحصل عليها من عملية معالجة البيانات ،فالبيانات بعد أن يتم ادخالها الى نظام معلومات تخضع لعدة عمليات معالجة مثل التبويب والتحليل والتلخيص والعرض في تقارير تتناسب .

وغرض الاستخدام الذي طلبت من أجله وفي الوقت المناسب، وبذلك تتحول البيانات الى معلومات.[1]

كما تعرف الموسوعة البريطانية المعلومات بأنها "الحقائق والأفكار التي يتبادلها الناس في حياتهم العامة ويكون ذلك التبادل عادة عبر وسائل الاتصال المختلفة وعبر مراكز ونظم المعلومات المختلفة في المجتمع.[2]

وتأخذ المعلومات صورة كمية وقد تكون في صورة غير كمية ، فمثلا في الانفعالات الناتجة عن الأحاسيس والمشاعر السمعية والبصرية وغيرها مما تحدثه المناقشات والبرامج التلفزيونية تعتبر أمثلة للمعلومات غير الكمية ويوجد الكثير من أشكال المعلومات الكمية التي يتم تداولها من خلال أنظمة المعلومات المختلفة سواء كانت ادارية أو محاسبية.[3]

كما تعرف المعلومات على أنها " مجموعة من البيانات المنظمة والمنسقة بطريقة توليفية مناسبة، بحيث تعطي معنى خاص، وتركيبة متجانسة من الأفكار والمفاهيم، تمكن الإنسان من الاستفادة منها في الوصول إلى المعرفة اكتشافه .[4]

[1] أحمد حلمي جمعه و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص19 .

[2] لونيس نادية ، أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تفعيل الأعمال التجارية للمؤسسات ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 3، 2011/2010 ، ص3

[3] أحمد حلمي جمعه وآخرون ،مرجع سبق ذكره، ص21

[4] عامر إبراهيم قندليجي، ايمان فاضل السمرائي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها، الطبعة الأولى، الوراق للنشر . والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص2

من خلال التعريف الأخير يتضح ارتباط المعلومات بمفهوم آخر هو المعرفة،

حيث تعرف على أنها "عبارة عن مجموعة من المعلومات الموجهة والمختبرة التي تخدم موضوع معين، تمت معالجتها وإثباتها وتعميمها وترقيتها، بحيث نحصل من تراكمية هذه المعلومات وخصوصيتها على معرفة متخصصة في موضوع معين"[1]

كما تعرف "هي فهم وإدراك وكشف لسلوك ظاهرة معينة باستخدام منهج معين يقوم على أساس صياغة الفروض الملائمة والتحقق منها عن طريق التجربة (تجميع البيانات وتحليلها)[2]

من خلال ما سبق من تعريفات فان البيانات تعبر عن حقائق خام أولية بينما تمثل المعلومات بيانات مشكلة بطريقة تصلح للاستخدام في موقف معين أما المعرفة فهي تمثل معلومات عامة ومجردة تصلح للاستخدام بشكل عام[3].

ويمكن التعبير عن البيانات والمعلومات بالشكل التالي:

**الشكل رقم 01: العلاقة بين البيانات والمعلومات**

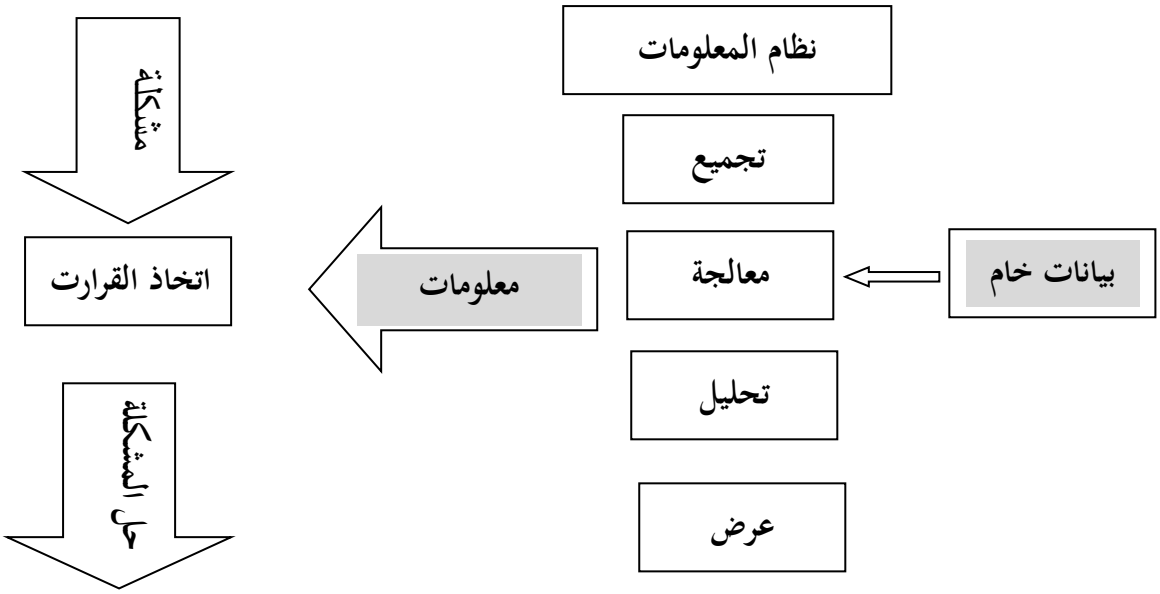


**المصدر**: بن خروف جليلة ،دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،سنة 2008-2009 ،ص 29

[1] إيمان فاضل السمرائي ، هيثم محمد الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص 24

[2] ابراهيم بختي،الدليل المنهجي لاعداد البحوث العلمية وفق طريقة IMRAD ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،الطبعة الرابعة 1998، 2015، ص4

[3] أحمد حلمي جمعه وآخرون، مرجع سبق ذكره ،ص21

يعبر هذا الشكل عن معالجة البيانات وذلك بتجميعها وتحليلها بواسطة نظام معلوماتي وعرضها للحصول على معلومات تمكن متخذي القرار من حل المشكلة وذلك باتخاذ القرار المناسب.

**ثانيا:أنواع المعلومات**

بعد التطرق الى مفهوم المعلومات بتعريفاتها المتعددة ،يمكن تصنيفها وفق عدة معايير نذكر من بينها ما يلي:[1]

**1. :تصنيف المعلومات حسب مجالات استخدامها:** يمكن تصنيف المعلومات بحسب مجالات استخدامها واستثمارها في نشاطات الأفراد والمؤسسات والمجتمع إلى الأنواع التالية:

1.1:. **معلومات تخطيطية:** وهي المعلومات التي ترتكز عليها عمليات التخطيط.

2.1:. **معلومات إنجازية:** وهي المعلومات التي يعتمد عليها في إنجاز الأعمال والمشروعات.

3.1:.**معلومات تعليمية:** وتعد تلك المعلومات أساس العملية التعليمية وهي مهمة في التحصيل العلمي وزيادة المعارف .

**2.:تصنيف المعلومات حسب مصادرها الرسمية وغير الرسمية:** وفق هذا المعيار تصنف المعلومات إلى:

1.2:.**معلومات رسمية:** تعتبر المعلومات الرسمية المنتج الأول لنظم المعلومات الجيدة .

2.2:.**معلومات غير رسمية:** وتتمثل في الآراء والأفكار والخبرات الشخصية وغيرها من المعلومات التي لا تستند لجهة رسمية، وقد تتكامل مع المعلومات الرسمية، كما قد تستخدم كبديل لها في حالة عدم توفر هذه الأخيرة.

**3.:تصنيف المعلومات حسب طبيعة المعلومات نفسها:** وتصنف كما يلي:[2]

**1.3.:معلومات تاريخية:** وهي معلومات يتم تجميعها عبر الزمن وتتعلق بفترات زمنية سابقة.

**2.3.:معلومات علمية:** وهي المعلومات التي تخضع إلى اختبارات وتجارب قبل تعميمها حول الموضوع الذي تتعلق به.

**3.3.:معلومات أدبية:** وهي المعلومات التي تعكس اتجاهات وآراء وأفكار الأشخاص الذين قاموا بإعدادها.

[1] لونيس نادية،مرجع سبق ذكره،ص 7

[2] لونيس نادية ،نفس المرجع ،ص ص 8- 9

**4.3**.:**معلومات تقنية**: وهي المعلومات التي توضح كيفية أداء وإنجاز وتنفيذ الأمور الفنية والأعمال المتخصصة.

**5.3**.:**معلومات وظيفية**: وهي المعلومات التي تتعلق بأي من المجالات العامة مثل المعلومات السياسية والاقتصادية والثقافية..الخ.

**6.3**.:**معلومات إدارية**: وهي المعلومات التي تتعلق بكافة مجالات وأنشطة ووظائف المؤسسات.

من خلال ما سبق من تعريفات للبيانات والمعلومات يتبين الفرق بين البيانات والمعلومات ويمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

-تمثل البيانات أرقام واعداد غير مفسرة ،بينما المعلومات فهي أرقاما وأعدادا مفسرة وواضحة.

-البيانات هي مدخلات النظام ،أما المعلومات فهي مخرجاته.

-البيانات تكون غير معبرة وغير مفيدة، بينما المعلومات فهي مفيدة في اتخاذ القرار.

لكن كيف يتم الحصول على البيانات والمعلومات ماهي طرق وأساليب جمعها هذا ما نحاول معرفته في المطلب التالي .

## المطلب الثاني: مصادر البيانات و المعلومات وطرق واساليب جمعها

يعتبر عدم توفر المعلومات الكافية والمناسبة ذات العلاقة والمعلومات الصحيحة التي يعتمد عليها من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الادارية والقصور في الموازنات التخطيطية وفي الرقابة وتقييم الأداء [2]، ومن أجل توفير البيانات والمعلومات هناك العديد من المصادر نذكر أهمها:

### الفرع الأول: مصادر البيانات والمعلومات

تتعدد البيانات والمعلومات المطلوبة تبعا للأهداف الموضوعة وكيفية تحقيقها ،وتتفاوت الحاجة الى المعلومات نتيجة لتباين أحجام المشروعات ودرجة تعقد مشاكلها ، ويتم الحصول على المعلومات عادة من مصدرين رئيسيين هما:[3]

[1] أحمد حلمي جمعه وآخرون ،مرجع سبق ذكره،ص21

[2] أحمد حلمي جمعه وآخرون، نفس المرجع ،ص22

[3] بن خروف جليلة ،مرجع سبق ذكره، ص27

ـ مصادر داخلية

– مصادر خارجية

## أولا: المصادر الداخلية Internal sources :

وهي مصادر من داخل المؤسسة يمكن أن تتوافر فيها البيانات والمعلومات فالأنشطة المختلفة داخل المؤسسة تحتفظ في سجلاتها وتقاريرها بالبيانات الهامة والضرورية عن وتعتبر مرجعية هامة للإدارة في تقييم الأداء ، ووضع السياسات والخطط وتطويرها ، ومن أمثلة البيانات الداخلية ، البيانات التي تحتفظ بها إدارة الإنتاج عن أوامر الإنتاج ومواصفات المنتجات ومعايير الأداء ، وكذلك البيانات التي تحتفظ بها إدارة المبيعات ، وإدارة المشتريات وما يرد من بيانات عن جهة البيع ، العميل الصنف ، البيانات عن الموردين والأسعار وغيرها من الادارات الأخرى التي تحتفظ بالبيانات كإدارة الشؤون المالية ، وإدارة المخازن ، وبمعالجة هذه البيانات تبعا للمواقف الادارية المختلفة التي تتطلبها حاجة المؤسسة تصبح معلومات مفيدة في تقييم الداء واتخاذ القرارت ،وتعكس المعلومات الداخلية عموما صورة للوضع داخل المؤسسة من حيث الضعف والقوة وهي اما أن تكون معلومات مالية بحته ، أو معلومات ظاهرة تشمل المشاركة في السوق والكفاية الانتاجية، ومصادر القوة العاملة أو معلومات عامة تشمل علاقة العمل.[1]

## ثانيا: المصادر الخارجية External sources

وهي المصادر التي يتم الحصول على البيانات والمعلومات من خارج نطاق المؤسسة ، وقد تمثل البيانات والمعلومات الخارجية ، بيانات ومعلومات أنشطة شبيهة لنفس نشاط المؤسسة ، وتنقسم مصادر البيانات والمعلومات الخارجية الى مصادر أولية ، ومصادر ثانوية على النحو التالي :

### 1.: المصادر الأولية Primary sources

تعتبر البيانات والمعلومات من مصادر أولية اذا كانت منشورة من مصدرها الأصلي دون سواه ، وعادة ما تفضل المصادر الأولية لكون البيانات والمعلومات بحالتها الحقيقية المعبرة على واقع الأعمال ولم يطرأ عليها عمليات نقل أو تحوير أو حذف أو تلخيص ، وهذا و تعتبر أهم المصادر الأولية للمعلومات هي الملاحظة والتجارب ، والبحث الميداني بالاظافة الى عامل التقدير الشخصي ( مدى منفعة المعلومة للمستخدم )

[1] ابراهيم بختي،مرجع سبق ذكره ،ص13

**2.: المصادر الثانوية Secondary source**

تعد البيانات والمعلومات من مصادر ثانوية عند نشرها من قبل جهة غير جهتها الأصلية ، وذلك سواء ان تم نقل البيانات والمعلومات وعرضها بحالتها الأولية كما سبق نشرها من قبل جهتها المصدرة أو قد أدخل عليها تعديلات بالتلخيص ، والحساب والتبويب بما يغير صورتها ، ومن أمثلة المصادر الثانوية للبيانات والمعلومات ، التقارير والنشرات الصادرة عن الغرف التجارية والصناعية ولنشرات الحكومية : كالتقارير الصادرة عن وزارة المالية والبنوك وشركات التأمين وكذلك الكتب والمجلات والجرائد ، وذلك عند نشر البيانات والمعلومات من مصادر أخرى أولية

أخيرا على ادارة الشركة أن تهتم بمصادر المعلومات المختلفة وأن يكونوا نبيهين في ذلك ، فقد تهمل بعض المصادر لعم ادراك أهميتها ، أو عدم التفكير فيها عندما تنشأ بعض المشاكل ،كذلك على الادارة أن تكون قادرة على الادراك والتنبؤ بالمشاكل المتوقعة الموجودة في المعلومات مثل مشاكل التحيز ، والتأكد من ملائمة المعلومات أو افتقارها لذلك [1]

**الفرع الثاني: طرق وأساليب جمع المعلومات**

هناك عدة طرق لجمع المعلومات ويتم اختيار أنسب طريقة تبعا للاحتياجات وفيما يلي أهم الطرق :

**1.: البحث وفحص السجلات**:وتتم عن طريق متابعة الخريطة التنظيمية للملفات و التقارير ونماذجها، سجلات، العمل، القرارات، الشكاوي إضافة إلى المشاكل التي سجلت حين إعداد وتنفيذ الخطط و الموازنات وكذلك خرائط المسارات.[2]

**2.: أسئلة الاستبيان**:عبارة عن مجموعة من الأسئلة المطروحة حول الظاهرة المدروسة، ،وتستخدم هذه الوسيلة في البحوث المسحية التي تجيب عن استفهامات مثل: ما مدى؟ وما كيفية ؟ من خلال قياس وجهات النظر لمجتمع الدراسة، حيث تصمم الاستبانة على أساس تقسيمها الى محاور، وتحت كل محور تصاغ عبارات وأسئلة، ثم توزع الاستبانة رقميا أو الكترونيا، على مجتمع الدراسة، ثم يقوم الباحث بجمع المعلومات لتحليلها وتفسيرها .[3]

**3.: المقابلة الشخصية**:هي من اهم الطرق للحصول على المعطيات إذ تساعد في ملاحظة سلوك الأفراد والجماعات ومعرفة أرائهم .

[1] بن خروف جليلة ،مرجع سبق ذكره، ص27

[2] غشوش عايدة، لقصير مريم، دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية ، مذكرة ماستر ، جامعة منتوري قسنطينة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2011، ص52

[3] ابراهيم بختي، مرجع سبق ذكره، ص12

**4.: الملاحظة** :ان الملاحظة الدقيقة لظاهرة ما تمكننا من الحصول على أجوبة جزئية للمشكلة الملاحظة، ويتم تجميعها بإحدى الطرق التالية: الطريقة للحصول على معلومات لهذه المشكلة، فمثلا إذا أرادت مؤسسة الحصول على معلومات خاصة بمنتجاتها من طرف المستهلكين فيمكن ملاحظة رد فعلهم على شاشات أو وضع سجلات كاسيت في محلات البيع للحصول على ردود أفعالهم دون معرفة مسبقة عنهم مما يؤدي إلى تجميع معلومات دقيقة عنهم و الميزة الرئيسية للملاحظة هي أنها توفر معرفة أولية عن المشاكل و العمليات و الأنشطة محل الاهتمام وتتجنب هذه الطريقة ردود الفعل المتحيزة. .[1]

**5.:العينات** :هي عبارة عن أخذ عينة من المدخلات والمخرجات أو عينة من المواقف مثل عينة على طلبات البيع ، شكاوي العملاء ، الموظفين.

**6.: الأنترنت** :أصبحت الأنترنت من أهم موارد المعلومات حاليا ،لكن على الباحث أن يدرك أن المواقع الالكترونية لا تخضع للرقابة العلمية للتأكد من المعلومات التي تنشر فيها، لذا يجب على الباحث عدم الرجوع في بحثه الا لتلك المواقع المعروفة الجهة والموثوق بها، كمواقع المجلات العلمية والهيئات الرسمية.[2]

تعتبر البيانات و المعلومات المالية هي أهم ما يجمع ويعالج في المؤسسة وذلك لأهمية المعلومة المالية ،وهذا يقودنا الى دراسة ماهية المعلومات المالية في المطلب الثالث .

**المطلب الثالث:مفهوم المعلومات المالية**

تعد المعلومات المالية بمثابة حجر الأساس في أي مؤسسة اقتصادية فهي تعد عنصر ربط وتنسيق بين جميع وظائف المؤسسة ، فهي وسيلة اتصال بين مجريات عمل المؤسسة والمستفيدين من عملية اتخاذ القرارات إذ أن جودة أي قرار يعتمد أصلا على جودة المعلومة المالية المقدمة ، كما ان المعلومات المالية هي حلقة وصل بين أقسام المؤسسة من جهة ، وبين المؤسسة والأطراف الخارجية من جهة أخرى ، فغالبا ما تكون المعلومة المالية المصدر الوحيد المتاح للمحلل الخارجي ، حيث تعتبر المادة الخام للمستثمرين وباقي الأطراف الاقتصادية التي لها علاقة بالمؤسسة من مقرضين ، زبائن ،موظفين ومصالح الحكومة. [3]

فالمعلومات المالية تتكون من بيانات تم جمعها ومعالجتها لأغراض استدلالية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ، وتستعمل كأساس للتنبؤ أو اتخاذ القرار ، والوسيلة المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات هي التقارير

[1] غشوش عايدة، لقصير مريم، مرجع سبق ذكره، ص50
[2] ابراهيم بختي، مرجع سبق ذكره، ص12
[3] أحمد حلمي وآخرون ،مرجع سبق ذكره ،ص20

المالية بصفة عامة والتي تعتبر المنتج النهائي الذي يصدر في نهاية السنة أو الفترة المالية للنظام المحاسبي ، ويشتمل على معلومات مالية وغير مالية التي تعتبر إحدى وسائل توصيل المعلومات للأطراف ذات العلاقة .

والقوائم المالية بصفة خاصة مثل المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة الأرباح المحتجزة ، قائمة التدفقات النقدية ، وقائمة التغيرات في المركز المالي ، ويتعين التوازن في اعداد هذه المعلومات من حيث الحاجة الى التفصيل فيها من جهة ، ومدى اختصارها على شكل دلالات رقمية مركزة من جهة أخرى لكي تكون ذات منفعة لمتخذي القرار.[1]

ويشترط في هذه التقارير المالية توفر الخصائص التالية:[2]

-أن تكون التقارير المالية ذات مدلول بخصوص كل الجوانب التي يراد قياسها ودراستها للخروج باستنتاجات واقعية ،وكل وضع غير ذلك سيؤدي الى نتائج مضللة .

-أن تكون التقرير المالية سهلة الربط والفهم.

-يشترط في التقارير المالية الدقة في المعلومات ، فالتنبؤ بالمستقبل يتوقف الى حد كبير على درجة الدقة التي تتصف بها التقارير المالية.

-التوقيت المناسب لأن اي تأخير لجعل التقارير المالية في متناول مستخدميها ينقص من قيمتها.

وفيما يلي عرض للقوائم والتقارير المالية،

**الفرع الأول:المحتوى المعلوماتي للقوائم والتقارير المالية**

تعتبر القوائم المالية من أهم أنواع التقارير المحاسبية ، فلها دور كبير في إدارة و تسيير المؤسسة لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في إدارة مواردها المتاحة بمختلف أنواعها ، و من جهة أخرى تمثل هذه القوائم المصدر الأساسي للمعلومات المالية للجهات المهتمة بالوضعية المالية للمؤسسة.

[1] **أحمد حلمي وآخرون، مرجع سبق ذكره ،ص 20** .

[2] عباسي عصام ، جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011 /2012 ، ص46

**أولا:قائمة المركز المالي:**

لكل مشروع ، مهما كان نوعه مركز مالي في تاريخ معين و من وجهة أصحاب المشروع يتمثل المركز المالي في مجموع الأصول التي تمتلكها المؤسسة وما عليها من التزامات تجاه الآخرين ،فان الفرق بين الأصول والالتزامات (الخصوم) يمثل صافي المركز المالي ويعبر عن حقوق أصحاب المشروع.وتشتمل قائمة المركز المالي (الميزانية) على جانبين هما:الأول: يشتمل على الأصول التي تمثل أوجه الاستثمار ،سواء كانت أصولا ثابتة أو أصولا متداولة الثاني:يشتمل على مصادر الأموال ،سواء كانت من أصحاب المشروع من غيرهم. حيث تستخدم اصطلاح الأصول للتعبير عن الممتلكات ،والالتزامات للتعبير عن حقوق الآخرين ،كما يستخدم اصطلاح حقوق الملكية للتعبير عن حقوق صاحب أو أصحاب المؤسسة ويمكن وضع المعادلة المحاسبية التالية:[1]

| الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية |
|---|

والجدول الموالي يوضح شكل قائمة المركز المالي :

[1] عبد الناصر ابراهيم نور، ايهاب نظمي ابراهيم، المحاسبة المتوسطة، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، الطبعة الثانية 2014، ص56

**الجدول رقم : 02 قائمة المركز المالي**

| الأصول | المبالغ | الخصوم | المبالغ |
|---|---|---|---|
| **الأصـول المالية (الاستخدامات)** | | **الخصـوم (الموارد)** | |
| **الأصول المثبتة** | | **رؤوس الأموال الخاصة** | |
| التثبيتات المعنوية | | 101 رأس المال الصادر | |
| 207 فارق الاقتناء good will | | 103 العلاوات المرتبطة برأس مال الشركة. | |
| 204 برمجيات المعلومات | | 104 فارق التقييم | |
| التثبيتات العينية | | 106 الاحتياطات | |
| 211 الأراضي | | 107 فارق المعادلة | |
| 213 البناءات، | | 108 حساب المستغل | |
| 215 التثبيتات العينية الأخرى (معدات النقل، معدات وأثاث مكتب) | | 109 رأس المال المكتتب غير المطلوب. | |
| 26 مساهمات وحسابات دائنة ملحقة | | 11 الترحيل من جديد | |
| 27 تثبيتات مالية أخرى | | 12 نتيجة السنة المالية | |
| **مجموع الأصول المثبتة (غير الجارية)** | | مجموع رؤوس الأموال الخاصة | |
| الأصول الجارية | | الخصوم غير الجارية | |
| المخزونات ومنتجات قيد التنفيذ | | 131 إعانات التجهيز | |
| 30 البضاعة، | | 132 إعانات أخرى للاستثمار | |
| 31 المواد الأولية | | 134 الضرائب المؤجلة على الخصوم | |
| 33 سلع قيد الإنتاج | | 15 المؤونات للأعباء (خارج ح/ 155) | |
| 34 خدمات قيد الإنتاج | | 16 الاقتراضات و الديون المماثلة | |
| 37 مخزونات بالخارج حسابات الغير | | 17 الديون المرتبطة بالمساهمات | |
| 409 الموردون المدينون | | **مجموع الخصوم غير الجارية** | |
| 41 الزبائن والحسابات الملحقة | | الخصوم الجارية | |
| 42 المستخدمون والحسابات الملحقة، | | 40 الموردون والحاسبات الملحقة | |
| 43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة، | | 44 الدولة والجماعات المحلية (خارج ح/ 409 ) | |
| 44 الدولة والجماعات المحلية. | | 45 المجمع والشركاء | |
| 45 المجمع والشركاء | | 46 مختلف الدائنين ومختلف المدينين | |
| 46 مختلف الدائنين ومختلف المدينين | | 48 الأعباء أو المنتجات المعاينة مسبقاً و المؤونات | |
| 50 القيم المنقولة للتوظيف | | 419 الزبائن الدائنون | |
| 51 البنوك والمؤسسات المالية وما يماثلها | | 509 التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة | |
| 52 الأدوات المالية المشتقة | | **مجموع الخصوم الجارية** | |
| 53 الصندوق | | | |
| **مجموع الأصول الجارية (المتداولة)** | | | |
| **مجموع الأصول** | **xxxxx** | **مجموع الخصوم** | **Xxxxx** |

**المصدر:محمد الصيرفي، التحليل المالي ، وجهة نظر محاسبية ادارية ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ،مصر ،الطبعة الأولى، 2014، ص109**

**ثانيا:قائمة الدخل**

تعطي قائمة الدخل صورة أكثر وضوحا عن الشركة ، حيث تقيس أداء الشركة خلال الفترة المالية المنتهية ،وتبين ما اذا كانت نتيجة هذا الأداء ربحا أو خسارة وذلك عن طريق مقارنة الايرادات بالتكاليف .

وينصرف الاهتمام بناء على هذا التفسير الى قائمة الدخل التي عم استخدامها منذ الثلاثينات من القرن العشرين والتي يمكن الوصول اليها عن طريق اجراء مقابلة بين الايرادات والنفقات التي سببت تلك الايرادات ،وقد وصل التركيز على هذه القائمة الى حد اعتبار بعض المحاسبين الى انها أهم من قائمة المركز المالي نظرا لارتباطها بالربح الذي يمثل الشغل الشاغل لمتخذي القرارات الاستثمارية،[1]

ويجب أن تشتمل قائمة الدخل كحد أدنى العناصر التالية:[2]

1.:**الإيرادات**: وهي التدفقات النقدية الداخلية أو الزيادة في الأصول الأخرى للشركة من الأنشطة الرئيسة الناتجة على ممارسة الشركة لنشاطها الرئيسي.

2.:**المصروفات**: وهي التدفقات النقدية الخارجة أو النقص في الأصول الأخرى للشركة من الأنشطة الرئيسة الناتجة على ممارسة الشركة لنشاطها الرئيسي.

3.:**المكاسب**: وهي الزيادة في حقوق الملكية (صافي الأصول) أو التدفقات النقدية الداخلية الناتجة عن الأنشطة العرضية للشركة.

4.:**الخسائر**: وهي النقص في حقوق الملكية (صافي الأصول) أو التدفقات النقدية الخارجة الناتجة عن الأنشطة العرضية للشركة

ويجب على المؤسسة أن تعرض إما في صلب قائمة الدخل أو في إيضاحات قائمة الدخل تحليلا للمصروفات اما على طبيعة المصروفات باستخدام تصنيف مبني على طبيعة المصروفات مثل (مواد أولية، الاهتلاك ،...) أو حسب عملها ضمن المؤسسة أي حسب الوظيفة مثل(تكلفة المبيعات او مصارف ادارية...)[3]

[1] حسين القاضي ، مأمون حمدان ، نظرية المحاسبة ،جامعة دمشق ،كلية الاقتصاد، سنة 2013، ص 302

[2] عبد الناصر ابراهيم نور، ايهاب نظمي ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 67

[3] حسين القاضي ، مأمون حمدان ، مرجع سبق ذكره،ص303

وتصنف قائمة الدخل حسب طبيعة المصروف حيث لا يتم توزيع المصاريف على أقسام المؤسسة ،وهذا الأسلوب مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه لا توجد ضرورة لتوزيع المصاريف التشغيلية على الأقسام ،وفيما يلي باستخدام طبيعة المصروف ويأخذ الجدول الشكل التالي:[1]

**الجدول رقم (03): قائمة الدخل حسب طبيعة المصروف**

| البيـــــــــــان | المبالغ | المبالغ |
|---|---|---|
| الايـراد | | X |
| الدخل التشغيلي الاخر | | X |
| التغيرات في مخزونات البضائع الجاهزة ،والعمل قيد الانجاز | X | |
| المواد الخام والمواد القابلة للاستهلاك | X | |
| تكاليف الموظفين | X | |
| تكلفة الاستهلاك والاطفاء | X | |
| المصروفات التشغيلية الخرى | (X) | |
| اجمالي المصروفات التشغيلية | | (X) |
| الربح الأنشطة التشغيلية | | X |

**المصدر**: حسين القاضي ، مأمون حمدان ، نظرية المحاسبة ،جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد، سنة 2013، ص 304

-التغير في مخزونات البضائع الجاهزة والعمل قيد الانجاز ،هو تعديل لمصروفات الانتاج ويبين أن الإنتاج زاد من مستويات مخزون أول المدة أو أن المبيعات الزائدة عن الإنتاج خفضت مستويات المخزن مما أدى إلى زيادة الإنتاج.

-أما حسب أسلوب وظيفة المصروف أو (تكلفة المبيعات) تصنف وتوزع المصروفات على أقسام المشروع مثل(تكلفة المبيعات أو أنشطة التوزيع أو الأنشطة الإدارية.....) وهذا الأسلوب يقدم معلومات مناسبة أكثر للمستخدمين ،وفيما يلي التصنيف حسب الوظيفة:[2]

[1] حسين القاضي ، مأمون حمدان ، نفس المرجع،ص 304

[2] حسين قاضي ، مأمون حمدان ، مرجع سبق ذكره، ص304

**الجدول رقم (04): قائمة الدخل حسب الوظيفة**

| البيـــــــــــــان | المبالغ |
|---|---|
| الايـراد | X |
| (-) تكاليف المبيعات | (X) |
| اجمالي الربح | X |
| +الدخل التشغيلي الآخر | X |
| (-)توزيع التكاليف | (X) |
| (-)المصروفات الادارية | (X) |
| (-)المصروفات التشغيلية الأخرى | (X) |
| الربح من الأنشطة التشغيلية | X |

**المصدر**: حسين القاضي ، مأمون حمدان ، نظرية المحاسبة ،جامعة دمشق ،كلية الاقتصاد، سنة 2013، ص 304

## ثالثا: قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تمثل قائمة التغيرات حقوق الملكية حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي ولكن تتعدد مصادر التغيرات في حقوق الملكية بحيث يتطلب الأمر تخصيص قائمة مستقلة للافصاح عن التغيرات المختلفة [1]

أوجب معيار المحاسبة الدولية (IAS1) الشركات بإعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية كقائمة مستقلة عن القوائم الأخرى، حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية في بداية ونهاية الفترة ويظهر في هذه القائمة مايلي:

-صافي الربح أو الخسارة للفترة.

-كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها في حقوق المساهين اجمالي هذه البنود.

-الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسة التي تم التعامل معها بموجب المعالجات القياسية في معيار المحاسبة الدولي رقم 8، اظافة الى ذلك يجب على المؤسسة أن تعرض ضمن هذا البيان أو في الايضاحات ما يلي:

-المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين.

-رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية.

-مطابقة بين القيمة المسجلة لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الاصدار.

[1] رضوان حلوه حنان، مدخل النظرية المحاسبية، جامعة حلب، جامعة عمان الأهلية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة ،سنة 2013، ص123

-الارباح والخسائر المعترف بها خلال السنة المنتهية في 12/31/ [1]

**رابعا: قائمة التدفقات النقدية:**

تعد قائمة التدفقات النقدية كجزء من مجموعة متكاملة من القوائم المالية المعدة انسجاما مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (GAAP) ،وذلك بالنبة لجميع مشاريع الأعمال ،وتبوب المقبوضات والمدفوعات النقدية ضمن هذه القائمة على أساس أنشطة تشغيلية ،استثمارية،وتمويلية،حيث يتم تقديمها بطريقة تهدف الى تسوية التغير الحاصل في النقدية منذ بداية الفترة الى نهايتها.[2]

ويجب أن تفصح قائمة التدفقات النقدية بشكل مفصل عن مبلغ النقدية المقدمة أو المستخدمة خلال الفترة والناجمة عن:-الأنشطة التشغيلية —الأنشطة الاستثمارية —الأنشطة التمويلية.

ويتم الافصاح عن قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة كما ينص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم 95 حيث يفرض هذا المعيار عند استخدام الطريقة المباشرة فيما يخص الأنشطة التشغيلية ما يلي:[3]

-النقدية المحصلة من الزبائن

-الفوائد وتوزيعات الأرباح المستلمة

-مقبوضات نقدية أخرى

-النقدية المدفوعة إلى المستخدمين والموردين للسلع والخدمات ،بما فيهم موردي عقود التأمين والإعلان والمدفوعات النقدية الأخرى.

*مدفوعات نقدية أخرى خاصة بالأنشطة التشغيلية.

أما عند استخدام الطريقة غير المباشرة في الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية فان المعيار المحاسبي الدولي رقم 95 يفرض الإفصاح عن مبلغ التدفقات النقدية الصافية الناجمة عن الأنشطة التشغيلية من خلال تسوية صافي الدخل وتحويله إلى تدفقات نقدية صافية .

[1] حسين قاضي ، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص305

[2] حسين قاضي ، مأمون حمدان، نفس المرجع، ص 317

[3] حسين قاضي وآخرون، نفس المرجع، ص331

أما فيما يخص الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فان هذا المعيار يفرض أن تتضمن الافصاحات مع قائمة التدفقات النقدية معلومات حول جميع الأنشطة التي تؤثر على الأصول الخصوم المعترف بها خلال فترة المشروع.[1]

**خامسا: الإيضاحات الملحقة:**

يعتبر ملحق القوائم المالية جزء لا يتجزأ منيا، إذ لها أهمية كبيرة في المساعدة على فهم وقراءة القوائم المالية، وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في تلك القوائم.[2]

**سادسا: تقرير المراجع الخارجي**

لقد تزايدت أهمية تقرير المراجع الخارجي بعد النمو الهائل في حجم المشروعات الخاصة والعامة، حيث يقوم المراجع الخارجي بالتعبير عن النتائج التي تم التوصل إليها بعد الانتهاء من عملية المراجعة.

**سابعا:تقرير مجلس الإدارة**

محتوى هذا التقرير يتمثل في وصف لأنشطة المؤسسة الرئيسية والمؤسسات التابعة لها وطبيعة عملها والاستثمارات الرأسمالية وعدد الموظفين في كل منها كما يجب أن يتضمن التقرير الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

تعتبر المادة الخام للمستثمرين وباقي الأطراف الاقتصادية التي لها علاقة بالمؤسسة من مقرضين ، زبائن ،موظفين ومصالح الحكومة تسمى هؤلاء الأطراف مستخدمو المعلومة المالية.

**الفرع الثاني:مستخدمو القوائم والتقارير المالية**

يمكن تقسيم مستخدمو المعلومات المالية الى مستخدمين حالين أو مرتقبين، والى مستخدمين داخلين وخارجين ويمكن التطرق العناصر المستفيدة من القوائم المالية كما يلي:[3]

**1.: المستثمرون:** يمكن تعريف المستثمر بأنه الشخص أو الجهة التي تقوم باقتناء الصول بهدف الحصول على عائدات مالية ،فالمستثمرون يحتاجون الى القوائم المالية التي توفر لهم معلومات

[1] حسين قاضي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص334

[2] زبيدي البشير، مرجع سبق ذكره، ص 90

[3] محمد عبد الحميد عطية، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، اطار اعداد وعرض القوائم المالية ، الجزء الثاني، اتحاد مكتبات الجامعات المصرية ، طبعة 2014، ص 5

تساعدهم في اتخاذ قرار الشراء، تقييم المخاطر،تقييم قدرة الشركة على توزيع الأرباح،تقييم الأداء المالي....الخ

**2.:الموظفون:** ويعد من الأطراف المستخدمة للقوائم المالية داخل الشركة حيث أنهم توفر لهم معلومات تساعدهم على معرفة مدى استقرار المؤسسة، تقييم الأداء المالي، تقييم قدرة المؤسسة المستقبلية في دفع المكافآت....الخ[1]

**3.:المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد قدرة الشركة على تسديد ديونهم والفائد المتبكة بها بالوقت المناسب[2]

**4.:الموردون والدائنون التجاريون والعملاء الآخرون** : يهتم الموردون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد إمكانية استرداد المبالغ الدائنون بها بالوقت المناسب، ويهتم الزبائن أو العملاء بالمعلومات حول استمرار الشركة ومنتجاتها أو خدماتها.[3]

**5.:العملاء:** ويعتبر العملاء من مستخدمي القوائم المالية حيث تمدهم تلك القوائم بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها كخدمات ما بعد البيع والصيانة والضمان.

**6.:الحكومة ومؤسساتها:** تتمثل في في الدولة ومؤسساتها الضرائب،سوق المال،الهيئات الرقابية لأسواق المال ، وتعد الحكومة من أهم مستخدمي القوائم المالية بهدف الحصول على المعلومات المتوافرة عن توزيع وتخصيص الموارد داخل الموارد داخل المؤسسة، تحديد أنشطة المؤسسة ومعدلات أرباحها للعمل على تحديد الدخل الوطني، وضع وتحديد السياسات الضريبية.[4]

**7.:الجمهور:** هم الأفراد الذين لاتربطهم علاقة تعاقدية مع المؤسسة ،وعلى الرغم من ذلك يعد من مستخدمي القوائم المالية بغية الحصول على معلومات تتعلق بالمساعدات التي تقدمها الشركة للمجتمع ، مدى قيام المؤسسة بدورها الاجتماعي والمحافظة على البيئة...الخ [5]

[1] محمد عبد الحميد عطية، مرجع سبق ذكره، ص7

[2] حسين يوسف قاضي، سمير معذى الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية،معايير اعداد التقارير المالية الدولية، الجزء الأول، عرض البيانات المالية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن ،طبعة الأولى 2012 ،ص71

[3] حسين يوسف قاضي ، سمير معذى الريشاني ،نفس المرجع ،ص 71

[4] محمد عبد الحميد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 8

[5] محمد عبد الحميد عطية، نفس المرجع، ص9

من خلال ما سبق تبين أن هناك العديد من الأطراف التي تهتم بالمعلومات المالية التي تصدرها المؤسسة من خلال القوائم المالية المستخدمة في الافصاح ،حيث يقع على عاتق الادارة مسؤولية اعداد وعرض القوائم على المستخدمين ، لما لها من أهمية في تحقيق الأهداف التي جعلت من أجله وهذا ما سنتاوله في العنصر الآتي.

**الفرع الثالث: أهداف المعلومات المالية**

ان التقارير المالية تعد الجزء الأهم والأكبر من المعلومات المالية ، ويجب أن تتضمن التقارير المالية معلومات كافية لجعل القوائم المالية مفيدة وغير مضللة للمستثمر ، وتتحدد مكانة المؤسسة وسمعتها في محيطها الاقتصادي بمدى شفافية تقاريرها المالية وما تقدمه هذه التقارير من معلومات تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة بدون مغالطات وبكل دقة وصدقيه ويساعد على تقييم الأداء المالي والحكم على كفاءة الوحدة الاقتصادية بقياس نتائج المؤسسة في نهاية فترة معينة ومقارنتها بما كان ينبغي تحقيقه من اهداف وبالتالي ويتمثل الهدف الرئيسي فيما يلي:

1.:توفير معلومات عن الأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة وتقديمها للمستخدمين بالشكل والتكلفة المناسبة حيث أن هذه القرارات تتطلب تقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية ومن ثم قدرتها على تسديد مستحقاتها وكذلك القدرة على تحقيق الأرباح وتوزيعها على حملة الأسهم، ومنه يمكن القول أن مستخدمي القوائم المالية لديهم القدرة على تقييم أداء الشركة والتغيرات في المركز المالي لها اذا ما تم تزويدهم بالمعلومات التي تساعدهم على القيام بذلك، كما يمكن تقييم الأداء والتغيرات في المركز المالي عن طريق توفير المعلومات عن الموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها فتوافر معلومات على قدرة الشركة استغلال تلك الموارد في الماضي يساعد بالتنبؤ بقدرة الشركة على توليد النقدية، في حين أن المعلومات المالية المتوافرة في المركز المالي تفيد في التنبؤ بالحاجة المستقبلية للاقتراض وكيفية توزيع الأرباح، كما أن المعلومات المتعلقة بالتغيرات في المركز المالي تعد مهمة لتقييم الانشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تحدث أثناء فترة اعداد القوائم المالية.

ومن بين أهداف المعلومات المالية أيضا:[1]

2.:توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وكذلك الدائنين.

[1] زبيدي البشير، جودة التقارير المالية و دورها في تقييم الأداء المالي ، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية ، جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، العدد التاسع ، المجلد الثاني ،السنة التاسعة ، 2016 ، ص 88.

3.:توفير المعلومات المتعلقة بالموارد للمؤسسة والتزاماتها والتغيرات التي طرأت عليها مما تفيد مستخدمي هذه المعلومات في تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة ثم اقتراح وسائل علاجية لنواحي الخلل ، وتنمية وتطوير النشاطات الأخرى الناجحة في أدائها.

4.:توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسؤولية الادارة وتقييم كفاءة أدائها باستخدام معلومات الربحية ومكوناتها.

5.:توفير معلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الادارة من أجل زيادة منفعة هذه المعلومات.

6.:تسهيل عمليات اتخاذ القرارات على كافة نوعياتها ومستوياتها عن طريق توفير معلومات مقتناه وملائمة في الشكل السليم والتوقيت الصحيح للمساعدة في تقرير تقييم الأداء.

مما سبق يتضح ان الهدف الأساسي هو مد كافة المستخدمين سواء داخل المؤسسة أو الأطراف الخارجية والمنتفعين بالمعلومات المالية الضرورية كل حسب الحاجة التي تفيد في تنمية مداركهم ومعارفهم واكسابهم توجيهات وخبرات تسهم في تحقيق الأهداف التي يسعون من أجلها. ولكي تحقق المعلومات المالية أهدافها يجب أن تتسم بخصائص الجودة التي سنتعرض لها في المبحث القادم.

## المبحث الثالث : جـودة المعلومة المـالية

تحدد مفاهيم الجودة المعلومة الماليـة بالخصائص التي تتسم بها المعلومـات المفيدة و القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم المعلومة المالية ، ويتم تحديد هذه الخصائص من خلال أداء المسؤولين في إعداد القوائم المالية لتقييم المعلومة المالية حتى يتسنى للمستفيدين الخارجين من الاطلاع على القوائم المالية للاتخاذ القرارات المناسبة التي تتعلق بالمؤسسة و يجب أن يهتم المسيرون بالعناية من هؤلاء المستفيدين الخارجين و كذلك العناية بالقوائم من

### المطلب الأول : تعريف ومعايير جودة المعلومة الماليـة

تتم معرفة بعض المفاهيم جودة المعلومة المالية من خلال التطرق إلى بعض التعاريف التي تحدد جودة المعلومة.

**أولا: تعريف جودة المعلومة المالية**

هي الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية و كذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومة المالية [1].

و يؤدي إلى تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤلين عند وضع معايير المحاسبة و المالية ،و كذلك تساعد المسؤلين في إعداد القوائم المالية لتقييم المعلومات المالية و المحاسبية .

كذلك تعني الجودة مصدقية المعلومات المحاسبية و المالية التي تتضمنها التقارير المالية و ما تحققه من منفعة للمستخدمين و لتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف و التضليل و أن تعد في ضؤ مجموعة من المعايير القانونية و الرقابية و المهنية و الفنية بما تحقق الهدف من استخدامها . [2]

و يؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع معايير المحاسبة و المالية و كذلك تساعد المسؤلين في اعداد القوائم المالية لتقييم المعلومات المحاسبية .

يمكن أن تتحقق جودة المعلومة المالية بأمرين أحدهما الموضوعية و الأخرى الإبتعاد الأخطاء و التزوير .

**ثانيا : معايير جودة التقارير المالية :[3]**

فمن بين العوامل التي تحدد جودة المعلومات المالية ما يلي :

-معايير قانونية

-معايير رقابية

-معايير مهنية

-معايير فنية

[1] ناصر محمد علي المجهلي،خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في اتخاذ القرارات،مذكرة ماجستير علوم التسيير،جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية العلوم الأقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، 2008 ، 2009 ، ص72

[2] زبيدي بشير، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية ، مرجع سبق ذكره ، ص 91

[3] فاطمة الزهرة رقايقية ، مساهمة التدقيق في رفع جودة المعلومة المالية في ظل حوكمة الشركات ، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية عدد 01 ديسمبر 2014 ، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس.

**1.: المعايير القانونية :**

و التي من خلالها يتم فرض و سن تشريعات تتعلق بكيفية عمل مختلف المؤسسات مع توفير نظام فعال يقوم بظبط و احكام الأداء في المؤسسة ، وذلك بما يتوافق مع المتطلبات القانونية .

**2.: المعايير الرقابية :**

من خلال وجود معايير خاصة بعملية الرقابة من شأنها تدعيم حوكمة الشركات، و ذلك من خلال تحديد أدوار و مسسؤليات كل مصلحة من التدقيق و اجهزة الرقابة المالية و الأدارية .

**3.: المعايير المهنية :**

على اعتبار أن أغلب المؤسسات المهنية و المجالس المحاسبية قد توجهت الى اصدار معايير عديدة ، بغية ضبط أداء العملية المحاسبية وبالتالي توفير وظبط خصائص النوعية للمعلومات المالية ، وهذا من أجل ابراز المفهوم المساءلة التي تتفق مع أسلوب حوكمة الشركات .

**4.: المعايير الفنية :**

لتتحقق جودة المعلومة المالية فنتوفر هذه المعايير سيكون له أثر كبير في أحكام و ضبط الجودة ، مما يؤدي الى تطوير و تفعيل دور الجهات التنظمية للحوكمة ، و لتجسيد الدور الذي يمكن أن يلعبه التدقيق في تعزيز و النهوض بالخصائص النوعية للمعلومات المالية.

**المطلب الثاني : خصائص جودة المعلومة المالية**

ان جودة المعلومات المالية هي الدرجة التي تقدم بها المعلومات المالية قيمة الى الذين يستخدمونها و الى المنظمة بشكل عام ، كما تتأثر بمستخدمي معلومات و اتخاذ القرارات بالخصائص النوعية و سنعالج في هذا المطلب الخصائص النوعية الأساسية و الثانوية

**الفرع الأول : الخصائص النوعية الأساسية**

يوجد نوعين من الخصائص الأساسية للمعلومات المالية التي يجب الأفصاح عنها و تتمثل في الملائمة و الموثوقية وهي كالتالي :

**أولا : الملائمة**

لتكون المعلومات مفيدة فانه يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات ، و تمتلك المعلومات خاصية الملائمة عند تؤثر على الحالات الأقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحاضرة و المستقبلية أو تأكيد تقييماتهم الماضية .[1]

كذلك يمكن تعريف الملائمة انطلاقا من قدرتها على التأثير في اتخاذ القرار ، هذا التعريف ينسجم مع مفهوم مبدأ الافصاح الشامل و مع مفهوم قيد الأهمية النسبية، حيث أن كل معلومة مؤثرة هي مهمة نسبيا و يجب الافصاح عنهاو هكذا يظهر الترابط الوثيق بين مفهوم الملاءمة و مبدأ الافصاح و قيد الأهمية النسبية[2]

و تعرف الملائمة على أنها قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات و التأثير عليها ، وبكلمات أخرى هي قدرة المعلومات لايجاد فرق في اتخاذ القرار .

كما يمكن تعريف ملائمة البيانات المالية لحاجات متخذي القرارات من خلال أثرها على قرارات المستخدمين ، و التنبؤ بقدرة الشركة في استغلال الفرص و مقاومة الأوضاع المعاكسة ، و الدور التأكيدي للبيانات المالية فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية ( تداخل) ، و تستخدم معلومات المركز المالي السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي و الأداء المستقبلي و مسائل أخرى .[3]

والمعلومات التي لها قيمة تنبؤية في غالب الاحيان تكون مؤكدة، على سبيل المثال نجد أنه يمكن استخدام البيانات على النتائج المحققة للدورة الجارية كأساس التنبؤ بنتائج الدورة المقبلة ، كما يمكن أيضا المقارنة مع تقديرات نتائج السنة الحالية أو السنوات السابقة ، بالتالي يمكن أن تساعد نتائج هذة المقارنات للمستخدم تصحيح وتحسين العمليات التي استخدمت في اجراء هذه التنبؤات.[4]

فنجد أن مفهوم الملائمة تختلف من شخص الى آخر و من فئة لأخرى ،فالملائمة المعلومات المالية من وجهة نظر المستثمرين تختلف عن ملاءمتها من وجهة نظر الأدارة، ويرجع هذا الاختلاف الى تنوع حاجات هذه الفئات من المعلومات تبعا لاختلاف أهدافهم و قراراتهم .

---

[1] عبد الناصر ابراهيم نور، ايهاب نظمي ابراهيم، مرجع سبق ذكره ، ص29

[2] رضوان حلوة حنان،مرجع سبق ذكره، ص72

[3] حسين يوسف القاضي،سمير معذى الريشاني، مرجع سبق ذكره ،ص 77

[4] سعيدي عبد الحليم، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التجارية ، تخصص محاسبة،جامعة محمد خيضر بسكرة،، ص57.

يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات . و تمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الأقتصادية للمستخدمين الداخليين و الخارجيين و ذلك بمساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية و الحاضرة و المستقبلية[1].

من هذا المبدأ جب أن نقول أن معلومة الملائمة هي المعلومات التي تساعد المستخدمين على تكوين توقعات على النتائج من خلال الماضي و الحاضر و المستقبل، أما اذا كان لديهم مثل هذه التوقعات وقت الحصول على المعلومة فانها ستمكنها من تعزيز هذه التوقعات و احداث تغير فيها، كما يجب على المعلومات الملائمة أن تكون متاحة لمستخدميها في الوقت المناسب، لأن اذا كانت المعلومة متأخرة فان لا منفعة لها، لذا فان خاصية الملائمة تضم ثلاث خصائص فرعية تتمثل فيما يلي :

**1.: التوقيت الملائم** : يقصد بخاصية التوقيت الملائم أو التزامن توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات. فمن البديهي أنه اذا لم تتوفر المعلوماتعندالحاجةاليها، فلن يكون لها تأثير على القرار ، اذا أن عملية اتخاذ القرارات محددة دائما بفترة زمنية معينة. ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار، فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات اللازمة.[2]

و من البديهي أيضا أنه اذا لم توفر هذه المعلومات عند الحاجة اليها فلن تكون لها تأثير على الحدث أو القرار ، و معنى ذلك يجب توفيرها في الوقت المناسب لاتخاذ القرار، و في المجال التقارير المالية هناك جانبي لخاصية التوقيت المناسب هما :[3]

ـ دورية التقارير المالية .

ـ المدة الزمنية بين نهاية الفترة المالية وبين تاريخ اصدار هذه التقارير أو اتاحتها للتداول ، كما تعتبر خاصية التوقيت الملائم للمعلومات أمر هاما للملائمة ، و يقصد بذلك أن تنشر المعلومات المحاسبية في الوقت المناس لإستخدامها قبل أن تفقد أهميتها في اتخاذ القرار .

**2.: القدرة على التنبؤ**

تساهم القيمة التنبؤية للمعلومات في تحسين قدرة القرار على التنبؤ بالأحداث المستقبلية و تكون صورة

1 أحمد حلمي جمعة، عصام فهد العربيد، زياد أحمد الزعبي ، مرجع سبق ذكره ، ص31

2 رضوان حلوة حنان ،مرجع سبق ذكره،ص72

3 ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

احتمالية عنها في ضؤ نتائج الماضي و الحاضر فبدون معرفة الأحداث الماضية دون اهتمام بالمستقبل يعتبر عملا غير هادف .[1]

### 3.: القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات ( التغذية العكسية )

تلعب المعلومات دورا هاما في تعزيز( تثبيت) أو تصحيح توقعات سابقة ، أي أنها تساعد مستخدم المعلومات في تقييمصحة توقعاته السابقة ، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات. ان هذه الخاصية في التقييم الأرتدادي ، أو كما تسمى أيضا بالتغذية العكسية أو الراجعة ، لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات .[2]

وتعرف أيضا بالتغذية الأسترجاعية ويقصد بها قدرة المعلومات على مساعدة متخذ القرار و المستخدم في تقييم صحة توقعاته السابقة ، و بالتالي تقييم نتائج القرارات التي سبق و أن اتخذها بناء على هذه التوقعات .[3]

كما تتمييز المعلومات المحاسبية بالقدرة على التقييم الأرتدادي لنتائج القرارات الماضية و قيمة تنبؤية عالية بالنسبة للمستقبل .

### ثانيا : المـــوثوقيـــة

أي أن تكون المعلومات دقيقة و خالية من الأخطاء و التحيز ، و يمكن أن تكون المعلومات ملائمة و لكن غير موثوقة ، وهذا يعود الى درجة دقة تلك المعلومات و توقيت اصدارها .

وحنى تعتبر بأن المعلومة المالية ذات ثقة يجب أن تتوفر فيها بعض الخصائص :

### 1.: القابلية للتحقق

يتحقق هذا المفهوم عندما تكون النتائج المتوصل اليها من قبل شخص باستعماله لأساليب القياس و افصاح محددة هي نفس النتائج التي يتم التوصل اليها من قبل شخص آخر لو قام باستخدام بنفس أساليب القياس و الإفصاح .[4]

---

[1] هوام جمعة ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية ، بحث مقدم في ملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة ، واقع و رهانات و أفاق ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 7 و 8 ديسمبر 2010، ص13.

2 رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص75

3 مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية ، مدخل نظري و تطبيقي، الطبعة الثانية، دار المسيرة،2009 ،ص19

[4] زبيدي بشير ، مجلة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مرجع سبق ذكره ، ص89

**2.: الصـــدق في العــرض**

لتكون موثوقة ، يجب أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية ، و الأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول .[1]

**3.: الحيـــاد**

يعرف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB التحيز في عملية القياس على النحو التالي : "هو ميل للقياس بأن يحدث ما يعبر عنه على جانب أكثر من جانب اخر ، بدلا من أن يكون الحدوث متساوي الأحتمال على كلا الجانبين" .و هكذا فان الخلو من التحيز يمثل قدرة اجراء القياس على تقديم وصف دقيق للخاصية المعنية .[2]

**الفرع الثاني :الخصائص النوعية الثانوية**

إن تفاعل أوتداخل الخاصيتين الأساسيتين ( الملاءمة ، والموثوقية ) ينتج عنه أن المعلومات المالية يجب أن تتصف بقابليتها للمقارنة ، ومايتطلب ذلك من توافر خاصية الثبات و هي كالتالي :

**أولا: قابلية للمقارنة**

القابلية للمقارنة هي نوعية المعلومات التي تسمح للمستخدمين بتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين سلسلتين من الظواهر الاقتصادية ،الاتساق ومواصلة الطرق تشير إلى استخدام نفس الطرق والأساليب المحاسبية خلال نفس الفترة في الكيانات المختلفة أومن فترة إلى أخرى في كيان واحد ؛ كما أن القابلية للمقارنة تهدف إلى الاتساق ومواصلة الطرق لتوفير وسيلة تيسر تحقيق هذا الهدف ، وهكذا ، مثل قرارات المستخدمين المعنيين بالاختيار بين البدائل ،على سبيل المثال ،بيع أو الاحتفاظ بالاستثمار، أو الاستثمار في الكيان المصرح أوفي آخر ،معلومات حول الجهة المصرحة أكثر فائدة إذاكان يمكن مقارنتها بمعلومات مماثلة متعلقة بكيانات الأخرى ،أوبمعلومات مماثلة في نفس الكيان لفترة أخرى أوتاريخ آخر.[3]

[1] عبد الناصر ابراهيم ، ايهاب نظمي ابراهيم، مرجع سبق ذكره ، ص29

[2] رضوان حلوة حنان ، مرجع سبق ذكره، ص 78

[3] سعيدي عبد الحليم ، مرجع سبق ذكره ، ص59

**ثانيا : الثبات ( الأتساق)**

الافصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية و اثار هذه التغيرات ، يجب أن يمكن المستخدمون من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المشروع للعمليات المالية المشابهة و الأحداث الأخرى و بين المشاريع المختلفة . إن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن أثر تغيير السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة.[1]

**ثالثا: القابلية للفهم**

أحد الخصائص للمعلومات المعروضة في القوائم المالية من قبل المستخدمين لتلك القوائم و تعتمد القابلية للفهم على توافر مستوى معقول من المعرفة في الأعمال و الأنشطة الأقتصادية و المحاسبية و أن هؤلاء المستخدمين لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، و على الرغم من أهمية خاصية قابلية للفهم فانه لا يمكن استبعاد المعلومات المتوافرة عن المسائل المعقدة التي تحتويها البيانات و القوائم المالية ، و ذلك لأنها ملائمة لحاجات صانعي القرارات ، حيث أنه من الصعب جدا فهمها من قبل المستخدمين .

**رابعا :الشمول ( الأفصاح الكامل)**

يقصد بالأفصاح الكامل أن تكون كافة المعلومات الضرورية الحالية و المستقبلية متاحة امام المستخدمين .

كما يجب ان تكون المعلومات المحاسبية لها علاقة بالأنشطة ببعضها البعض في شكل مجموعة من التقارير المالية الملائمة التي تفيد تحقيق فاعلية النظام الأداري بالأهداف .

وبالتالي فانه لا ينبغي أن نخفي أي حقيقة جوهرية تهم الأطراف المعنية و ذلك بما يتماشى مع اعتبارات الأهمية النسبية ، و لتوفير المعلومات الكافية و اللازمة في التقارير المالية، فمبدأ الأفصاح الشامل يشتمل على أربعة فروع أساسية وهي كما يلي :[2]

أ:. أن احتياجات المستخدمين الخارجين للمعلومات و البيانات المحاسبية يمكن مقابلتها بما يعرف التقارير المالية ذات الأغراض العامة .

ب:. يمكن مقابلة الأحتياجات المشتركة للأطراف المتعددة الخارجية اذا ما تم الأفصاح على الدخل و الثروة .

[1] عبد الناصر ابراهيم نور ، ايهاب نظمي ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] ناصر محمد علي المجهلي،مرجع سبق ذكره، ص72

ج:. أنه يجب على الأدارة في اطار خدمة المستخدمين الأفصاح على التقارير المالية قائمة المركز المالي، و قائمة الدخل ، و قائمة التغيير في حقوق المساهمين، و قائمة التدفقات المالية .

د:. أن يتم الأفصاح على التقارير المالية ذات الغرض العام بأنسب الوسائل التي بموجب تحقق التوازن، بين التكلفة و المنفعة .

**خامسا : تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي)**

يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومة المحاسبية للتقارير المالية من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة ، و اضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها ، و التحقق من أن اعداد و عرض التقارير المالية قد تم وفق لمعايير المحاسبة المعتمدة وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها .

ولا تكمن أهمية دور مدقق الحسابات في مراجعته للمعلومات الواردة في التقارير المالية المدققة فحسب بل تمتد الى تقريره . حيث أن تقرير مدقق الحسابات ذو أثر كبير على قرارات الأستثمار ، كما تحتل مرتبة متقدمة لدى المحللين الماليين و غيرهم . والشكل التالي يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المالية:

الشكل رقم 02 :الخصائص النوعية للمعلومات المالية

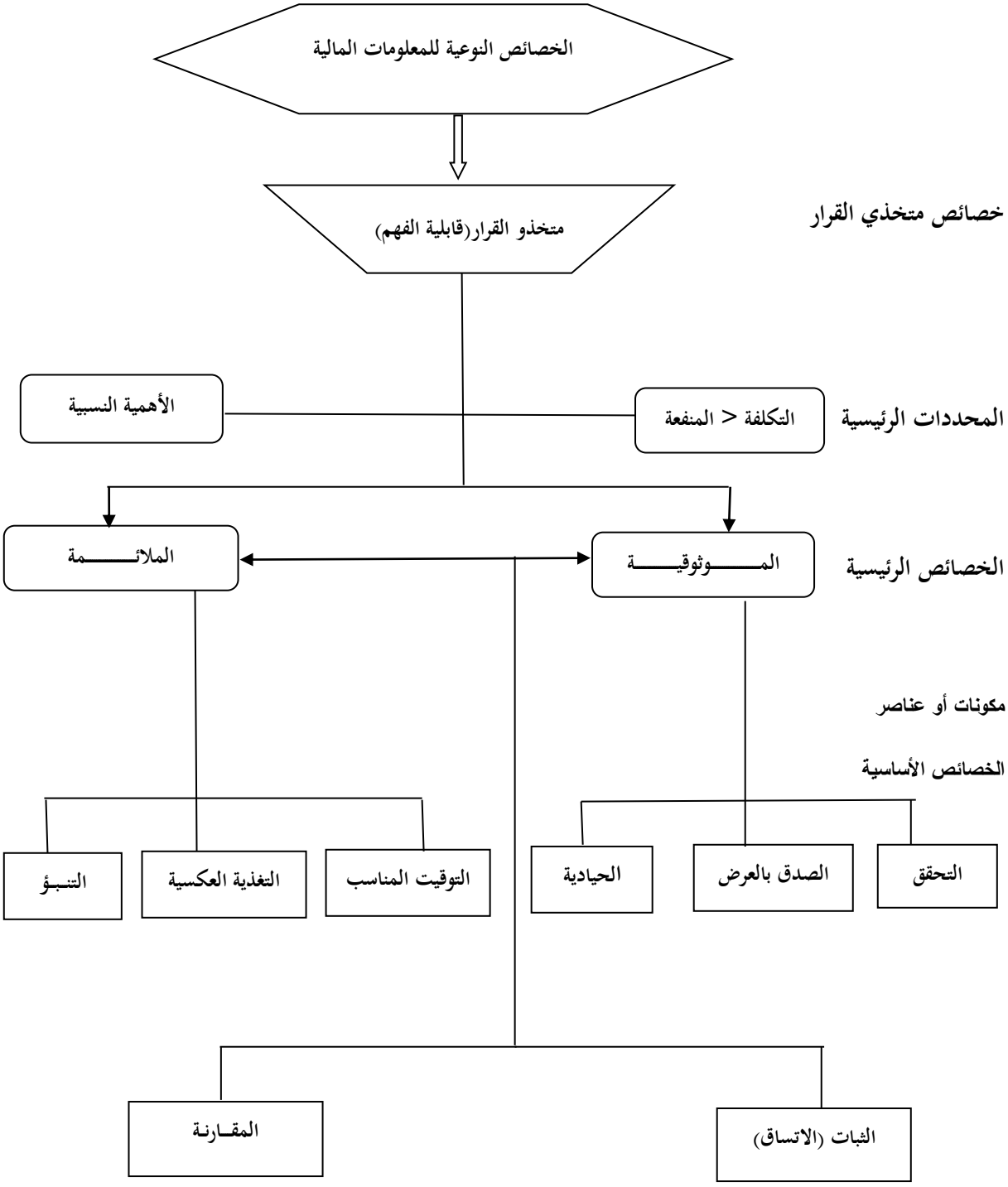


**المصدر** :عبد الناصر ابراهيم نور ،ايهاب نظمي ابراهيم ، المحاسبة المتوسطة، در المسيرة، الطبعة الثانية، سنة 2014،ص26.

يلخص هذا الشكل أهم الخصائص الأساسية والثانوية ويبن المحددات الرئيسية التي تتمثل في في الموزنة بين التكلفة والمنفعة ،فالمنافع المشتقة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات ،أما الأهمية النسبية فتعني أن المعلومات المالية من الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها و قدمت طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس شكلها القانوني فقط .

## المطلب الثالث : دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية

تجدر الأشارة الى أن مفاهيم جودة المعلومات تحدد الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة ، و على ذلك يتعين تحديد محددات و خصائص تلك الجودة و تحديد اثر اتباع طرق التقييم و القياس المحاسبي على قدرة المتغيرات المالية في التنبؤ بالعائد، بصفة عامة تحاول المعايير المحاسبية زيادة تلك المقدرة ، و قد أوضح مجلس معاييرالمحاسبة المالية انه من الممكن بالنسبة لعنصر معين من عناصر القوائم المالية أن يكون ذا مصدقية عالية الا انه قد يكون غير ملائما ، كما انه من الممكن ان يكون عنصر معين اكثر ملائمة من عنصر اخر ، و مع ذلك فان مصداقيته ليست مرتفعة ، ورغم ذلك فانه يبدو من غير الممكن ان يكون العنصر منخفض جدا في مصدقيته ، ويكون في نفس الوقت ملائما ، فالمعلومات التي تحتوي على أخطاء عديدة تصل الى درجة مرتفعة لا يمكن ان تطون ملائمة ، ولا شك ان وجود معايير محاسبية من شأنه زيادة منفعة جودة المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية.[1]

### 1.: فعالية المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق الخصائص النوعية الأساسية

لقد تبين أن منفعة المعلومات من الأمور الهامة لدى مستعملي القوائم المالية لتحقيق أهدافهم . وتؤدي المعايير المحاسبية الدولية دورا حاسما في تحقيق خصائصها الأساسية والمتمثلة في الملائمة والعرض العادل .

#### 1.1.: دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق خاصية الملائمة

تكون المعلومة المالية ملائمة إذا كان لها تأثير على القرراتالإقتصادية وذلك عن طريق مساعدة الأطراف المستعملة لها في تقييم الاحداث الماضية والحالية والمستقبلية وتعزيز أو تعديل ماسبق التوصل إليه من تقييم ، أي أن تحقيق عنصر الملائمة في المعلومة المالية يتطلب توفرها على قيمة تنبؤية و تأكيدية . وقد حدد الإطار المفاهيمي عاملين يبرزان مدى ملائمة المعلومات الورادة في القوائم المالية هما طبيعة هذه المعلومات وأهميتها النسبية . ففي بعض الحالات تكون طبيعة المعلومات وحدها كافية لتحديد ملاءمتها ، فمثلا قد تؤثر المعلومات المتعلقة بأحد

[1] أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الأستثمار في البورصة، دار الجامعية،2005 ص165.

الفروع الجديدة بالمؤسسة على تقدير المخاطر والفرص التي تواجهها بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي حققها ذلك الفرع خلال الفترة محل التقرير . وفي حالات أخرى يكون من الضروري معرفة كل من طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية ، مثال ذلك قيمة كل صنف من الأصناف الرئيسية للمخزون .

وقد أشار المعيار IAS 1 ، الذي يتطرق لأسس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام ، إلا أنه يجب تقديم القوائم المالية بطريقة توفر معلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة و من الممكن فهمها ، إضافة إلى أن إختيار السياسة المحاسبية يتوقف على ملاءمتها لظروف وإحتياجات المستعملين الخاصة بإتخاذ القرار ات . كما نص المعيار IAS7، الذي يتطرق لجدول تدفقات الخزينة ، على ضرورة توفير معلومات حول التدفقات النقدية الخاصة بالمؤسسة لما ذلك من أهمية في تزويد مستعملي القوائم المالية بالأساس اللازم للتنبؤ بقدرة تلك المؤسسة على توليد نقدية أو مايعادلها و إحتياجاتهالإستخدام و الإنتفاع من تلك التدفقات النقدية وذلك من أجل مساعدتهم على إتخاذ القرارات الإقتصادية[1]

## 2.1.: دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق خاصية الموثوقية

تترجم المعلومات المالية الظواهر الإقتصادية في شكل أرقام وكلمات ، ومن أجل أن تكون نافعة ، لا يجب عليها التقرير عن الظواهر الملائمة فحسب ولكن تقديم صورة عادلة عن تلك الظواهر . وحتى تتحقق الموثوقية يتطلب ارتكاز المعلومات المحاسبية على قواعد قياس موضوعية تعمل من خلال مفاهيم يمكن التحقق منها ، و بالتالي يتعين ان تكون خالية من الأخطاء وغير متحيزة في وصف أو قياس الأحداث المالية و الأقتصادية ، و أن تكون معبرة بصدق و امانة عن تلك الأحداث ، و يتطلب الأمر ايضا ان يتم الأعتماد على قواعد مقبولة تحكم اجراءات التحقق و الثبات في التطبيق .[2]

ولكي تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية موثوقا بها يجب أن تكون مكتملة أي أن تحتوي كل المعلومات الضرورية التي تسمح بفهم الظواهر التي مرت بها المؤسسة خلال فترة معينة ، فقد يؤدي حذف بعض المعلومات إلى جعل القوائم المالية مزيفة ومضللة ومن ثم تفقد مصداقيتها. ويعني الحياد خلو المعلومات المالية من التحيز، حيث تعتبر القوائم المالية متحيزة إذا كانت تؤثر عن طريق إختيار أو عرض المعلومات على عملية إتخاذ القرار أو حكم بهدف الوصول إلى نتيجة محددة سلفا.

[1] بولجنيب عادل، دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري ـ قسنطينة ، كلية العلوم الأقتصادية وعلوم التسيير، 2013-2014 ، ص 94

[2] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 168.

وقد أشارت العديد من المعايير المحاسبية الدولية إلى ضرورة توفر العرض العادل في القوائم المالية ، حيث نص المعيار IAS 1 على أن المعلومات المالية يجب أن تعرض بشكل عادل الأداء المالي والمركز المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة . وقد أشار نفس المعيار إلى أن التطبيق الملائم للمعايير المحاسبية الدولية ، مع إفصاح إضافي عندما يكون ذلك ضروريا فينجم عنه عرضا عادلا ، وقد ألزم هذا المعيار المؤسسة بتقديم توضيح عن الكيفية التي تتم بها تلبية متطلب العرض العادل، كما أشار إلى أن الموثوقية تعد أحد المبادئ عند إختيار الطرق المحاسبية التي تنوي المؤسسة إستخدامها ، وفي حالة عدم معالجة المعايير المحاسبية لظاهرة يراد التقرير عنها فإن المسير يقوم بتطوير سياسات محاسبية لأجل ذلك حيث تتصف بالموثوقية من ناحية كونها تمثل بشكل صحيح نتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي وتعكس الناحية الإقتصادية للأحداث وليس شكلها القانوني فقط وتكون محايدة وليست متحيزة وتكون كاملة من كافة الجوانب المالية.

وقد نص المعيار IAS 10 حول الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية على ضرورة عكس أثار بعض العمليات و الأحداث في القوائم المالية بعد إعدادها وذلك بتعديل ما ورد فيها من أرقام ذات علاقة بالحدث أو العملية أو الإكتفاء بالإفصاح عن هذه العمليات و الأحداث ضمن الملاحق حتى تكون القوائم المالية كاملة وممثلة بصدق للواقع ، وقد إعتبر المعيار IFRS 3 حول إندماج الأعمال أنه من بين شروط الإعتراف بالأصول والخصوم المتعلقة بالإندماج هو إمكانية قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق .

حتى تكون المعلومات المالية نافعة ، يجب أن تعرض الظواهر الملائمة وبشكل عادل في نفس الوقت ، ويقدم الإطار المفاهيمي خطوات عملية لتحقيق ذلك ، حيث ينبغي أولا تحديد الظواهر الإقتصادية التي من المتوقع أن تكون مفيدة لمستعملي القوائم المالية ، ثم تحديد شكل المعلومات الذي سيكون أكثر ملائمة للتقرير عن هذه الظواهر ، ثم تحديد ما إذا كانت هذه المعلومات متوفرة و من الممكن تقديمها بشكل عادل ، وفي حالة عدم التمكن من عرضها بشكل عادل يتم تحديد شكل ملائم أخر.

**2.: فعالية المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق الخصائص النوعية الثانوية**

تشكل القابلية للمقارنة ، القابلية للتحقق ، والقابلية للفهم خصائص نوعية ثانوية يعزز توفرها في المعلومات المالية من منفعة هذه الأخيرة في إتخاذ القرار. كما تساعد على تحديد الطريقة التي سيتم إستعمالها للتقرير عن ظاهرة معينة عند وجود طريقتين على نفس الدرجة من الملائمة والعرض العادل.[1]

[1] بولجنيب عادل ،مرجع سبق ذكره، ص 94-95

### 1.2.: دورالمعايير المحاسبية في تحقيق القابلية للمقارنة :

باعتبار أن اتخاذ القرارات الإقتصادية تقوم على المفاضلة المختلفة فإن المعلومات حول هذه البدائل ينبغي أن تكون قابلة للمقارنة ، ويعرف الإطار المفاهيمي القابلية للمقارنة على أنها الصفة التي تسمح لمستعملي القوائم المالية بتحديد أوجه الشبه والإختلاف بين عنصرين أو أكثر ، ولتحقيق هذه الخاصية يجب أن تكون طريقة القياس والعرض للأثر المالي للعمليات والأحداث المتشابهة منسقة على مر الزمن بالنسبة للمؤسسة الواحدة ، ومنسقة بالنسبة للمؤسسات المختلفة.

### 2.2.: دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق خاصية القابلية للتحقق :

يركز الأطار المفاهيمي المشترك على خاصية القابلية للتحقق كخاصية تسمح لمستعملي القوائم المالية بالتأكد ان المعلومة المالية تقدم صورة عادلة عن الظواهر الأقتصادية الممثلة لها، حيث تفترض هذه الخاصية أن القائمين بالقياس المحاسبي و الدين يستخدمون نفس الطرق سيتوصلون الى نفس النتائج ، و يعتبر الأفصاح عن السياسات المحاسبية المستعملة في اعداد القوائم المالية شرط أساسي من أجل تمكين القائمين بالقياس من التأكد من صحة عملية القياس ، في هذا اطار أكد IASB على ضرورة الأفصاح على السياسات المحاسبية المستعملة في اعداد القوائم المالية و كذا عرض معلومات حول أسس اعداد هذه القوائم .[1]

### 3.2.: دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق خاصية القابلية للفهم :

تعتبر خاصية القابلية للفهم من جانب المستعملين أحد أهم الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات الواردة في القوائم المالية . و لهذا الغرض فانه يفترض بأن يكون المستعملون على علم كاف بالأنشطة التجارية و الأقتصادية و بالمحاسبة ، و أن تكون لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بعناية . و حسب IASB تكون المعلومات المالية قابلة للفهم اذا كانت مصنفة ، معرفة و مقدمة بطريقة مختصرة و و اضحة . و سعيا منها لتحقيق هذه الخاصية يشجع IASBعلى تقديم افصاحات اضافية عندما تكون المتطلبات في المعايير المحاسبية الدولية غير كافية لتمكين المستعملين من فهم تأثير عمليات أو احداث معينة على المركز المالي و الأداء المالي للمؤسسة .

[1] بولجنيب عادل، مرجع سبق ذكره ، ص 96

## خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل كمدخل للدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث التعريف والخصائص ودورها في تنمية الاقتصادي الوطني ، بعد ذلك تناولنا التعريف للبيانات والمعلومات ومعرفة الفرق بينهما ، وركزنا في دراستنا عن المعلومات المالية لأهميتها الكبيرة في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة حيث تم التطرق الى مفهومها وأنواعها وخاصة محتواها التي تتمثل أساسا في التقارير والقوائم المالية وتعرفنا على مستخدمو هذه المعلومات من داخل وخارج المؤسسة ، ثم تعرفنا على خصائص جودة المعلومات المالية وما هي الأساليب المعتمدة والمساعدة في تحقيق جودة المعلومات المالية حيث ركزنا هنا على الخصائص النوعية التي تتمثل أساسا في الملائمة والموثوقية بالاظافة الى الخصائص الثانوية التي تتمثل في قابلية الفهم والثباب وقابلية المقارنة والتي تمكن بشكل كبير في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وهذا ما سنتكلم عنه تحديدا في الفصل الموالي و هو تقييم الأداء المالي في ظل جودة المعلومة المالية.

# الفصل الثاني

# تقييم الأداء المالي في ظل جودة المعلومة المالية

**تمهيد:**

يحظى الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية باهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين والإداريين والمستثمرين لأنه يعتبر السبيل الأمثل للحفاظ على البقاء والاستمرارية.

حيث يعتبر الأداء المالي أداة لاكتشاف نقاط الضعف في المؤسسة وتداركها والعمل على عدم تكرارها، وكذلك لاكتشاف نقاط القوة والعمل على تدعيمها وتنميتها وذلك للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة، ولكي يتم الحكم على تطور وتحسن الأداء المالي يقوم المحلل المالي باستعمال مجموعة من المؤشرات المالية التي تظهر لنا مدي تحسن الأداء المالي وتطوره.

ومن خلال ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى فعالية المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي وذلك من خلال مباحثين رئيسيين:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي؛
- المبحث الثاني: الأساليب المستخدمةفي قياس الأداء المالي في ظل جودة المعلومة المالية؛

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي

تعد عملية تقييم الأداء الأداري واحدة من الموضوعات الرئيسية في الفكر الأداري ، وحيث أن مؤسسة في حالة مستمرة بسبب بيئتها المتغيرة بإستمرار، فإن ذلك يلزم الأدارة بضرورة التعديل المستمر لخططها و سياستها و قراراتها وفقا لما تمارسه من عملية تقييم الأداء ، وسنتناول في هذا المبحث العلاقة بين الأداء و الأداء المالي ، ثم نتعرف على أهمية الأداء المالي وأهدافه، ثم نتطرق إلى معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.

### المطلب الأول: العلاقة بين الأداء والأداء المالي

يعد الأدا مفهوما شموليا وهاما بالنسبة للجميع مؤسسات و يكاد يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع و حقول المعرفة المحاسبية .

ينظر الى الأداء على أنه " سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الأدارة لتحقيق هدف معين " [1]

الأداء هو "النشاط الشمولي المستمر والذي يعكس نجاح المنشأة واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة أو فشلها وانكماشها وفق أسس ومعايير محددة تضعها المؤسسة وفقا لمتطلبات نشاطها وفي ضوء الأهداف طويلة الأمد[2].

#### الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء

ويعرف أيضا " على أنه شكل من أشكال الرقابة ، يركز على تحليل النتائج التي تتم التوصل إليها من خلال الجهود المبذولة على مختلف المستويات ، بهدف الوقوف على تحقيق أهداف وحدات الأعمال في استخدام الموارد المتاحة أفضل إستخدام و ترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية " .[3]

وقد عرفته المنظمة العالمية للتقييس الأيزو 9000 إصدار سنة 2000 بأنه" يشمل الكفاءة والفعالية، فهذه الأخيرة هي مدى بلوغ النتائج، أما الكفاءة هي العلاقة بين النتيجة المتحصل عليها والموارد المستعملة "[4].

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الأداء " هو قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المخططة طويلة الأجل بأحسن كفاءة وفعالية".

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، دار الوراق للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية،2011،ص89

[2] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 64.

[3] حمزة محمود الزبيدي، مرجع السابق، ص90

[4] يحياوي إلهام، دور الجودة في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006، ص 101.

**الفرع الثاني: تعريف الأداء المالي**

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أنها الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة . ويساهم في اتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم[1].

ويعرف كذلك على أنه " مدى قدرة المؤسسات على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة"[2].

ويعتبر الأداء المالي كذلك على أنه" تشخيص للوضعية المالية عن طريق تقيم الصحة المالية للمؤسسة من أجل تحديد مدى قدرتها على خلق القيمة استنادا إلى دراسة حالة المؤسسة المالية من خلال: الميزانيات، جدول حسابات النتائج، الملاحق..."[3].

ويعرف الأداء المالي كذلك عل أنه " تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج والجداول اللاحقة ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح[4].

ومما سبق نستخلص أن الأداء المالي هو" تشخيص لوضع المؤسسة لمعرفة مدى استغلالها لمواردها المتاحة، واكتشاف الثغرات وتداركها ويتم ذلك باستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف المسطرة ومقارنتها بما حقق فعلا".

**المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي**

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى أهمية الأداء المالي وأهدافه:

[1] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 45.

[2] محمد نجيب دبابش، طارق قدوري وآخرون، ، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[3] خالد قاشي، ليلي عثمان، أثر حوكمة المؤسسات على الإفصاح المحاسبي والأداء المالي ودورة في اتخاذ القرارات المالية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعاير المحاسبة الدولية والمعايير المحاسبة الإسلامية، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي، يومي 07-08 ديسمبر 2014، ص6.

[4] حمد قايد نور الدين واخرون، النظام المحاسبي المالي آلية لدعم الحوكمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية" **قائمة التدفقات النقدية نموذجا**"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعاير المحاسبة الدولية والمعايير المحاسبة الإسلامية، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي، يومي 07-08 ديسمبر 2014، ص6.

## الفرع الأول: أهمية الأداء المالي

تتمثل أهمية الأداء المالي في تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي التقارير المالية، والذين لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي ، من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة[1].

وتنبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات واستثمارها وفقا للأهداف العامة لها والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة[2].

حيث أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين ما يلي:

- يمكن المستثمر من متابعة نشاط المؤسسة وطبيعته، ومتابعة الظروف الاقتصادية والمالية، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ومديونية ...؛
- يمكن المستثمر بالقيام بعملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم.

والدور الأساسي للأداء المالي هو توفير معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

و بالتالي تكمن أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية[3]:

- تقييم ربحية المؤسسة وذلك لتعظيم ثروتها؛
- تقييم سيولة المؤسسة؛
- تقييم تطور نشاط المؤسسة؛
- تقييم مديونية المؤسسة؛
- تقييم تطور توزيعات المؤسسة؛
- تقييم تطور حجم المؤسسة.

ولهذا يتم تحديد معايير ومؤشرات التي توفر للمؤسسة أساليب تحليل الأداء المالي، حيث أن الهدف من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم ثروة المؤسسة ، أما تقييم السيولة هو تحسين قدرة المؤسسة على الالتزام بديونها، أما

[1] زبيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة –دراسة ميدانية مجمع صيدال–، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2011، ص71.

[2] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 46.

[3] زبيدي البشير، فعالية تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبة الدولية والمعايير المحاسبة الإسلامية، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي، يومي 07-08 ديسمبر 2014، ص10.

تقييم النشاط هو معرفة طريقة تخصيص المؤسسة لمصادرها المالية واستثماراتها، والغرض من تقييم الرفع المالي هو معرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي، وتقييم التوزيعات هو معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح، أما الغرض من تقييم حجم المؤسسة فهو يزودها بمجموعة من المزايا ذات أغراض اقتصادية.

**الفرع الثاني: أهداف الأداء المالي**

**أولا: التوازن المالي :**

وهو هدف تسعى الوظيفة المالية لتحقيقه، لأنه يمس الاستقرار المالي للمؤسسة، وهو يمثل في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية[1].

**ثانيا: نمو المؤسسة:**

ويعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها، ولهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات استراتيجية، كما أن نمو المؤسسة يعكس مدى نجاح ونجاعة استراتيجيتها المتعلقة بجانب التطور، التوسع، البقاء والاستمرار...إلخ[2].

**ثالثا: الربحية و المردودية :**

تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات، وتقيس مدى كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في توليد الأرباح، وهي بذلك تعبر عن العلاقة التي تربط الأرباح برقم الأعمال في المؤسسة الاقتصادية، وتهدف المؤسسة من قياس الربحية إلى تقدير قدرة المشروع على الكسب ومدى كفايته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي تمارسه.

**رابعا: السيولة وتوازن الهيكل المالي:**

السيولة هي مقدرة المؤسسة على مقابلة إلتزاماتها الجارية في تواريخ استحقاقها فتعبر السيولة على مقدرة المؤسسة على تحويل قيمة أصولها المتداولة الى نقود و لسيولة بعد ذلك البعد الأول يتمثل في الوقت اللازم لتحويل الأصلي الى نقود، و البعد الثاني يتمثل في إمكانية تحقيق القيمة الفعلية من تحويل الأصل .[3]

فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة بالوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات ويقيس هذا المتغير قدرة أصول الشركة المتداولة على تغطية الخصوم المتداولة.

---

[1] السعيد فرحات جمعة،الأداء المالي لمنظمات الأعمال،دارالمريخ للنشر،الرياض،2000،ص247.

[2] بلال شيخي وآخرون، مراقبة الأداء المالي لشركات المساهمة من خلال تطبيق قواعد الحوكمة على الأنظمة المالية والمحاسبية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبة الدولية والمعايير المحاسبة الإسلامية، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي، يومي 07-08 ديسمبر 2014، ص4.

[3] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره،ص231

أما توازن الهيكل المالي للمؤسسة يعني أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة والأصول المتداولة تغطي الموارد قصيرة الأجل وذلك من أجل ضمان حقوق المقرضين وعدم وقوع المؤسسة في حالة عسر مالي لأن التكلفة المالية تلعب دورا مهما في التخصيص الأمثل للموارد المالية[1].

## المطلب الثالث: معايير تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

تتطلب عملية قياس الأداء المالي مجموعة من المعايير التي يجب أن تتوفر لغرض حساب مستوى الأداء الذي حققته الوحدة والوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب نشاطها و المعايير تفسر من خلال مجموعة من المؤشرات، وكذلك يتأثر الأداء المالي بمجموعة من العوامل التي قد تكون داخلية أو خارجية، وهو ما سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب:

### الفرع الأول: معايير تقييم الأداء المالي

#### أولا: المعيار التاريخي

وهو معيار يعتمد على إستخراج نسب سابقة لبند معين و مقارنته مع سنوات لاحاقة و معرفة مدى الزيادة النسبية أو النقص النسبي في البند أوفب الوضع العام للمؤسسة، و يعاب على هذا المعيار أنه يعتمد على المقارنة بين سنوات مختلفة في مجالات كثيرة منها المنافسة و التضخم و المبيعات و الوضع الإقتصادي "[2].

#### ثانيا: المعيار الصناعي

و هو متوسط نسب مأخوذة للمجموعة كبيرة من المؤسسات التي تنتمي الى صناعة واحدة عن فترة زمنية محددة ، و يفيد هذا المعيار عند مقارنة النسبة الخاصة بالمؤسسة موضع الدراسة لمعرفة المركز النسبي للمؤسسة و مدى تحديد التطابق مع معدل الصناعة حيث يتم تحديد أداء المؤسسة ، فهي إما أن تكون ضمن المعدل السائد أو أعلى من المعدل أو أقل من المعدل ، و من بين ما يؤخذ على هذا المعيار ما يلي : [3].

ـ صعوبة تحديد و تصنيف الصناعات بسبب تنوع أنشطتها .

ـ إختلاف الأساليب المحاسبية بين المؤسسات المختلفة قد يؤدي الى إختلاف في النتائج .

ـ الموقع الجغرافي

[1] – محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره،ص117.

[2] – عدنان تايعة النعيمي، وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط2، 2008، ص 102.

[3] – أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص313

**ثالثا: المعيار النمطي المطلق**

وهي نسب أو معدلات متعارف عليها في التحليل المالي و هو مؤشر قليل الاستخدام لأنه يعتمد توحيد كل القطاعات في معيار واحد.[1]

**رابعا: معيار التحليل المالي المخطط:**

عبارة عن البيانات التي تحددها ادارة المؤسسة كمعيار يوضع على أساس أهداف مخطط لها مسبقا لأنشطة معينة، ومقارنة ما كان متوقعا من المؤسسة تحققه مع ما حققته فعلا مع المقياس المعد مسبقا وذلك خلال فترة مالية محددة.

**الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي**

هناك عدة عوامل داخلية وخارجية تؤثر في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، تتمثل هذه العوامل في:

**أولا: العوامل الداخلية الإدارية والفنية المؤثرة على الأداء المالي**

وتتلخص العوامل المؤثرة في الأداء المالي كما يلي:

**1.: الهيكل التنظيمي :**

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها، ففيه تتحد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، ويؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار والأفراد والمساعدة في اتخاذ القرارات تكون أكثر فاعلية[2].

**2.: المناخ التنظيمي :**

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، حيث يقوم المناخ التنظيمي على سلامة ضمان الأداء بصورة ايجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية

والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسات[3].

[1] محمد الصيرفى ، مرجع سبق ذكره ،ص116

[2] – محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص ص 48-49.

[3] – نفس المرجع السابق، ص 50.

**3.: التكنولوجيا :**

"هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

وعلى المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والتي لابد لهذه المؤسسات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

**4.: الحجم :**

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم المؤسسات منها إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات إيجابا غير أنه قد يشكل الحجم عائقا لأداء المؤسسات حيث إن زيادة حجمها يصعب من عملية إدارتها وتصبح أكثر تعقيدا، حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بها، وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يزيد بزيادة حجم المؤسسة، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية"[1].

**ثانيا: العوامل الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي:**

تواجه معظم المؤسسات مجموعة من المتغيرات الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي منها على سبيل المثال:

1.: منافسة المؤسسات الأخرى العاملة في نفس نوع النشاط؛
2.: القوانين والقواعد والسياسات الجمركية والضريبية التي تطبق على المؤسسات؛
3.: الحالة الاقتصادية والسياسات المالية بالدولة؛
4.: مسايرة التطور التكنولوجي.

[1] – محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 50.

وهناك صعوبة تواجه إدارة المؤسسة للتحكم في هذه العوامل الخارجية، إن أقصى ما تستطيع المؤسسة توقعه هو الأحداث المستقبلية لهذه المتغيرات الخارجية، ومحاولة إعداد مجموعة من السيناريوهات البديلة لسلوك المؤسسة المتوقع وذلك لمواجهة التطورات المتوقعة في المستقبل.

## المبحث الثاني: الأساليب المستخدمة في قياس الأداء المالي في ظل جودة المعلومة المالية

تختلف مؤشرات قياس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، والتي تتأكد المؤسسة عن طريقها من الوصول إلى مستوى تحقيق الأهداف، والتي تقاس باستخدام المؤشرات المالية، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث:

### المطلب الأول: قياس الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية

تسمح دراسة التوازن المالي بقياس الملائمة وتقييم الخطر المالي المتعلق بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية. ويقوم هذا التحليل على البيانات المستخرجة من الميزانية المالية والميزانية الوظيفية التي تتسم بالجودة.

#### الفرع الأول: رأس المال العامل (FRL):

ويطلق علية صافي رأس المال العامل، وله عدة أنواع:

**أولا:مفهوم رأس المال العامل:** رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي[1].

**ثانيا: أنواع رأس المال العامل الصافي وكيفية حسابه**

هناك أربعة أنواع من رأس المال العامل وهي:

**1.: رأس المال العامل الاجمالي:** هو مجموع الأصول المتداولة، لذا يرى بعض المحللين الماليين أنه لا داعي لوضع مصطلح آخر بما أنه من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي الى نفس المعنى[2].

**2.: رأس المال العامل الصافي:** يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، كما يعرف أيضا على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة، ويتم حسابه بطريقتين هما[3]:

**1.2 .: طريقة أعلى الميزانية**

وفق هذه الطريقة فان رأس المال العامل يتمثل في الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

---

[1] – الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2 ،2011، ص 87.

[2]– زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2011، ص 50.

[3]– ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، دار المحمدية العامة، الجزائر، الجزء الأول، 1988، ص 46.

| |
|---|
| رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة |

**2.2.: طريقة أسفل الميزانية:** وفق هذه الطريقة فان رأس المال العامل الصافي يتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل.

| |
|---|
| رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل |

**3.: رأس المال العامل الخاص**

هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة أي:

| |
|---|
| رأس المال العامل الخاص =الأموال الخاصة –الأصول الثابتة |

**4.:رأس المال العامل الأجنبي**

هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة أي:

| |
|---|
| رأس المال العامل الأجنبي = ر م ع الصافي – ر م ع الخاص |

**ثالثا: الحالات الممكنة لرأس المال العامل الصافي:**

هناك ثلاثة حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي[1]:

**1.: رأس المال العامل الصافي موجب (FRL>0) :**

يشير هذا الى أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائضا ماليا وبالتالي حققت التوازن المالي على المدى الطويل والمتوسط.

**2.: رأس المال العامل الصافي معدوم (FRL= 0 ):**

هي حالة نادرة وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسات.

**3.: رأس المال العامل الصافي سالب(FRL<0):**

في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

**الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل الإجمالي ($BFR_g$):**

من أجل تقدير ملائمة وسيولة المؤسسة على المدى القصير فان رأس المال العامل وحده غير كاف لكي نقول أن المؤسسة حققت توازن مالي بين الاستخدامات والموارد، حيث يوجد توازنين يجب احترامهما حتى نحقق هيكلة مالية جيدة أو ملائمة. وبالتالي يجب إجراء دراسة تكميلية والتي تتمثل في احتياجات رأس المال العامل.

[1]– الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 83.

**أولا: مفهوم احتياجات رأس المال العامل الإجمالي:**

احتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال التي لا يتم تغطيتها عن طريق الديون المتعلقة بدورة الاستغلال، وتنتج هذه الحاجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات، المبيعات، المقبوضات والمدفوعات، وكما يعتبر احتياجات رأس المال العامل بمثابة المحدد لرأس المال العامل، أو هو رأس المال العامل الأمثل للبنية المالية للمؤسسة، أي هو الحجم من الأموال الدائمة الواجب توفيره لتمويل الموجودات المتداولة والذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة. وتنقسم احتياجات رأس المال العامل إلى[1]:

**1.: إحتياجات رأس المال العامل للاستغلال ($BFR_{ex}$):**

ويمثل القسم الأكبر من احتياجات رأس المال العامل ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

| |
|---|
| احتياجات رأس المال العامل للاستغلال= الأصول المتداولة للاستغلال– الخصوم المتداولة للاستغلال. |

**2.: إحتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال($BFR_{hex}$):**

يمثل نسبة بسيطة أو ضعيفة في تكوين احتياجات رأس المال العامل. ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

| |
|---|
| ا ر م ع خ الاستغلال= الأصول المتداولة خارج الاستغلال– الخصوم المتداولة خارج الاستغلال. |

**الفرع الثالث: الخزينة الصافية:**

وهي تعرف بمحصلة التدفقات النقدية، وسنتطرق اليها من خلال:

**أولا: تعريف الخزينة الصافية الاجمالية (Tng):**

يمكن تعريف الخزينة الصافية على أنها تمثل فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيتات واحتياجات رأس المال العامل، ويعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنيها[2]، وتحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليتين:

| |
|---|
| الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل. |

أو

| |
|---|
| الخزينة الصافية = استخدامات الخزينة — موارد الخزينة |

[1]– الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص ص86 87.

[2]– ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 51.

**1.: حالات الخزينة الصافية:**

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات الممكنة للخزينة وهي[1]:

**1.1.: الخزينة الموجبة (Tng>0):**

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

**2.1 .: الخزينة الصفرية (Tng =0):**

تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، لكن لا بد من أخذ الحذر، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

**3.1.: الخزينة السالبة (Tng <0):**

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

**المطلب الثاني: قياس الأداء المالي باستخدام النسب المالية**

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي للقوائم المالية وأكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين، وهي من أقدم هذه الأدوات حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين بها آنذاك المستخدمون وأصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ولعل أهم ما ساعد على انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة.

**الفرع الأول: تعريف النسبة المالية:**

تعرف النسبة المالية على أنها أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية ، أو هي عبارة عن علاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية أحدهما البسط والآخر في المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلولا معينا[2].

**الفرع الثاني: أنواع النسب المالية:**

كما سبق وأن ذكرنا أن استخدام النسب المالية في التحليل المالي ليست الغاية في التحليل المالي، وإنما في الواقع أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي وتقييم قرارات الاستثمار والتمويل، وأهم هذه النسب[1]:

[1]– سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها–دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة –العلمة–سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008 -2009، ص ص 66 67.

[2]–مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح الطارنه ، مرجع سبق ذكره، ص 127

- ✓ نسب السيولة (نسبة الملاءه المالية)؛
- ✓ نسب الانتاجية ( نسب النشاط )؛
- ✓ نسب المديونية ؛
- ✓ نسب الربحية؛
- ✓ نسب السوق.

**أولا :نسبة السيولة**

تستعمل هذه المجموعة من النسب للحكم على مدى قدرة المنشأة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، وبالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل، أي أنها تهدف الى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره، وتقاس سيولة المنشأة من خلال هذه النسب[2]:

**1.: نسبة التداول:** وهي من أقدم النسب وأشهرها وأكثرها انتشارا أو هي النسبة الأولى التي تدرس لقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل بسرعة ودون أية أعباء اضافية وتحسب هذه النسبة كما يلي:[3]

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

**2.: نسبة السيولة السريعة:** هي النسبة التي تربط بين الأصول المتداولة الشديدة السيولة والالتزامات المتداولة ، حيث تأخذ هذه النسبة بالاعتبار التفاوت في درجات السيولة للأصول المتداولة وهو ما تجاهلته نسبة التداول حيث درجة السيولة النقدية والاستثمارات لايمكن مقارنتها بدرجة سيولة المخزون [4]:

- هناك عدة أصناف من المخزون لا يمكن بيعها بسهولة لأنها تكون مكملة لأصناف أخرى؛
- المخزون عادة ما يتم بيعة بالدين، وهذا يعني أنه يتحول الى ذمم مدينة قبل أن يتحول الى نقد.

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

**3.: رأس المال العامل الصافي:**هذا المقياس غير مفيد عند مقارنة أداء بعض المؤسسات لبعضها البعض وانما يكون مفيد لغايات الرقابة الداخلية في المؤسسة، ويمكن قياس رأس المال العامل باستخدام المعادلة التالية[5]:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

[1]– حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[2]– زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص 37.

[3] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره ،ص113.

[4]–مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطارنة، ص 131.

[5]– محمد الصيرفي، التحليل المالي( وجهة نظر محاسبية إدارية )، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر ، الطبعة الأولى ، ص 240.

**4.: نسبة السيولة العامة:** تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها الى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية متطلبات الدائنين القصيرة الأجل، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة المؤسسة على مواجهة أخطار السداد المفاجئ دون الحاجة الى للتنازل عن أصول ثابته أو اللجوء الى القروض، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

**5.: نسبة السيولة الحالية:** تقيس المدى الذي يمكن فيه تغطية وسداد الالتزامات الجارية قصيرة الاجل بواسطة الاصول المتداولة (وهي الاصول التي يمكن تحويلها الى نقدية)في مواعيد تتفق مع تواريخ استحقاق هذه الالتزامات، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

**ثانيا :نسب تحليل النشاط**

وهي النسب التي تبين كفاءة المشروع سواء في تحصيل الذمم المدينة أو في استغلال موارد المشروع الأمثل.

**1.: معدل دوران المخزون:** وتقيس هذه النسبة مدى نشاط أو سيولة المخزون في المؤسسة أي عدد المرات التي تقوم فيها المؤسسة بشراء البضاعة وبيعها خلال الفترة المالية الواحدة وتحسب كما يلي[1]:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{كلفة البضاعة المتاحة للبيع}}{\text{المخزون}}$$

**2.: معدل دوران صافي رأس المال العامل:**ويقيس هذا المعدل مدى كفاءة الادارة في استغلال الأصول السائلة التي تحتفظ بها ويتم احتساب هذا المعدل كما يلي[2]:

$$\text{معدل دوران صافي رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}}$$

**3.: معدل دوران اجمالي الأصول:** يشير هذا المعدل الى مدى فعالية استخدام المؤسسة لأصولها في خلق المبيعات وكلما زاد معدل دوران اجمالي الأصول كلما زادت فعالية استخدام الأصولّ ، وهذا المقياس له أهمية كبرى لإدارة المؤسسة كونه يعطي مؤشر عن جدوى الوضعية المالية لعمليات المؤسسة. ويحسب كما يلي[3]:

$$\text{معدل دوران اجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

[1]- مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطارنة، ص155.

[2]- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص 39.

[3]- محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره ،ص 243.

**4.: معدل دوران اجمالي الأصول الثابتة:** وهو يقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام اصولها الثابتة في تحقيق المبيعات، حيث يدل انخفاض هذا المعدل اما على زيادة الاستثمار في الأصول الثابتة أو وجود طاقة معطلة، ويمكن احتساب هذا المعدل كالتالي[1]:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

**5.: معدل دوران إجمالي الأصول المتداولة:** يحدد هذا المعدل مدي كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

**ثالثا: نسب المديونية**

يشير وضع المديونية في المؤسسة الى كمية استخدام أموال الآخرين في خلق الأرباح، أي المدى الذي ذهبت اليه ادارة المؤسسة في الاعتماد على الغير لتمويل احتياجاتها.

**1.: نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:** وتعرف هذه النسبة بنسبة المديونية ويقوم من خلالها المحلل المالي بدراسة مدى مساهمة اجمالي الخصوم في تمويل امتلاك الأصول، ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي[2]:

$$\text{نسبة الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{اجمالي الخصوم}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

**2.: نسبة الخصوم المتداولة الى حقوق الملكية:** تبين هذه النسبة مقدار التمويل الذي تم عن طريق الخصوم المتداولة مقارنة مع حقوق الملكية، فإذا كانت مساهمة أموال الملكية في التمويل أقل من ذلك سيحجم أصحاب الديون طويلة الأجل عن المساهمة في تمويل هذه المؤسسة ويمكن احتساب هذه النسبة كما يلي[3]:

$$\text{نسبة الخصوم المتداولة الى حقوق الملكية} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

**3.: نسبة حقوق الملكية الى الأصول الثابتة:** وتقيس هذه النسبة مدى مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة، ويمكن احتساب هذه الملكية كما يلي:

[1]- مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 161.

[2]- مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطارنة، نفس المرجع ،ص 135.

[3]- محمد الصيرفي، مرجع سابق ذكره، ص 245.

نسبة حقوق الملكية الى الأصول الثابتة = حقوق الملكية / صافي الأصول الثابتة

**رابعا: نسب الربحية**

هناك العديد من المقاييس الربحية، وهي بشكل عام تقيس ربحية المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى المبيعات، حجم الأصول، استثمارات المالكين أو حقوق الملكية. وهناك أربعة نسب منبثقة من هذه الطريقة هي:

**1.: هامش الربح الاجمالي**:ويقيس هذا المؤشر المبلغ المتبقي (كنسبة مئوية) من كل دينار بعد دفع المؤسسة لأثمان بعضها وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل. وتحسب هذه النسبة كما يلي:

هامش الربح الاجمالي = النتيجة الإجمالية / صافي المبيعات

**2.: هامش الربح التشغيلي**: وتقيس المبلغ المتبقي من كل دينار من المبيعات بعد دفع التكاليف والمصروفات، وتمثل هذه النسبة الربح الصافي المكتسب من كل دينار مبيعات. وتحسب كما يلي[1]:

هامش الربح الصافي = صافي الأرباح بعد الضرائب / صافي المبيعات

**3.: نسبة العائد إلى حق الملكية**: تعتبر هذه النسبة أحد أهم النسب المالية التي يتم تداولها في سوق الأوراق المالية كونها تعكس ربحية السهم الواحد، وتحسبب العلاقة التالية[2]:

نسبة العائد إلى حق الملكية= صافي الأرباح بعد الضرائب / حقوق الملكية

**4.: العائد على إجمالي الأصول**: تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها، ويحسب وفق العلاقة التالية[3]:

العائد على إجمالي الأصول= الأرباح الصافية بعد الضريبة / إجمالي الأصول

[1]– محمد الصيرفي ، مرجع سابق، ص 247.

[2] – مؤيد عبدالرحمن الدوري ، نورالدين أديب أبو زناد، التحليل المالي بإستخدام الحاسوب ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن، الطبعة الثانية ، 2006،ص 82.

[3] – زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص 39.

**خامسا: نسب السوق**

تعتبر نسب السوق ذات أهمية لحملة الأسهم، للمستثمرين المحتملين في الأسهم، لمحللي الأوراق المالية، لبنوك الاستثمار، وحتى للمقرضين.

**1.: ربحية السهم الواحد:** وهذه النسبة مهمة بالنسبة للمساهمين الحاليين والمستقلين وبالنسبة للإدارة، وتقييس هذه النسبة حصة كل سهم من الأرباح. وتحسب كما يلي[1]:

$$\text{ربح السهم الواحد} = \frac{\text{الأرباح الصافية بعد الضرائب}}{\text{عدد الأسهم العادية الصادرة}}$$

**2.: نسبة السعر الى ربحية السهم الواحد:** تبين لنا هذه النسبة مدى ارتفاع سعر السهم أي عدد مرات سعر السهم مقارنة بالأرباح التي يحققها وكلما كان سعر السهم اقل كلما كانت النسبة جيدة لان مقدار العائد يزداد مقارنة بالمبلغ المستثمر في السهم. وتحسب كما يلي[2]:

$$\text{نسبة السعر الى ربحية السهم الواحد} = \frac{\text{سعر السهم الواحد العادي في السوق}}{\text{الربح لكل سهم عادي}}$$

**3.: نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية:** وتبين لنا هذه النسبة قيمة الاستثمار في الأسهم مقارنة بالقيمة الدفترية لها وتعطينا درجة الخطر الذي تتعرض له الاستثمارات في الأسهم إذا كانت الهدف من الاستثمار طويل الأجل. وتحسب كما يلي[3]:

$$\text{نسبة القيم السوقية الى القيم الدفترية} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

## المطلب الثالث: قياس الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة

مع التغيرات الواقعة في بيئة الأعمال، خاصة في دور الإدارة المالية التي تهدف أساسا إلى تعظيم ثروة الملاك وتعظيم القيمة السوقية لأسهم المؤسسة، حدثت تغيرات جوهرية وجذرية في الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء المالي، حيث تم تجاوز التقييم المحاسبي إلى التقييم الاقتصادي، الذي أدى إلى ظهور مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة(EVA)، والقيمة السوقية المضافة (MVA)،باعتبارها مؤشرات حديثة لقياس الأداء المالي، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب:

[1]- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 262.

[2]- مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009، ص 337.

[3]- مؤيد عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، مرجع سابق، ص101.

**الفرع الأول: القيمةالاقتصاديةالمضافة EVA**

القيمة السوقية المضافة هو المعيار الثاني الذي سوقته مؤسسة"ستيرنستيورت "كمعيار لتقييم الأداء المالي وعرفت هذه الأخيرة على أنها تستندعلى تعظيم الثروة التي يجب أن تعود على المؤسسات بعوائد أكبر من كلفة الدين والملكية، حيث أن هذا المؤشر مرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت ،ودليل قد يساعد الإدارة في صنع القرارات التي من شأنها تحسين جو العمل للجميع في المؤسسة.

كماعرفت أيضا على أنها تمثل تقديرا للأرباح الاقتصادية الحقيقية للدورة المالية ،وهي تختلف جذرياعن الأرباح المحاسبية ،وتمثل الدخل المتبقي بعد طرح تكلفة الأموال ،في حين أن الأرباح المحاسبية لا تأخذ في الاعتبار أي تكلفة لأموال الملكية.

وتحسب القيمة الاقتصادية المضافة من خلال العلاقة التالية[1]:

**القيمةالاقتصاديةالمضافة=EVA صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة–RE ( تكلفة رأس المال K× رأس المال المستثمرCI)**

**الفرع الثاني: القيمة السوقية المضافة MVA**

يعد مؤشر القيمة السوقية المضافة ،أحد أهما لمؤشرات الذي طورته مؤسسة ستيرنستيورت Stern Stewart كمؤشر لتقييم الأداء ،وعرفت القيمة السوقية المضافة بأنها المقياس التراكمي لعوائد رأس المال المساهمبه ، ويعبر مؤشر القيمة السوقية المضافة MVA عن الفرق بين القيمة السوقية للشركة ورأس المال المستثمر، ويستخدم هذا المقياس لتقييم أداء المؤسسة منذ إنشائها إلى تاريخ المعلومات التي يتم تحليلها، ويمكن استخدام هذا المقياس لمقارنة أداء المؤسسات في قطاعات اقتصادية مختلفة.

ويتم حساب القيمة السوقية المضافة وفق العلاقة التالية[2]:

**القيمة السوقية المضافة =MVA القيمة السوقية لحقوق الملكية – رأس المال المستثمر**

أي:

[1] – محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية – دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية–خلال فترة 2000/1994، مجلة الباحث، العدد الثالث، ج1، 2005، ص 92.

[2] – بومدين يوسف، حواس صلاح، الحاجة إلى استخدام منهجية بطاقة القياس المتوازن للأداء لتقييم وتطوير كفاءة الأداء المالي والمحاسبي للمؤسسات، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبة الدولية والمعايير المحاسبة الإسلامية، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي، يومي 07-08 ديسمبر 2014، ص 15.

$$MVA = \sum_{t=0}^{n} \left( \frac{PE^t}{(1+CMPC)^t} \right)$$

بحيث:

PE : الربح الاقتصادي للسنة

CMPC : التكلفة الوسطية المرجحة لرأسمال

**خلاصة الفصل:**

حاولنا في هذا الفصل إبراز فعالية المؤشرات المالية في تحسين الأداء المالي، ومن خلال دراستنا هذه يمكن القول ان المؤشرات المالية تلعب دورا هاما في تطوير وتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة وأدائها المالي بصفة خاصة، وذلك من خلال مساهمتها في مصداقية المعلومات المحاسبية وضمان دقتها وتعبيرها عن الواقع الفعلي للمؤسسة وهو ما يسمح باتخاذ القرارات المناسبة مما يسمح لها بتحسين أدائها المالي والوصول إلى أهدافها المرجوة.

# الفصل الثالث

# أهمية جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي

## دراسة ميدانية ـ إستبيان ـ

**تمهيد :**

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، تم تدعيم الدراسة النظريه لهذا البحث بدراسة ميدانية، تتمثل في إعداد استمارة استبيان محكمة موجه للأكاديميين ، مدراء مؤسسات مالية ، رؤساء مصالح المالية والمحاسبة وأساتذة جامعيين و المحاسبين ، وقد تم اختيار هذا النوع من الدراسة الميدانية وعدم إجراء دراسة تطبيقية في إحدى المؤسسات نظرا لطبيعة الإشكالية المطروحة، وبغية الوصول إلى نتائج أكثر شمولية من النتائج التي يمكن الوصول إليها في حالة إجراء دراسة تطبيقية في إحدى المؤسسات.

ولقد تركز هذا البحث على توجيه الاستبانه للفئات المذكورة سابقا بصفتهم المعنيين الرئيسيين والأكثر إلماما بالموضوع ، والذي على أساس إجابتهم سيتم اثبات أو نفي فرضية هذه الدراسة.

## المبحث الأول: مراحل إعداد استمارة استبيان الدراسة

تتطلب الدراسة الميدانية الاعتماد على جملة من الأدوات لضمان أفضل معالجة للموضوع، اتجهنا للاعتماد على الاستبيان وذلك باعتباره أداة واسعة الاستعمال من قبل الباحثين، لما له من مزايا في مجال قياس تطابق وجهات النظر مع أفراد العينة الموجه لها هذا الاستبيان، وذلك من خلال تحليل نتائجه وتكوين رأي عن التساؤلات المطروحة تمهيدا لاستخلاص النتائج النهائية.

### المطلب الأول: تحضير استمارة الاستبيان

استكمالا لمنهجية البحث وتحقيقا لأغراضه، ولمعرفة أهمية جودة المعلومة المالية في تقييم الأدء المالي موضوع البحث، صمم الباحثون استمارة استبانه لجمع البيانات الخاصة بالبحث الميداني، حيث تم إ عداد هذا الاستبيان وتحيينه بعد الاطلاع على الأدبيات وبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة التي تناولت المتغيرات التي شملها البحث مع إجراء بعض التعديلات بما يتلاءم وموضوع البحث .

وجاءت أسئلة هذا الاستبيان بصفة بسيطة و واضحة، حيث حاول فيها الباحثين الابتعاد عن التعقيد حتى تكون قابلة للفهم من قبل الأفراد المستجوبين، وقد تضمن استبيان الدراسة جزئين، يتضمن الجزء الأول أسئلة عامة عن المؤهل العلمي والتخصص الأكاديمي والخبرة المهنية ؛أما الجزء الثاني فلقد تضمن محورين تتضمن مجموعة من لأسئلة التي تناولت الجوانب المختلفة لخصائص جودةالمعلومة المالية لتقييم الأداء المالي المستخدمة في اعداد التقارير القوائم المالية.

وتم تصميم أسئلة المحور الأول في خاصية الملائمة في المعلومات المالية، أما المجال الثاني فقد تضمن خاصية الموثوقية ، أما المجال الثالث تضمن الخصائص الثانوية المتمثلة في قابلية الفهم ،الثبات وقابلية المقارنة ،وفيما يخص تصميم أسئلة المحور الثاني كانت في المجال الأول دور جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي ، أما المجال الثاني تضمن كيفية تأثير خصائص جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي.

أما فيما يتعلق بتصميم ووضع أسئلة اختبار الفرضيات الثلاثة الأولى للدراسة، فقد روعي بأن تكون سهلة وواضحة ومختصرة، كما روعي في معظم الأسئلة أن تتيح الفرصة أمام المستجيب لإضافة أية بدائل أو اقتراحات لم

يتضمنها السؤال، كما استخدم مقياس ليكرت الخماسي لاختبار مدى تحقيق خصائص الجودة في المعلومة المالية ودورها في تقييم الأداء المالي.

**المطلب الثاني: هيكل استمارة الاستبيان**

بعد تصميم استبيان الدراسة من خلال الأدبيات السابقة المشابهة واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص في مجال المحاسبة، سواء في الحقل الأكاديمي أو المهني بحيث يغطي فرضيات وأهداف الدراسة، جاء في صورته النهائية كما هو مبين في قائمة الملاحق انظر الملحق رقم ( **01** ) حيث يتكون هذا الاستبيان من جزئين رئيسيين وهما:

**الجزء الأول: المعلومات الأولية:**

وهو عبارة عن المعلومات الشخصية لأفراد العينة الدراسية، حيث تم جمع بيانات أولية خاصة بالفئة المستوجبة في عينة الدراسة من خلال إجابتهم على الاستبيان ( المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، الوظيفة الحالية ،الخبرة المهنية، ) ، وذلك للاطمئنان إلى توفر المعرفة اللازمة لدى المجيبين بمحتويات الاستبيان وقدرتهم على الاستجابة لأسئلة الاستبيان.

**الجزء الثاني: مجالات ومحاور الاستبيان**

وهو عبارة عن مجالات الدراسة ويتكون الاستبيان من 38 فقرة موزعة على محورين رئيسيين هما:

**المحور الأول**: الخصائص الواجب توفرها لتحقيق جودة المعلومة المالية ويتكون من ثلاثة مجالات :

1.: المجال الأول : خاصية الملائمة في المعلومات المالية تتكون من (09) فقرات.

2.:المجال الثاني : خاصية الموثوقية في المعلومات المالية تتكون من (08) فقرات.

3.:المجال الثالث : الخصائص الثانوية في المعلومات المالية تتكون من (08) فقرات.

**المحور الثاني** :أهمية جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي و يتكون من مجالين :

1.: المجال الأول : دور جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي ، ويتكون من (10) فقرات .

2.: المجال الثاني : كيفية تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي ، ويتكون من (03) فقرات .

**المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات الاستبيان :**

**الفرع الأول :اختبار صدق وثبات الاستبيان:**

يقصد بصدق الاستبيان تقيس أسئلة الاستبيان ما وضعت لقياسه، وقام الباحثون بالتأكد من صدق وثبات الاستبيان كما يلي:

**أولا: صدق المحكمين:**

لمعرفة مدى صدق الاستبيان فقد تم عرضه في المرحلة الأولى على أساتذة متخصصين في المالية والمحاسبة والإحصاء للتأكد من أن أسئلته تقيس ما وضعت لقياسه وكذا التأكد من استجابة عينة الدراسة لأسئلته وفهمها، وقد استجاب الباحثون لآراء المحكمين، وقمنا باجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية –انظر الملحق رقم ( 02 )

**ثانيا:ثبات الاستبيان:**

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. وقد تحقق الباحثون من ثبات استبيان الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

**1.:حساب معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha :**

استخدم الباحثون طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدولين التاليين : (أنظر الملحق رقم 03)

**الجدول رقم (05):يوضح حساب ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان**

**Reliability Statistics**

| Cronbach Alpha(الفا كرونباخ) | N of Items (عدد الفقرات) |
|---|---|
| 0.960 | 38 |

**المصدر**:اعداد الطلبة بناء على معامل ألفا كرونباخ

**الجدول رقم ( 06) :يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان**

| المجال | معامل ألفا كرونباخ |
|---|---|
| 1–خاصية الملائمة في المعلومات المالية | 0.854 |
| 2– خاصية الموثوقية في المعلومات المالية | 0.879 |
| 3– الخصائص الثانوية في المعلومات المالية (قابلية الفهم،قابلية المقارنة، الثبات) | 0.841 |
| 4–دور جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي | 0.857 |
| 5–كيفية تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي | 0.822 |

**المصدر**: من اعداد الطلبة ستنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

واضح من النتائج الموضحة في الجدولين اعلاه أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل مجال وتتراوح (0.879- 0.822) لجميع مجالات الاستبيان ، كذلك كانت قيمة المعامل ألفا كرونباخ لجميع فقرات الاستبيان بين

تساوي ( 0.960 ) ، ،حيث أن قيمة ألفا كرونباخ المقبولة هي 60% ، هذا يعني أن معامل الثبات مرتفع ويكون الاستبيان في صورته النهائية كما هو في الملحق رقم ( ).

وبذلك يكون الباحثون قد تأكدوا من ألفا كرونباخ درجة صدق كبيرة و عالية، وصلاحيته لتحليل النتائج والاجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها .

**الفرع الثاني: معايير قياس الاستبيان:**

**الجدول رقم (07) :درجات مقياس ليكرت الاستبيان**

| الاستجابة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| الدرجة | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| الاستجابة | ايجابي | | سلبي | | لا يؤثر |
| الدرجة | 1 | | 2 | | 3 |

**المصدر**: من اعداد الطلبة استنادا الى استمارة الاستبيان.

قمنا خلال هذه المرحلة بفرز و تحليل الإجابات المتضمنة في الإستمارة ، قصد بناء قاعدة معطيات و التي تتم إعدادها باعتماد على برنامج Excel 2016 ثم نقل الإجابات من الإستمارات في شكل جدول اعتمدنا على مقياس ليكارت الخماسي و الثلاثي المبين في الجدول أعلاه.

**المطلب الرابع : إجراءات البحث وأدواته**

يتم التركيز على عدة إجراءات وأدوات البحث في جانبه التطبيقي كمنهج الدراسة، حدودها، عينتها، وأداتها

**أولا: منهج الدراسة** :اتبع الباحث أسلوب المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات وتحليلها كمنهج مناسب لمثل هذه الدراسات، ولتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام برنامج الحزمة) الرزمة الإحصائية للعلوم الأجتماعية SPSS V.20

**ثانيا: حدود الدراسة** :يمكن تلخيصها كما يلي:

1.:**مكانيا** :أجريت الدراسة من أجل استقصاء أراء المحاسبين و الأكاديميين و أساتذة الجامعة في حدود ولاية الوادي دولة الجزائر.

2.: **زمنيا** :تم إجراء الدراسة ابتداء من شهر أفريل إلى غاية شهر ماي سنة ألفان وسبعة عشرة

3.:**بشريا** :اشتملت عينة الدراسة 60 فرد.

**ثالثا: عينة الدراسة** :تتمثل عينة الدراسة المحاسبين و الأكاديميين و أساتذة الجامعة

**جدول رقم:( 08) يوضح الأحصائيات الخاصة باستمارة الأستبيان**

| البيان | العدد |
|---|---|
| الأستمارات الموزعة | 60 |
| الأستمارات الواردة | 53 |
| الأستمارات الملغاة | 0 |
| الأستمارات المدروسة | 53 |

**المصدر:** اعداد الطلبة استنادا على جرد الاستمارات

**رابعا: أداة الدراسة** :طبق الطلبة في هذه الدراسة أداة الاستبيان لجمع البيانات وذلك لأجل اختبار فرضيات الدراسة، من خلال مقياسين، المقياس الأول لقياس جودة المعلومات المالية كمتغير مستقل بأبعاده الثلاثة المتمثلة في الخصائص الثلاثة (الملائمة، الموثوقية والخصائص الثانوية (قابيلة الفهم، الثبات، قابلية المقارنة)) والمقياس الثاني لقياس تقييم الأداء كمتغير تابع.

## المبحث الثاني: تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث للاجابة على صحة أو رفض الفرضيات ومن ثم تحديد نتائج الوصف الاحصائي لعينة الدراسة واعطاء النتائج فيما يتعلق باختبار فرضيات هذه الدراسة.

### المطلب الأول: الوصف الاحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والمعلومات الأولية:

وفيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق المعلومات الشخصية:

#### 1.: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

**الجدول رقم ( 09 ): المؤهل العلمي**

| المؤهل العلمي | العدد | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| ليسانس | 23 | 43.4 |
| ماستر | 11 | 20.8 |
| ماجيستير | 6 | 11.3 |
| دكتوراه | 12 | 22.6 |
| اجابة منقوصة | 1 | 1.9 |
| المجموع | 53 | 100 |

**المصدر:** من اعداد الطلبة استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

يتبين من الجدول رقم ( 09 ) أن غالبية افراد العينة هم حملة شهادة ليسانس بما نسبته 43.4% من عينة الدراسة ،يليها حملة شهادة الدكتوراه يمثلون نسبة 22.9% ثم حاملي شهادة الماستر فهم يمثلون 20.8% أما حمله شهادة ماجيستير يمثلون 11.3% فيما نجد نسبة 1.9% لم يجب أصحابها على سمة المؤهل العلمي.(أنظر الملحق رقم (1)

**الشكل رقم ( 03) المؤهل العلمي**

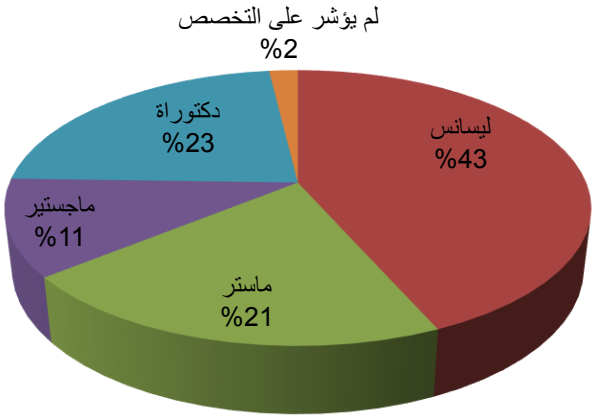


**المصدر:** من اعداد الطلبة استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

## 2.: توزيع أفراد العينة حسب التخصص الأكاديمي:

**الجدول رقم (10 ): التخصص الأكاديمي**

| التخصص الأكاديمي | العدد | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| محاسبة | 16 | 30.2 |
| مالية | 17 | 32.1 |
| تدقيق | 4 | 7.5 |
| جباية | 2 | 3.8 |
| أخرى | 14 | 26.4 |
| المجموع | 53 | 100 |

**المصدر:** من اعداد الطلبة استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

يتبين من الجدول رقم ( 10 ) أن نسبة 32.1% تخصص مالية تحتل النسبة الأعلى ثم تأتي بعد ذلك نسبة 30.2% تخصص محاسبة ،تليها نسبة 26.4% تخصصات أخرى ، بينما 7.5% تخصص تدقيق وفي الأخير تخصص جباة بنسبة 3.8% ، هذا يدل على أن الفئة المستجوبة لهم القدرة على الاجابة على كل أسئلة الاستبيان من الناحية المعرفية. (أنظر الملحق رقم (1 )

**الشكل رق (04 )التخصص الأكاديمي**

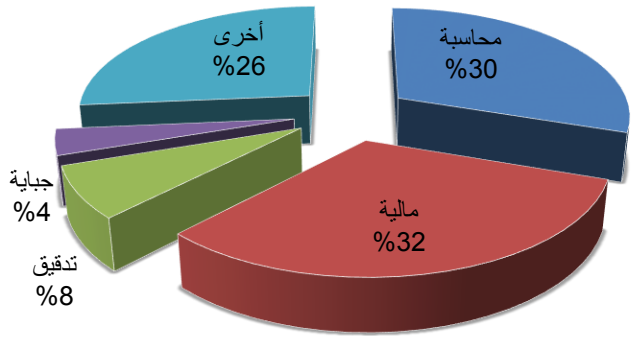


**المصدر:** من اعداد الطلبة استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

### 3.: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

**الجدول رقم (11 ): الخبرة المهنية**

| الخبرة المهنية | العدد | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| أقل من 10 سنوات | 25 | 47.2 |
| من 10 الى 20 سنة | 16 | 30.2 |
| من 21 الى 30 سنة | 9 | 17 |
| 31 سنة فأكثر | 3 | 5.7 |
| المجموع | 53 | 100 |

**المصدر**: من اعداد الطلبة استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

من خلال الجدول رقم ( 11 ) أن الفئة المستوجبة تتوفر جميعها على الخبرة المهنية الكافية التي تسمح لهم بالاجابة على اسئلة الاستبيان ويظهر هذا في النسب المذكورة في الجدول أعلاه. (أنظر الملحق رقم (1)

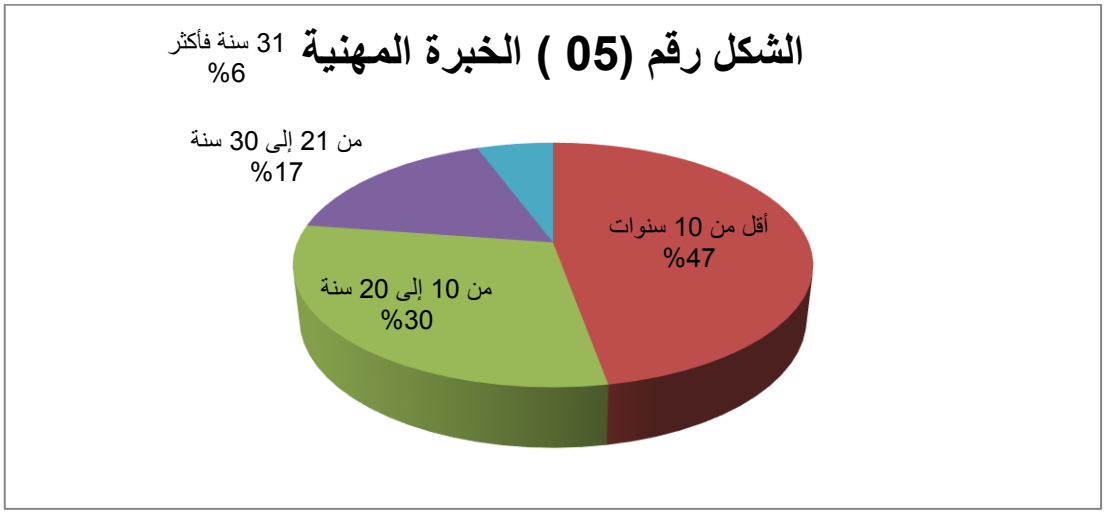


**المصدر**: من اعداد الطلبة استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

## المطلب الثاني:عرض النتائج الخاصة بمتغيرات الدراسة

من خلال هذا العنصر نحاول وصف وتحليل اجابات عينة الدراسة بخصوص كل محور من محاور الدراسة ثم استنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة الدراسة ، وهذا بالاعتماد على الأوزان المرجحة لمقياس ليكارت حيث قمنا:

1.:بحساب طول الفئة والذي يساوي حاصل قسمة عدد المسافات (من 1 الى 2، من 2 الى 3، من 3 الى 4، من 4 الى 5) على عدد الخيارات المتاحة أمام المستوجبين (موافق بشده، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشده) وعليه يساوي طول الفئة **0.8=5/4** ، يصبح توزيع الاجابات حسب الجدول التالي:

الجدول رقم ( 12): يوضح معايير تحديد الاتجاه ليكارت الخماسي.

| المتوسط المرجح | الرأي |
|---|---|
| من 1 الى 1.80 | موفق بشده |
| من 1.81 الى 2.60 | موافق |
| من 2.61 الى 3.40 | محايد |
| من 3.41 الى 4.20 | غير موافق |
| من 4.21 الى 5 | غير موافق بشده |

**المصدر**: من اعداد الطلبة استنادا على الأوزان المرجحة لمقياس ليكارت الخماسي

2.:بحساب طول الفئة والذي يساوي حاصل قسمة عدد المسافات (من 1 الى 2، من 2 الى 3) على عدد الخيارات المتاحة أمام المستوجبين (ايجابي، سلبي ، لا يؤثر) وعليه يساوي طول الفئة **0.66=3/2** ، يصبح توزيع الاجابات حسب الجدول التالي:

الجدول رقم ( 13): يوضح معايير تحديد الاتجاه ليكارت الثلاثي.

| المتوسط المرجح | الرأي |
|---|---|
| من 1 الى 1.66 | ايجابي |
| من 1.67 الى 2.33 | سلبي |
| من 2.34 الى 3 | لا يؤثر |

**المصدر:** من اعداد الطلبة استنادا على الأوزان المرجحة لمقياس ليكارت الثلاثي

## المبحث الثالث : تحليل نتائج الاستبيان و اختبار الفرضيات

سنقوم في هذا المبحث بتحليل النتائج المتحصل عليها في المحورين المبينين في استمارة الاستبيان ومن خلالها سنقوم باختبار الفرضيات وذلك بقبولها أو نفيها.

### المطلب الأول: تحليل نتائج المحورين.

يتضمن هذا المطلب تحليلا لنتائج المتحصل عليه في المحورين كما يلي:

#### الفرع الأول: تحليل نتائج المحور الأول:

يتضمن المحور الأول 03 مجالات هي خاصيه الملائمة و خاصية الموثوقية بالاظافة الى الخصائص الثانوية للمعلومة المالية.

**1.: خاصية الملائمة في المعلومات المالية:**

تتضمن هذه الخاصية 09 فقرات موجهة جميعها لاثبات خاصية الملائمة في المعلومة المالية ، عند ادخال الاجابات المتحصل عليها من خلال الاستبانة الى البرنامج الاحصائي المعالج تحصلنا على النتائج التالية:

**الجدول رقم :( 14 ) يوضح نتائج خاصية الملائمة في المعلومة المالية**

| الفقرات | المتوسط المرجح (Moyenne) | الاجابات الأكثر تكرارا Mode |
|---|---|---|
| 1. تقديم التقارير المالية عند حلول التاريخ المحدد في النصوص القانونية للنظام المحاسبي المالي | 1.81 | 2 |
| 2. تقديم التقارير المالية عند طلبها من المستخدم طيلة السنة المالية | 2.00 | 2 |
| 3 ـ اعداد وتقديم تقارير مالية دورية تقدم للمستخدمين خلال فترات محددة | 1.82 | 2 |
| 4–تقديم معلومات سابقة لتمكين المستخدمين من التنبؤ وتقييم صحة القرار. | 2.00 | 2 |
| 5–تقديم معلومات تدل على تحركات الأحداث المتنبأ بها. | 2.06 | 2 |
| 6–توفير معلومات مالية تستخدم في التنبؤ في بيانات أخرى . | 2.15 | 2 |
| 7–تتميز المعلومات المالية بالقدرة على التقييم الارتدادي لنتائج القرارات السابقة وتصحيحها | 2.30 | 2 |
| 8–أن المعلومات المالية لها قيمة استرجاعية تساعد على اتخاذ القرار وتقييم التنبؤ | 2.15 | 2 |
| 9–أنه من الضروري وجوب توفير معلومات مالية ملائمة حتى ولو كان توفيرها على حساب الموثوقية في المعلومات | 2.49 | 1 |

**المصدر**: من اعداد الطلبة استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

من خلال الجدول رقم 14 نلاحظ ما يلي :

–كل اجابات الفقرات تميل الى المجال المتوسط المرجح [ 1.81 ،2.60 ]كما هو مبين في الجدول في العمود الثاني المتعلق بالمتوسط المرجح (2.15-2.30-2.15-2.06-2.00-1.82-2.00-1.81- 2.49) ،اذن الاجابات تميل الى 2 وهذا كما هو مبين في الجدول في الاجابات الأكثر تكرارا (mode) هي 2 بمعنى موافق.

أما في الفقرة التاسعة المبينة في الجدول نلاحظ أن الاجابة الأكثر تكرارا هي موافق بشده (1) وهذا راجع الى التباين في إجابات الفئة المستجوبة تساهم في تحقيق جودة بدرجة كبيرة جدا .

مما نستنتج أن خاصية الملائمة تحقق الجودة في المعلومة المالية. (أنظر الملحق رقم (2)

**2.: خاصية الموثوقية في المعلومات المالية:**

تتضمن هذه الخاصية 08 فقرات موجهة جميعها نحو تحقيق خاصية الموثوقية في المعلومة المالية ، عند ادخال الاجابات المتحصل عليها من خلال الاستبانة الى البرنامج الاحصائي المعالج تحصلنا على النتائج التالية:

**الجدول رقم :( 15 ) يوضح نتائج خاصية الموثوقية في المعلومة المالية**

| الفقرات | المتوسط المرجح (Moyenne) | الاجابات الأكثر تكرارا Mode |
|---|---|---|
| 1 ـ وجود نظام معلوماتي جيد وفعال في المؤسسة | 1.57 | 1 |
| 2 ـ القيام بالمطابقات الدورية بين ما هو موجود و ما هو مسجل | 1.74 | 2 |
| 3 ـ وجود مراجع داخلي ذو مستوى وخبرة | 1.70 | 1 |
| 4- يؤدي تقرير مدقق الحسابات الخارجي دورا هاما في زيادة الثقة للمعلومات المالية | 1.71 | 1 |
| 5- يؤدي الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها إلى توفير معلومات مالية ذات موثوقية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرار | 1.70 | 1 |
| 6-وجود ضوابط رقابية على الوصول المادي لممتلكات المؤسسة | 2.04 | 2 |
| 7-تتميز المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية بالحياد والبعد عن التحيز مما يزيد من كفاءتها في تقييم الأداء | 2.04 | 2 |
| 8- تعبر المعلومات المحاسبية بعد المراجعة التي توفرها التقارير المالية على صدق و أمانة تمثيلها للأحداث الاقتصادية التي تمت خلال فترة مالية. | 2.09 | 2 |

**المصدر**: من اعداد الطلبة استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (15) نلاحظ ما يلي :

أن اجابات الفقرات رقم (1 ،3 ،4 ،5 ) تميل الى المجال المتوسط المرجح [ 1 ، 1.80]كما هو مبين في العمود الثاني في الجدول (1.70-1.71-1.70-1.57) اذن الاجابات تميل الى 1 وهذا كما هو مبين في الجدول في الاجابات الأكثر تكرارا (mode) هي 1 معنى موافق بشده .

بينما نلاحظ أن اجابات الفقرات رقم (2 ،6 ،7 ،8 ) تميل الى المجال [ 1.81 ، 2.60 ] كما هو مبين في العمود الثاني في الجدول رقم (15) (1.74-2.04-2.04-2.09) اذن الاجابات تميل الى 2 وهذا كما هو مبين في الجدول في الاجابات تساهم في تحقيق درجة مقبولة جدا ، الأكثر تكرارا (mode) هي 2 معنى موافق .

مما نستنتج خاصية الموثوقية تحقق الجودة في المعلومة المالية . (أنظر الملحق رقم (3)

**3.: الخصائص الثانوية ( قابلية الفهم ، الثبات ، قابلية المقارنه ) في المعلومات المالية:**

تتضمن هذه الخاصية 08 فقرات موجهة جميعها نحو تحقيق الخصائص الثانوية في المعلومة المالية ، عند ادخال الاجابات المتحصل عليها من خلال الاستبانة الى البرنامج الاحصائي المعالج تحصلنا على النتائج التالية:

**الجدول رقم :( 16 ) يوضح نتائج الخصائص الثانوية في المعلومة المالية**

| الفقرات | المتوسط المرجح (Moyenne) | الاجابات الأكثر تكرارا Mode |
|---|---|---|
| 1 ـ توضيح الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية | 1.73 | 2 |
| 2 ـ الالتزام بالشكل المنصوص عليها في الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي | 1.60 | 1 |
| 3 ـ السهولة والوضوح في المعلومات المالية | 1.64 | 1 |
| 4–القيام بالمقارنة بين المعلومات المالية في المؤسسة من سنة إلى أخرى | 1.94 | 2 |
| 5–القيام بالمقارنة بين المعلومات المالية بين المؤسسة والمؤسسات المماثلة | 2.47 | 2 |
| 6–توحيد طريقة عرض القوائم المالية | 2.04 | 2 |
| 7–تماثل طرق التقييم المحاسبي من سنة الى أخرى | 2.04 | 2 |
| 8–الالتزام بمبدأ الثبات في الطرق المحاسبية المتبعة | 2.09 | 2 |

**المصدر:** من اعداد الطلبة استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (16) نلاحظ ما يلي :

أن اجابات الفقرات رقم (2 ،3) تميل الى المجال المتوسط المرجح [ 1 ، 1.80]كما هو مبين في العمود الثاني في الجدول (1.60–1.64) اذن الاجابات تميل الى 1 وهذا كما هو مبين في الجدول في الاجابات الأكثر تكرارا تساهم في تحقيق بدرجة مقبولة جدا (mode) هي 1 معنى موافق بشده .

بينما نلاحظ أن اجابات الفقرات رقم (1،4 ،5 ،6 ،7 ،8 ) تميل الى المجال [ 1.81 ، 2.60 ] كما هو مبين في العمود الثاني في الجدول رقم (16) (1.73–1.94–2.47–2.04 – 2.40 –2.09) اذن الاجابات تميل الى 2 وهذا كما هو مبين في الجدول في الاجابات الأكثر تكرارا تساهم في تحقيق بدرجة معتبرة جدا (mode) هي 2 معنى موافق

مما نستنتج أن الخصائص الثانوية التي تتمثل في قابلية الفهم والثبات وقابلية المقارنة تحقق الجودة في المعلومة المالية .

أنظر الملحق رقم(4)

**الفرع الثاني: تحليل نتائج المحور الثاني :**

سنتناول في هذا الفرع تحليل وتفسير نتائج أهمية جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء في مجالين هما:

- دور جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي
- كيفية تأثير خصائص جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي

وفي هذا المحور تكون خصائص الجودة كمتغير مستقل أما تقييم الأداء المالي يكون المتغير التابع.

**1.: دور جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي**

يتضمن هذا المجال 10 فقرات متضمنة لخصائص جودة المعلومة المالية ودورها في تقييم الأداء المالي ، عند ادخال البيانات المتحصل عليها من استبانة الدراسة الى البرنامج الاحصائي المعالج تحصلنا على النتائج التالية:

**الجدول رقم :( 17 ) يوضح دور جوده المعلومة المالية في تقييم الاداء المالي**

| الفقرات | المتوسط المرجح (Moyenne) | الاجابات الأكثر تكرارا Mode |
|---|---|---|
| 1. تحسين إجراءات القياس المحاسبي ضرورية في تقييم الأداء المالي | 1.57 | 1 |
| 2 . زيادة عملية الرقابة يؤدي الى نتائج جيدة في عملية تقييم الأداء المالي | 1.55 | 1 |
| 3 .زيادة جودة المعلومات المالية و إمكانية الاعتماد عليها يؤدي إلى تحسين الأداء المالي | 1.49 | 1 |
| 4. التقييم الجيد للأداء المالي يساعد على اتخاذ القرارات الإستراتيجية للمؤسسة | 1.49 | 1 |
| 5. المتعاملون الخارجيون و أصحاب المصالح لهم تأثير بشكل مباشر في تقييم الأداء المالي و اتخاذ القرارات داخل المؤسسة | 2.49 | 2 |
| 6–إن التقارير المالية التي تصدرها المؤسسة ملائمة في تقييم الأداء المالي. | 2.02 | 2 |
| 7–يعتبر تشخيص المشكلة من أهم مراحل تقييم الأداء واتخاذ القرار | 1.74 | 1 |
| 8–تعتبر تحليل القوائم المالية مؤشرا مهما في تقييم الأداء المالي | 2.02 | 2 |
| 9–إن التقارير المالية التي تصدرها الشركة تضمن معلومات محاسبية ذات موثوقية لعملية اتخاذ القرارات وتقييم الأداء المالي | 2.02 | 2 |
| 10–لجودة المعلومة المالية تأثير مباشر في عملية تقييم الأداء المالي وترشيد القرارات. | 1.96 | 2 |

**المصدر**: من اعداد الطلبة استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

يتبين من الجدول رقم (17) أن الاجابات المستقاة من عينة الدراسة تتجه نحو موافق بشده (1) و موافق (2) اللذان يتجهان الى المجالين [ 1 ، 1.80] و [ 1.81 ، 2.60 ] على التوالي هذا ما يظهر في العمود الثاني في الجدول رقم (17) للمتوسط المرجح المبينة أعلاه ، و هذا يؤكد دور خصائص جودة المعلومة المالية و يساهم في تقييم الأداء المالي بدرجة معتبرة جدا . انظر الملحق رقم (5)

ومن أجل معرفة كيفية تأثير خصائص جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي ومن ثم الاجابة على الاشكالية المطروحة من خلال تأكيد أو نفي الفرضيات وهذا ما تناوله المجال الثاني الذي يلخص لنا علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع.

## 2.: كيفية تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي:

تلخص الفقرات الواردة في هذا المجال كيفية تأثير خصائص جودة المعلومة المالية المذكوره في موضوع الدراسة وهي خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية والخصائص الثانوية في تقييم الأداء المالي سواء بشكل ايجابي أو سلبي أو أنها لاتؤثر ومنه نكون قد أجبنا على التساؤلات المطروحة .

**الجدول رقم :( 18 ) كيفية تأثير خاصية الملائمة في تقييم الأداء المالي**

| كيف تؤثر خاصية الملائمة في تقييم الأداء المالي | عدد أفرد العينة | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| 01-ايجابي | 47 | 89 |
| 02-سلبي | 01 | 02 |
| 03-لا تؤثر | 05 | 09 |
| **المجموع** | **53** | **100** |

**المصدر**: من اعداد الطلبة استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

من خلال النتائج التي تحصلنا عليها تبين لنا أن لخاصية الملائمة لها تأثير ايجابي في تقييم الأداء المالي بنسبة 89% وأن الاجابات الأكثر تكرارا هي الاجابة رقم 1.

**الجدول رقم :( 19 ) كيفية تأثير خاصية الموثوقية في تقييم الأداء المالي**

| كيف تؤثر خاصية الموثوقية في تقييم الأداء المالي | عدد أفرد العينة | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| 01-ايجابي | 45 | 85 |
| 02-سلبي | 3 | 06 |
| 03-لا تؤثر | 5 | 9 |
| **المجموع** | **53** | **100** |

**المصدر**: من اعداد الطلبة استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

من خلال النتائج التي تحصلنا عليها تبين لنا أن لخاصية الموثوقية لها تأثير ايجابي في تقييم الأداء المالي بنسبة 85% وأن الاجابات الأكثر تكرارا هي الاجابة رقم 1 .

**الجدول رقم :( 20 ) كيفية تأثير الخصائص الثانوية ( الثبات ، قابلية المقارنة )في تقييم الأداء المالي**

| كيف تؤثر الخصائص الثانوية ( الثبات ، قابلية المقارنة )في تقييم الأداء المالي | عدد أفرد العينة | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| 01-ايجابي | 45 | 81 |
| 02-سلبي | 3 | 02 |
| 03-لا تؤثر | 5 | 17 |
| **المجموع** | **53** | **100** |

**المصدر:** من اعداد الطلبة استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

من خلال النتائج التي تحصلنا عليها تبين لنا أن الخصائص الثانوية لها تأثير ايجابي في تقييم الأداء المالي بنسبة 81% وأن الاجابات الأكثر تكرارا هي الاجابة رقم 1 .

**المطلب الثاني : اختبار الفرضيات**

استنادا الى تحليل نتائج دراسة العينة سنتطرق الى نتائج اختبار الفرضيات كما يلي :

**1.:الفرضية الأولى :**

تنص الفرضية الأولى على أن خاصية الملائمة تؤثر بشكل ايجابي في عملية تقييم الأداء المالي .

ولاختبار صحة هذه الفرضية تم وضع مجموعة من الأسئلة التي تشكل استبيان الدراسة تضمنتها الفقرات الموجودة في المحور الأول (المجال الأول) عددها 8 فقرات لتأكيد أن خاصية الملائمة تعتبر ضمن خاصية جودة المعلومات المالية وقد تم تأكيد ذلك استنادا على النتائج المتحصل عليه من مخرجات البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS V.20 ، حيث أكدت عينة الدراسة ذلك من خلال مؤشرات المتوسط المرجح يميل الى المجال [1.81 ، 2.60 ] و كانت الاجابات الأكثر تكرارا موافق .

أما في المحور الثاني فقد كانت أسئلة الفقرات لمعرفة دور خصائص جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي وكيفية تأثير خاصية الملائمة فقد أكدت اجابات العينة المستجوبة أن لخصائص جودة المعلومة المالية دور في عملية تقييم الأداء المالي وذلك استنادا الى مؤشر الدراسة المتوسط المرجح يميل الى المجالين [1 ، 1.80]و [1.81 ، 2.60 ]

و أن الاجابة الأكثر تكرارا تميل الى موافق و موافق بشده ، ومن أجل تأكيد كيفية تأثير هذه الخاصية على المتغير التابع (تقييم الأداء المالي) حيث خلصت الدراسة الى التأثير الايجابي لهذه الخاصية حيث كانت النسبة المئوية 89% . وكان المتوسط المرجح 1.21 أي يميل إلى المجال [ 1 ، 1.66] .

من خلال ما سبق يمكننا قبول الفرضية الأولى .

و الشكل الموالي يوضح ذلك :

**الشكل رقم (06) تؤثر خاصية الملائمة في تقييم الأداء المالي بشكل**

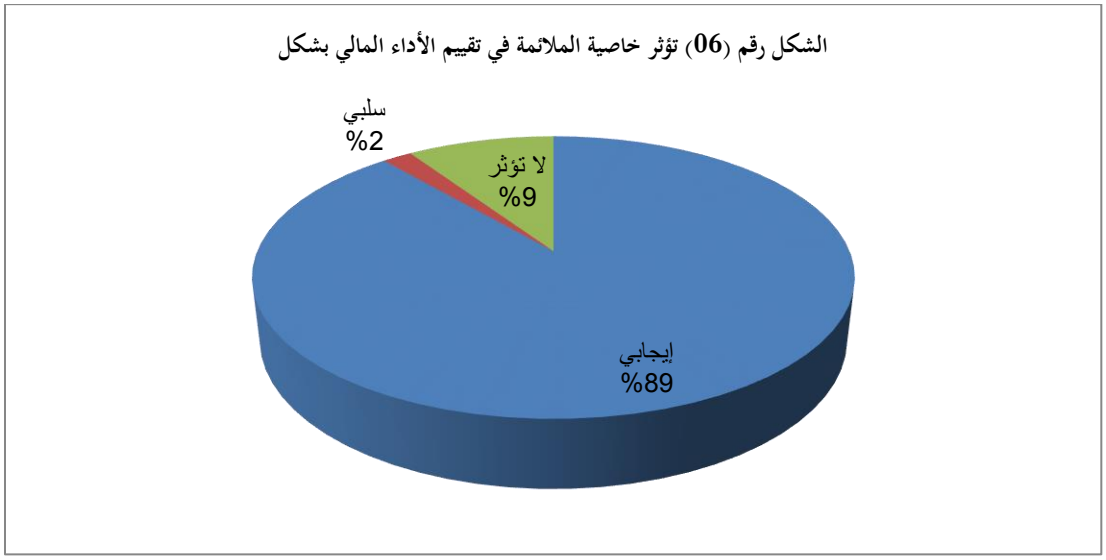


**المصدر**: من اعداد الطلبة استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

**2.:الفرضية الثانية :**

تنص الفرضية الثانية على أن خاصية الموثوقية تؤثر بشكل ايجابي في عملية تقييم الأداء المالي .

ولاختبار صحة هذه الفرضية تم وضع مجموعة من الفقرات في المحور الأول وعددها 8 ،حيث أكدت عينة الدراسة من خلال مؤشرات المتوسط المرجح الذي يميل الى المجالين [ 1 ، 1.80] الى [1.81 ، 2.60 ] وكانت الاجابات الأكثر تكرارا موافق بشده وموافق ، بمعنى أنه يجب توفر خاصية الموثوقية في اعداد التقارير والقوائم المالية. ومن أجل ايجاد العلاقة بين خاصية الموثوقية (المتغير المستقل) وعملية تقييم الاداء المالي (المتغير التابع) في المحور الثاني (المجال الثاني ) وخلصت الدراسة الى تأثير خاصية الموثوقية ايجابيا في عملية تقييم الأداء المالي ونسبته

85% و مؤشر المتوسط المرجح يساوي 1.25 و حسب مقياس ليكارت الثلاثي يميل الى المجال[ 1 ، 1.66] ،وهذا يؤكد قبول الفرضية الثانية بأن خاصية الموثوقية تؤثر بشكل إيجابي في عملية تقييم الأداء المالي .

و الشكل الموالي يوضح ذلك :

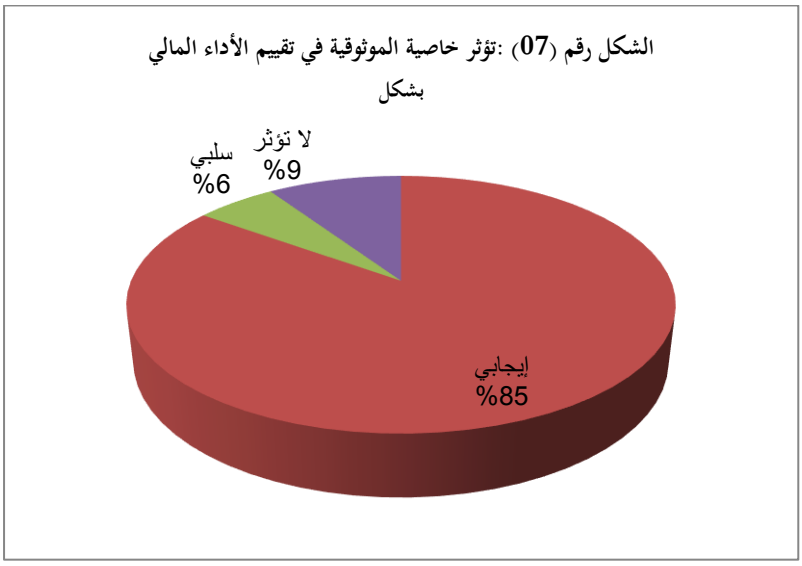


**المصدر**: من اعداد الطلبة استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

**3.: الفرضية الثالثة :**

تنص الفرضية الثالثة على أن الخصائص الثانوية لجودة المعلومة المالية تؤثر بشكل سلبي في عملية تقييم الأداء المالي.

ومن أجل اثبات أو نفي هذه الفرضية تم اعداد مجموعة من الأسئلة في المحور الأول تتكون من 8 فقرات وذلك للتأكد من أن الخصائص الثانوية تكون ضمن الخصائص الواجب توفرها في جودة المعلومة المالية وجهت أسئلة الاستبيان الى عينة الدراسة وكانت الايجابات الأكثر تكرارا موافق و مؤشر المتوسط الحسابي المرجح يميل الى المجال [ 1.81 ، 2.60 ].

أما في المحور الثاني (المجال الثاني ) فكانت أسئلة الاستبيان المعدة لمعرفة تأثير الخصائص الثانوية التي تعتبر المتغير المستقل في عملية تقييم الأداء المالي (المتغير التابع) كانت الاجابات الأكثر تكرارا ايجابي و قيمة مؤشر المتوسط المرجح 1.36 هذا يعني أن الخصائص الثانوية التي تتمثل في القابلية للفهم ،الثبات وقابلية المقارنة تؤثر بشكل ايجابي في عملية تقييم الأداء المالي ، هنا نقوم برفض الفرضية لأنها تؤثر بشكل إيجابي .

والشكل الموالي يوضح ذلك :

**الشكل رقم (08) :تؤثر الخصائص الثانوية ( قابلية الفهم ،قابلية المقارنة ،الثبات ) في تقييم الأداء المالي بشكل**

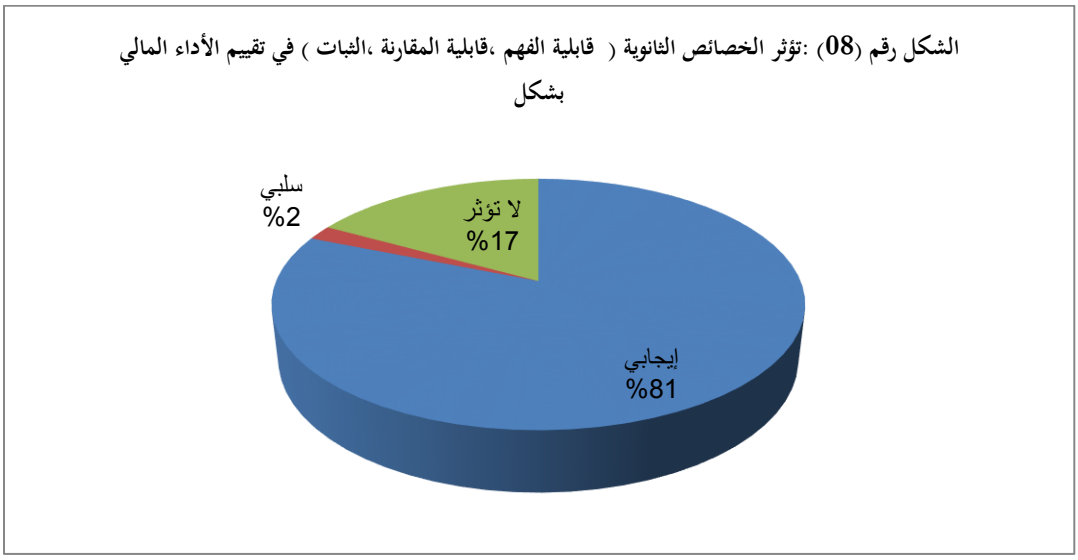


**المصدر**: من اعداد الطلبة استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

أما الجدول التالي يبين تأثير خصائص جودة المعلومة المالية ( الملائمة ،الموثوقية ، خصائص الثانوية ) في تقييم الأداء المالي. أنظر الملحق رقم7

**الجدول رقم :( 14 ) كيفية تأثير خصائص جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي**

| الفقرات | المتوسط المرجح (Moyenne) | الاجابات الأكثر تكرارا Mode |
|---|---|---|
| 01- تؤثر خاصية الملائمة في تقييم الأداء المالي بشكل | 1.21 | 1 |
| 02- تؤثر خاصية الموثوقية في تقييم الأداء المالي بشكل | 1.25 | 1 |
| 03- تؤثر الخائص الثانوية في تقييم الأداء المالي بشكل | 1.36 | 1 |

**المصدر**: من اعداد الطلبة استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

**خلاصة الفصل:**

حاولنا من خلال هذه الدراسة الميدانية التركيز على محورين أساسيين ويتعلق المحور الأول بالخصائص الواجب توفرها لتحقيق جودة المعلومة المالية ، اما المحور الثاني يتعلق في أهمية جودة المعلومة المالية في تقييم الاداء المالي وقد قمنا بطرح ثلاث فرضيات ، وقد خلصت الدراسة بعد تحليل نتائج الاستبيان في برنامج الرزمة الاحصائية الاجتماعية SPSS V.20 الى التأكيد على صحة فرضيتين و نفي الفرضية الثالثة وقبول الفرضية البديلة وتم التأكيد على ما يلي :

–ضرورة توفر خصائص جودة المعلومة المالية في اعداد التقارير والقوائم المالية .

–خصائص جودة المعلومة المالية لها تأثير مباشر وايجابي في عملية تقييم الأداء المالي

# الـخــاتــمــة

## الخـاتـمـة :

تمحور موضوع بحثنا حول دراسة دور جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم إبرز مفاهيم البيانات والمعلومات وجودة المعلومات المالية ، والتي تعتبر الركيزة الأساسية في عملية إتخاذ القرارات و الإفصاح عن المعلومات المالية بالشكل الذي يمكن المهتمين بمجال التسيير المالي من تقييم الأداء المالي و إعطاء تحليل بسيط و دقيق و معرفة مدى كفاءة الإدارة ، و الذي يمكن الجهات المعنية من إتخاذ قرار صائب ومبني على أسس علمية ، بعيدا عن التكهنات و التقديرات ، وإعطائه صورة عن تقييم الأداء المالي الذي يعتبر من المقومات الرئيسية للمؤسسات ، والذي يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط ، لتحديد الإنحرافات ، وتقييم الأمثل للأداء المالي هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والإستمرارية ، ولكي يتحقق ذلك يجب أن تتوفر في المعلومات خاصية الجودة والتي تساهم في القدرة على توفير الجهد والوقت وسرعة الأداء في الوقت المناسب ، والقيام بدورها تجاه تنشيط الحركة الإقتصادية .

من خلال دراستنا والمتمثلة في أثر جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وإسقاط مختلف جوانب الدراسة النظرية على شكل إستبيان ميداني ،تم التوصل إلى بعض النتائج التي يمكن من خلالها إختبار الفرضيات التي تم طرحها في مقدمة الدراسة ، ومن ثم يمكن الإجابة على إشكالية الموضوع.

### 1 ـ نتائج إختبار الفرضيات :

ـ تتمثل الفرضية الأولى والتي تنص على أن خاصية الملائمة تؤثر بشكل إيجابي في تقييم الأداء المالي ، فهي تفيد في تقييم الأداء المالي بشكل جيد و مناسب لإتخاذ القرار بشأن الأداء المالي ، وقد تم إثباتها من خلال الفصل الأول والثاني و الثالث من هذه الدراسة ، على أن تقييم الأداء المالي يشترط عند تقييمه توفير خاصية الملائمة والتي تتميز بقدرتها على التأثير في إتخاذ القرارات كما أنه يجب أن تكون في الوقت الملائم و في حينها قبل أن تفقد منفعتها وتتميز بالقدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية طراف ، و تتحدد مكانة المؤسسة في محيطها الإقتصادي بمدى شفافية معلوماتها المالية والتي تعكس تقييمها للأداء المالي من طرف الإدارة.

ـ أما فيما يتعلق بالفرضية الثانية والتي تنص على أن ، خاصية الموثوقية تؤثر و بشكل إيجابي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، والتي تفيد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة بشكل جيد ، وقد تم إثباتها من خلال الفصل الأول والثاني عن طريق قياس النسب المالية للأداء المالي من خلال حساب المؤشرات المالية ، كما يشترط عند تقييم الأداء المالي خاصية الموثوقية في المعلومات المالية لكي تتميز بدقة ، وعدم التحيز و خلوها من الأخطاء ، والصدق في

العرض لتمثل العلميات المالية ، والأحداث الأخرى المعبر عنها، كما أن الحياد يعتبر ضروري في خاصية الموثوقية للتعبير عن تقييم الأداء المالي.

ـ أما فيما يتعلق بالفرضية الثالثة والتي تنص على أن الخصائص الثانوية ( القابلية للفهم و القابلية للمقارنة ) تؤثر بشكل سلبي في تقييم الأداء المالي ، وقد تم نفيها من خلال دراستنا النظرية في الفصل الأول والثاني و الدراسة التطبيقية في الفصل الثالث ، حيث توصلنا إلى أن الخصائص الثانوية تعتبر ضرورية و تؤثر بشكل إيجابي في عملية تقييم الأداء المالي ، بحيث أن خاصية القابلية للمقارنة تسمح للمستخدمين بتحديد أوجه التشابه و الإختلاف بين سلسلتين من الظواهر الإقتصادية ، و أن خاصية القابلية للفهم تعتمد على توافر مستوى معقول من المعرفة في الأعمال و الأنشطة الإقتصادية و المحاسبية ، وبالتالي لها علاقة كبيرة على التأثير الإيجابي في تقييم الأداء المالي.

## 2 ـ نتائج الدراسة :

تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال بحثنا هذا فيما يلي :

ـ أن عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة تعتمد بشكل كبير على جودة المعلومات المالية المقدمة

ـ لقد أثبتت العديد من الدراسات المتعلقة بجودة المعلومات المالية ودورها في تقييم الأداء المالي ، أنه توجد علاقة طردية بين جودة المعلومات المالية و بين كفاءتها وملائمتها في التقييم الجيد للأداء المالي.

ـ لكي يتم معرفة مستوى تقييم الأداء المالي لسنة معينة يجب القيام بحساب و تحليل مؤشرات الأداء المالي.

## 3 ـ التوصيات المقترحة :

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث يقترح الباحثون عددا من التوصيات وهي :

ـ أصبحت المعلومات المالية الأساسية لا تكفي الإحتياجات المتزايدة على المعلومات المالية من قبل مختلف الأطراف المعتمدة عليها في تقييم الأداء المالي ، الامر الذي دفع الكثير من المنظمات و الجهات المهنية و الحكومية في العديد من الدول إلى إلزام المؤسسات بضرورة الإفصاح أكثر عن المعلومات المالية ذات الملائمة والموثوقية التي يعول عليها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات.

ـ و تساهم المؤشرات المالية المحصل عليها من تحليل المالي للتقارير و القوائم المالية في تحسين للأداء المالي.

ـ ضرورة ملائمة المعلومات المالية لظروف البيئة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والقانونية الخاصة بالطبيعة البيئية للعمل المحاسبي لزيادة المصداقية وبالتالي زيادة درجة الثقة في تقييم الأداء المالي.

ـ ضرورة نشر معلومات مالية إضافية زيادة عن المعلومات الأساسية كلمعلومات المرحلية والقطاعية والموراد البشرية وغيرها ، نظرا لأهمية هذه المعلومات لأغراض التنبؤ ، الأمر الذي يزيد من ملائمة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي.

## 4 ـ أفاق البحث:

و في الأخير يمكن القول أن هذا العمل كغيره من الأعمال البحثية يحتاج إلى دراسات أخرى لإثرائه لذلك هناك جوانب أخرى لم نتطرق إليها يمكن أن تكون كمواضيع للدراسة والبحث مستقبلا و التي نحدد فيها مايلي :

ـ دور المعلومات المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات.

ـ دور المعلومات المالية في التقييم الجيد للأداء المالي في المؤسسات .

ـ دور جودة المعلومات المالية في رفع كفاءة الأسواق المالية.

# قائمة المصادر والمراجع

## الكتب باللغة العربية


1. علاء فرحان طالب ، إيمان شيحان المشهداني ، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان . الأردن ، 2011.

2. محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان . الأردن ، 2006.

3. السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، دار المريخ للنشر . الرياض ، 2000 .

4. عدنان تايعة النعيمي وأخرون ، الإدارة المالية النظرية والتطبيق ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2008.

5. أسعد حميد العلي ، الإدارة المالية ، دار وائل للنشر ، عمان . الأردن ، الطبعة الثانية ، 2011.

6. زغيب مليكة ، بوشنقير ميلود ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، 2011 .

7. ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، دار المحمدية العامة . الجزائر ، الجز الأول ، 1988 .

8. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية ، مدخل نظري و تطبيقي، الطبعة الثانية، دار المسيرة،2009

9. حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي ، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ، عمان . مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2011 .

10. إلياس بن الساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي (الإدارة المالية) ، دار وائل للنشر عمان ، الأردن ، الطبعة الثانية ، 2011 .

11. مؤيد عبد الرحمان الدوري ، نور الدين أديب أبو زناد ، التحليل المالي بإستخدام الحاسوب ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن، الطبعة الثانية ، 2006..

12. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الأستثمار في البورصة، دار الجامعية، الاسكندرية ،مصر، 2005

13 ـ محمد الصيرفى، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر، الطبعة الأولى،2014

14. مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان . الأردن ، 2009.

15.أحمد حلمي جمعه وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2015

16.ابراهيم بختي،الدليل المنهجي لاعداد البحوث العلمية وفق طريقة IMRAD ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،الطبعة الرابعة 1998- 2015.

17. محمد عبد الحميد عطية، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، اطار اعداد وعرض القوائم المالية ، اتحاد مكتبات الجامعات المصرية ، طبعة 2014.

18. حسين القاضي، مأمون حمدان، ،نظرية المحاسبة ،جامعة دمشق ،كلية الاقتصاد ، 2013 .

19. حسين يوسف قاضي، سمير معدى الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية،معايير اعداد التقارير المالية الدولية، الجزء الأول، عرض البيانات المالية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن ،طبعة الأولى 2012.

20. عبد الناصر ابراهيم نور، ايهاب نظمي ابراهيم، المحاسبة المتوسطة، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، الطبعة الثانية ،2014.

21. إيمان فاضل السمرائي وآخرون ، نظم المعلومات الإدراية ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء والتوزيع ، عمان الأردن ، 2004.

22. عامر إبراهيم قندليجي وآخرون "تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها"، الطبعة الأولى، الوراق للنشر . والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

23. سليم الحسنة ، مبادئ نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،عمان ،1998 .

## الرسائل والأطروحات الجامعية

24 . زبيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة –دراسة ميدانية مجمع صيدال–، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة.

25 . مسغوني منى، تسيير الكفاءات والأداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، 2013 .

26 . شاوي صباح، أثر التنظيم الاداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ،سطيف ، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2009- 2010 .

27. قريشي محمد الصغير، واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2012-2013 .

28 . بن خروف جليلة ،دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009/2008.

29 . لونيس نادية ، أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تفعيل الأعمال التجارية للمؤسسات ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 3، 2011/2010 .

30 . غشوش عايدة ، لقصير مريم، دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية ، مذكرة ماستر ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2011 .

31 . عباسي عصام ، جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011 /2012 .

32 . ناصر محمد علي المجهلي،خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في اتخاذ القرارات،مذكرة ماجستير علوم التسيير،جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية العلوم الأقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، 2008 ، 2009 .

33 . سعيدي عبد الحليم، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التجارية ، تخصص محاسبة،جامعة محمد خيضر بسكرة.

34 . بوجنيب عادل، دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري ـ قسنطينة ،كلية العلوم الأقتصادية وعلوم التسيير، 2013-2014 .

35 . سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة –العلمة-سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008 -2009.

## الدوريات والمجلات

36 . يحياوي إلهام، دور الجودة في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 2006 .

37 . آيت عيسى عيسى ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة ابن خلدون تيارت ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، العدد 6.

38 . مليكة زغيب ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ،سطيف ، الجزائر ، العدد 5، 2005 .

39 . زبيدي البشير، جودة التقارير المالية و دورها في تقييم الأداء المالي ، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية ، جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، العدد التاسع ، المجلد الثاني ،السنة التاسعة ، 2016 .

## المؤتمرات والملتقيات والندوات

40 . خالد قاشي، ليلي عثمان، أثر حوكمة المؤسسات على الإفصاح المحاسبي والأداء المالي ودورة في اتخاذ القرارات المالية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعاير المحاسبة الدولية والمعايير المحاسبة الإسلامية، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي، يومي 07-08 ديسمبر2014 .

41 . زبيدي البشير، فعالية تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعاير المحاسبة الدولية والمعايير المحاسبة الإسلامية، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي، يومي 07-08 ديسمبر 2014.

42 . محمد نجيب دبابش، طارق قدوري وآخرون ،مداخلة عنوانها دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 05-06 ماي 2013 .

43 . عبد الحق بوقفة وآخرون، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل"، ملتقى وطني ، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013 .

44 . هوام جمعة ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية ، بحث مقدم قي ملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة ، واقع و رهانات و أفاق ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 7 و 8 ديسمبر 2010.

45 . حمد قايد نور الدين واخرون، النظام المحاسبي المالي آلية لدعم الحوكمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية" قائمة التدفقات النقدية نموذجا"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعاير المحاسبة الدولية والمعايير المحاسبة الإسلامية، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي، يومي 07-08 ديسمبر 2014.

46 . بلال شيخي وآخرون، مراقبة الأداء المالي لشركات المساهمة من خلال تطبيق قواعد الحوكمة على الأنظمة المالية والمحاسبية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعاير المحاسبة الدولية والمعايير المحاسبة الإسلامية، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي، يومي 07-08 ديسمبر 2014.

47 . بومدين يوسف، حواس صلاح، الحاجة إلى استخدام منهجية بطاقة القياس المتوازن للأداء لتقييم وتطوير كفاءة الأداء المالي والمحاسبي للمؤسسات، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعاير المحاسبة الدولية والمعايير المحاسبة الإسلامية، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي، يومي 07-08 ديسمبر 2014.

## التقارير و القوانين و المراسيم والقرارات

48 . الجريدة الرسمية ، قانون 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ،يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،العدد 77، 2001 .

# الملاحق

جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

قسم:العلوم المالية والمحاسبة

## الموضوع: شهادة تحكيم الاستبيان

في إطار استكمال الدراسة التطبيقية لـ رسالة الماستر تخصص محاسبة الموسومة

**تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

خاص بالطلبة : شقوري العربي – مرخوفي مولود – بشه عبد المجيد- عبيد خالد تحت إشراف الدكتوز: أحمد بن خليفة

وقد تم تقديم الاستبيان للتحكيم من طرف أساتذة متخصصون في المحاسبة و المالية و الإحصاء بجامعة الوادي

| اسم ولقب الأستاذ | الدرجة العلمية | الإمضاء |
|---|---|---|
| محمد الهادي ضيف الله | أستاذ محاضر أ | |
| رياض ريمي | أستاذ محاضر أ | |
| محمد فيصل ميده | أستاذ محاضر ب | |
| صالح أحميداتو | أستاذ مساعد أ | |

# جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي

## كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

## قسم:العلوم المالية والمحاسبة

## تخصص: ماستر محاسبة

## الاستبيان

السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.....

يقوم مجموعة طلبة السنة الثانية ماستر محاسبة بإجراء دراسة بعنوان:

**تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

ولإتمام هذا البحث العلمي يسعدنا أن نتوجه إلى سيادتكم المحترمة بما لديكم من رصيد علمي وخبرة مهنية حول هذا الموضوع بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة و موضوعية ، للوصول إلى أهداف هذه الدراسة و تعميم نتائجها، و التي نطمح من خلالها في الوقوف على رأيكم الموضوعي لتقييم الفقرات الواردة في بنود استبيان المقابلة .

و يجدر بنا في هذا المقام أن نذكركم بأن إجاباتكم حول فقرات الاستبيان لن تستخدم سوى لأغراض الدراسة، شاكرين لكم حسن تعاونكم .

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الأحترام


أسماء الطلبة:

–عبد المجيد بشه

– العربي شقوري

–خالد عبيد

– مولود مرخوفي

**الأستاذ المشرف:**

**د.احمد بن خليفة**

## 1- الجزء الأول ( المعلومات الأولية ) :

1- المؤهل العلمي :

ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

2- التخصص الأكاديمي :

محاسبة ☐ مالية ☐ تدقيق ☐ جباية ☐ أخرى ☐

3- الخبرة المهنية :

أقل من 10 سنوات ☐ من 10الى 20 سنه ☐ من 21 الى 30 سنة ☐

31 سنة فأكثر ☐

## 2ـ الجزء الثاني ( الاستبيان ) : ملاحظة : ضع علامة (X) في المكان المناسب

| فقرات الاستبيان | الإجابات | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **المحور الأول : الخصائص الواجب توفرها لتحقيق جودة المعلومة المالية** | | | | | |
| أولا : خاصية الملائمة في المعلومات المالية | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
| 1ـ تقديم التقارير المالية عند حلول التاريخ المحدد في النصوص القانونية للنظام المحاسبي المالي | | | | | |
| 2. تقديم التقارير المالية عند طلبها من المستخدم طيلة السنة المالية | | | | | |
| 3 ـ اعداد وتقديم تقارير مالية دورية تقدم للمستخدمين خلال فترات محددة | | | | | |
| 4-تقديم معلومات سابقة لتمكين المستخدمين من التنبؤ وتقييم صحة القرار. | | | | | |
| 5-تقديم معلومات تدل على تحركات الأحداث المتنبأ بها. | | | | | |
| 6-توفير معلومات مالية تستخدم في التنبؤ في بيانات أخرى . | | | | | |
| 7-تتميز المعلومات المالية بالقدرة على التقييم الارتدادي لنتائج القرارات السابقة وتصحيحها | | | | | |
| 8-أن المعلومات المالية لها قيمة استرجاعية تساعد على اتخاذ القرار وتقييم التنبؤ | | | | | |
| 9-أنه من الضروري وجوب توفير معلومات مالية ملائمة حتى ولو كان توفيرها على حساب الموثوقية في المعلومات المقدمة. | | | | | |

| فقرات الاستبيان | الإجابات | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ثانيا :خاصية الموثوقية في المعلومات المالية | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
| 1 ـ وجود نظام معلوماتي جيد وفعال في المؤسسة | | | | | |
| 2 ـ القيام بالمطابقات الدورية بين ما هو موجود و ما هو مسجل | | | | | |
| 3 ـ وجود مراجع داخلي ذو مستوى وخبرة | | | | | |
| 4- يؤدي تقرير مدقق الحسابات الخارجي دورا هاما في زيادة الثقة للمعلومات المالية | | | | | |
| 5- يؤدي الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها إلى توفير معلومات مالية ذات موثوقية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرار | | | | | |
| 6-وجود ضوابط رقابية على الوصول المادي لممتلكات المؤسسة | | | | | |
| 7-تتميز المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية بالحياد والبعد عن التحيز مما يزيد من كفاءتها في تقييم الأداء | | | | | |
| 8- تعبر المعلومات المحاسبية بعد المراجعة التي توفرها التقارير المالية على صدق و أمانة تمثيلها للأحداث الاقتصادية التي تمت خلال فترة مالية. | | | | | |

| فقرات الاستبيان | الإجابات | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ثالثا : الخصائص الثانوية في المعلومات المالية (قابلية الفهم، قابلية المقارنة، الثبات) | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
| 1 ـ توضيح الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية | | | | | |
| 2 ـ الالتزام بالشكل المنصوص عليها في الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي | | | | | |
| 3 ـ السهولة والوضوح في المعلومات المالية | | | | | |
| 4-القيام بالمقارنة بين المعلومات المالية في المؤسسة من سنة إلى أخرى | | | | | |
| 5-القيام بالمقارنة بين المعلومات المالية بين المؤسسة والمؤسسات المماثلة | | | | | |
| 6-توحيد طريقة عرض القوائم المالية | | | | | |
| 7-تماثل طرق التقييم المحاسبي من سنة الى أخرى | | | | | |
| 8-الالتزام بمبدأ الثبات في الطرق المحاسبية المتبعة | | | | | |

| فقرات الاستبيان | الإجابات | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **المحور الثاني : أهمية جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي** | | | | | |
| أولا: دور جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
| 1. تحسين إجراءات القياس المحاسبي ضرورية في تقييم الأداء المالي | | | | | |
| 2 . زيادة عملية الرقابة يؤدي الى نتائج جيدة في عملية تقييم الأداء المالي | | | | | |
| 3 .زيادة جودة المعلومات المالية و إمكانية الاعتماد عليها يؤدي إلى تحسين الأداء المالي | | | | | |
| 4. التقييم الجيد للأداء المالي يساعد على اتخاذ القرارات الإستراتيجية للمؤسسة | | | | | |
| 5. المتعاملون الخارجيون و أصحاب المصالح لهم تأثير بشكل مباشر في تقييم الأداء المالي و اتخاذ القرارات داخل المؤسسة | | | | | |
| 6-إن التقارير المالية التي تصدرها المؤسسة ملائمة في تقييم الأداء المالي. | | | | | |
| 7-يعتبر تشخيص المشكلة من أهم مراحل تقييم الأداء واتخاذ القرار | | | | | |
| 8-تعتبر تحليل القوائم المالية مؤشرا مهما في تقييم الأداء المالي | | | | | |
| 9-إن التقارير المالية التي تصدرها الشركة تضمن معلومات محاسبية ذات موثوقية لعملية اتخاذ القرارات وتقييم الأداء المالي | | | | | |
| 10-لجودة المعلومة المالية تأثير مباشر في عملية تقييم الأداء المالي وترشيد القرارات. | | | | | |

ثانيا: كيفية تأثير خصائص جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي

-تؤثر خاصية الملائمة في تقييم الأداء المالي بشكل :

ايجابي ☐ سلبي ☐ لا تؤثر ☐

- -تؤثر خاصية الموثوقية في تقييم الأداء المالي بشكل :

ايجابي ☐ سلبي ☐ لا تؤثر ☐

- -تؤثر الخصائص الثانوية ( قابلية الفهم ،قابلية المقارنة ،الثبات ) في تقييم الأداء المالي بشكل :

ايجابي ☐ سلبي ☐ لا تؤثر ☐

**الملحق رقم 01**

**المؤهل العلمي**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | ليسانس | 23 | 43.4 | 44.2 | 44.2 |
| | ماستر | 11 | 20.8 | 21.2 | 65.4 |
| | ماجستير | 6 | 11.3 | 11.5 | 76.9 |
| | دكتوراة | 12 | 22.6 | 23.1 | 100.0 |
| | Total | 52 | 98.1 | 100.0 | |
| Manquante | 9 | 1 | 1.9 | | |
| Total | | 53 | 100.0 | | |

**الخبرة المهنية**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | أقل من 10 سنوات | 25 | 47.2 | 47.2 | 47.2 |
| | من 10 إلى 20 سنة | 16 | 30.2 | 30.2 | 77.4 |
| | من 21 إلى 30 سنة | 9 | 17.0 | 17.0 | 94.3 |
| | 31 سنة فأكثر | 3 | 5.7 | 5.7 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**التخصص الأكاديمي**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | محاسبة | 16 | 30.2 | 30.2 | 30.2 |
| | مالية | 17 | 32.1 | 32.1 | 62.3 |
| | تدقيق | 4 | 7.5 | 7.5 | 69.8 |
| | جباية | 2 | 3.8 | 3.8 | 73.6 |
| | أخرى | 14 | 26.4 | 26.4 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**الملحق رقم 02**

**Statistiques**

| | | تقديم التقارير المالية عند حلول التاريخ المحدد في النصوص القانونية للنظام المحاسبي المالي | تقديم التقارير المالية عند طلبها من المستخدم طيلة السنة المالية | اعداد وتقديم تقارير مالية دورية تقدم للمستخدمين خلال فترات محددة | تقديم معلومات سابقة لتمكين المستخدمين من التنبؤ وتقييم صحة القرار | تقديم معلومات تدل على تحركات الأحداث المتنبأ بها | توفير معلومات مالية تستخدم في التنبؤ في بيانات أخرى | تتميز المعلومات المالية بالقدرة على التقييم الارتدادي لنتائج القرارات السابقة وتصحيحها | أن المعلومات المالية لها قيمة استرجاعية تساعد على اتخاذ القرار وتقييم التنبؤ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valide | 53 | 53 | 51 | 53 | 52 | 52 | 53 | 53 |
| | Manquante | 0 | 0 | 2 | 0 | 1 | 1 | 0 | 0 |
| Moyenne | | 1.81 | 2.00 | 1.82 | 2.00 | 2.06 | 2.15 | 2.30 | 2.15 |
| Médiane | | 2.00 | 2.00 | 2.00 | 2.00 | 2.00 | 2.00 | 2.00 | 2.00 |
| Mode | | 2 | 2 | 2 | 2 | 2 | 2 | 2 | 2 |

**تقديم التقارير المالية عند حلول التاريخ المحدد في النصوص القانونية للنظام المحاسبي المالي**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 21 | 39.6 | 39.6 | 39.6 |
| | موافق | 24 | 45.3 | 45.3 | 84.9 |
| | محايد | 5 | 9.4 | 9.4 | 94.3 |
| | غير موافق | 3 | 5.7 | 5.7 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**تقديم التقارير المالية عند طلبها من المستخدم طيلة السنة المالية**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 14 | 26.4 | 26.4 | 26.4 |
| | موافق | 28 | 52.8 | 52.8 | 79.2 |
| | محايد | 8 | 15.1 | 15.1 | 94.3 |
| | غير موافق | 3 | 5.7 | 5.7 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**تابع لملحق رقم 02**

**اعداد وتقديم تقارير مالية دورية تقدم للمستخدمين خلال فترات محددة**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 16 | 30.2 | 31.4 | 31.4 |
| | موافق | 30 | 56.6 | 58.8 | 90.2 |
| | محايد | 3 | 5.7 | 5.9 | 96.1 |
| | غير موافق | 2 | 3.8 | 3.9 | 100.0 |
| | Total | 51 | 96.2 | 100.0 | |
| Manquante | Système manquant | 2 | 3.8 | | |
| Total | | 53 | 100.0 | | |

**تقديم معلومات سابقة لتمكين المستخدمين من التنبؤ وتقييم صحة القرار**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 15 | 28.3 | 28.3 | 28.3 |
| | موافق | 28 | 52.8 | 52.8 | 81.1 |
| | محايد | 5 | 9.4 | 9.4 | 90.6 |
| | غير موافق | 5 | 9.4 | 9.4 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**تقديم معلومات تدل على تحركات الأحداث المتنبأ بها**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 13 | 24.5 | 25.0 | 25.0 |
| | موافق | 26 | 49.1 | 50.0 | 75.0 |
| | محايد | 11 | 20.8 | 21.2 | 96.2 |
| | غير موافق | 1 | 1.9 | 1.9 | 98.1 |
| | غير موافق بشدة | 1 | 1.9 | 1.9 | 100.0 |
| | Total | 52 | 98.1 | 100.0 | |
| Manquante | Système manquant | 1 | 1.9 | | |
| Total | | 53 | 100.0 | | |

**توفير معلومات مالية تستخدم في التنبؤ في بيانات أخرى**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 8 | 15.1 | 15.4 | 15.4 |
| | موافق | 34 | 64.2 | 65.4 | 80.8 |
| | محايد | 5 | 9.4 | 9.6 | 90.4 |
| | غير موافق | 4 | 7.5 | 7.7 | 98.1 |
| | غير موافق بشدة | 1 | 1.9 | 1.9 | 100.0 |
| | Total | 52 | 98.1 | 100.0 | |
| Manquante | Système manquant | 1 | 1.9 | | |
| Total | | 53 | 100.0 | | |

**تتميز المعلومات المالية بالقدرة على التقييم الارتدادي لنتائج القرارات السابقة وتصحيحها**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 12 | 22.6 | 22.6 | 22.6 |
| | موافق | 23 | 43.4 | 43.4 | 66.0 |
| | محايد | 9 | 17.0 | 17.0 | 83.0 |
| | غير موافق | 8 | 15.1 | 15.1 | 98.1 |
| | غير موافق بشدة | 1 | 1.9 | 1.9 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**أن المعلومات المالية لها قيمة استرجاعية تساعد على اتخاذ القرار وتقييم التنبؤ**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 17 | 32.1 | 32.1 | 32.1 |
| | موافق | 23 | 43.4 | 43.4 | 75.5 |
| | محايد | 5 | 9.4 | 9.4 | 84.9 |
| | غير موافق | 4 | 7.5 | 7.5 | 92.5 |
| | غير موافق بشدة | 4 | 7.5 | 7.5 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**أنه من الضروري وجوب توفير معلومات مالية ملائمة حتى ولو كان توفيرها على حساب الموثوقية في المعلومات المقدمة**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 17 | 32.1 | 32.1 | 32.1 |
| | موافق | 12 | 22.6 | 22.6 | 54.7 |
| | محايد | 9 | 17.0 | 17.0 | 71.7 |
| | غير موافق | 11 | 20.8 | 20.8 | 92.5 |
| | غير موافق بشدة | 4 | 7.5 | 7.5 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

B

**الملحق رقم 03**

**Statistiques**

| | | وجود نظام معلوماتي جيد وفعال في المؤسسة | القيام بالمطابقات الدورية بين ما هو موجود و ما هو مسجل | وجود مراجع داخلي ذو مستوى وخبرة | يؤدي تقرير مدقق الحسابات الخارجي دورا هاما في زيادة الثقة للمعلومات المالية | يؤدي الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها إلى توفير معلومات مالية ذات موثوقية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرار | وجود ضوابط رقابية على الوصول المادي لممتلكات المؤسسة | تتميز المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية بالحياد والبعد عن التحيز مما يزيد من كفاءتها في تقييم الأداء | المحاسبية بعد المراجعة التي توفرها التقارير المالية على صدق و أمانة تمثيلها للأحداث الاقتصادية التي تمت خلال فترة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valide | 53 | 53 | 53 | 52 | 53 | 53 | 52 | 53 |
| | Manquante | 0 | 0 | 0 | 1 | 0 | 0 | 1 | 0 |
| Moyenne | | 1.57 | 1.74 | 1.70 | 1.71 | 1.70 | 2.04 | 2.04 | 2.09 |
| Médiane | | 1.00 | 2.00 | 1.00 | 2.00 | 2.00 | 2.00 | 2.00 | 2.00 |
| Mode | | 1 | 2 | 1 | 1 | 1 | 2 | 2 | 2 |

**وجود نظام معلوماتي جيد وفعال في المؤسسة**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 30 | 56.6 | 56.6 | 56.6 |
| | موافق | 19 | 35.8 | 35.8 | 92.5 |
| | محايد | 1 | 1.9 | 1.9 | 94.3 |
| | غير موافق | 3 | 5.7 | 5.7 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**تابع للملحق رقم 03**

**القيام بالمطابقات الدورية بين ما هو موجود و ما هو مسجل**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 21 | 39.6 | 39.6 | 39.6 |
| | موافق | 27 | 50.9 | 50.9 | 90.6 |
| | محايد | 3 | 5.7 | 5.7 | 96.2 |
| | غير موافق | 2 | 3.8 | 3.8 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**وجود مراجع داخلي ذو مستوى وخبرة**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 27 | 50.9 | 50.9 | 50.9 |
| | موافق | 17 | 32.1 | 32.1 | 83.0 |
| | محايد | 7 | 13.2 | 13.2 | 96.2 |
| | غير موافق | 2 | 3.8 | 3.8 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**يؤدي تقرير مدقق الحسابات الخارجي دورا هاما في زيادة الثقة للمعلومات المالية**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 24 | 45.3 | 46.2 | 46.2 |
| | موافق | 20 | 37.7 | 38.5 | 84.6 |
| | محايد | 7 | 13.2 | 13.5 | 98.1 |
| | غير موافق | 1 | 1.9 | 1.9 | 100.0 |
| | Total | 52 | 98.1 | 100.0 | |
| Manquante | Système manquant | 1 | 1.9 | | |
| Total | | 53 | 100.0 | | |

**يؤدي الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها إلى توفير معلومات مالية ذات موثوقية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرار**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 25 | 47.2 | 47.2 | 47.2 |
| | موافق | 21 | 39.6 | 39.6 | 86.8 |
| | محايد | 5 | 9.4 | 9.4 | 96.2 |
| | غير موافق | 2 | 3.8 | 3.8 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**وجود ضوابط رقابية على الوصول المادي لممتلكات المؤسسة**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 19 | 35.8 | 35.8 | 35.8 |
| | موافق | 22 | 41.5 | 41.5 | 77.4 |
| | محايد | 5 | 9.4 | 9.4 | 86.8 |
| | غير موافق | 5 | 9.4 | 9.4 | 96.2 |
| | غير موافق بشدة | 2 | 3.8 | 3.8 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**تتميز المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية بالحياد والبعد عن التحيز مما يزيد من كفاءتها في تقييم الأداء**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 18 | 34.0 | 34.6 | 34.6 |
| | موافق | 22 | 41.5 | 42.3 | 76.9 |
| | محايد | 7 | 13.2 | 13.5 | 90.4 |
| | غير موافق | 4 | 7.5 | 7.7 | 98.1 |
| | 7 | 1 | 1.9 | 1.9 | 100.0 |
| | Total | 52 | 98.1 | 100.0 | |
| Manquante | Système manquant | 1 | 1.9 | | |
| Total | | 53 | 100.0 | | |

تعبر المعلومات المحاسبية بعد المراجعة التي توفرها التقارير المالية على صدق و امانة تمثيلها للوحدات الاقتصادية التي تمت خلال فترة مالية

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 16 | 30.2 | 30.2 | 30.2 |
| | موافق | 26 | 49.1 | 49.1 | 79.2 |
| | محايد | 4 | 7.5 | 7.5 | 86.8 |
| | غير موافق | 4 | 7.5 | 7.5 | 94.3 |
| | غير موافق بشدة | 3 | 5.7 | 5.7 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

C

**الملحق رقم 4**

**Statistiques**

| | | توضيح الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية | الالتزام بالشكل المنصوص عليها في الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي | السهولة والوضوح في المعلومات المالية | القيام بالمقارنة بين المعلومات المالية في المؤسسة من سنة إلى أخرى | القيام بالمقارنة بين المعلومات المالية بين المؤسسة والمؤسسات المماثلة | توحيد طريقة عرض القوائم المالية | تماثل طرق التقييم المحاسبي من سنة الى أخرى | الالتزام بمبدأ الثبات في الطرق المحاسبية المتبعة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valide | 52 | 52 | 53 | 52 | 53 | 53 | 53 | 53 |
| | Manquante | 1 | 1 | 0 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Moyenne | | 1.73 | 1.60 | 1.64 | 1.94 | 2.47 | 2.04 | 2.40 | 2.09 |
| Médiane | | 2.00 | 1.50 | 2.00 | 2.00 | 2.00 | 2.00 | 2.00 | 2.00 |
| Mode | | 2 | 1 | 1 | 2 | 2 | 2 | 2 | 2 |

**تابع للملحق رقم 4**

**توضيح الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 21 | 39.6 | 40.4 | 40.4 |
| | موافق | 24 | 45.3 | 46.2 | 86.5 |
| | محايد | 7 | 13.2 | 13.5 | 100.0 |
| | Total | 52 | 98.1 | 100.0 | |
| Manquante | Système manquant | 1 | 1.9 | | |
| Total | | 53 | 100.0 | | |

**الالتزام بالشكل المنصوص عليها في الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 26 | 49.1 | 50.0 | 50.0 |
| | موافق | 21 | 39.6 | 40.4 | 90.4 |
| | محايد | 5 | 9.4 | 9.6 | 100.0 |
| | Total | 52 | 98.1 | 100.0 | |
| Manquante | Système manquant | 1 | 1.9 | | |
| Total | | 53 | 100.0 | | |

**السهولة والوضوح في المعلومات المالية**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 26 | 49.1 | 49.1 | 49.1 |
| | موافق | 22 | 41.5 | 41.5 | 90.6 |
| | محايد | 3 | 5.7 | 5.7 | 96.2 |
| | غير موافق | 2 | 3.8 | 3.8 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**تابع للملحق رقم 04**

**القيام بالمقارنة بين المعلومات المالية في المؤسسة من سنة إلى أخرى**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 12 | 22.6 | 23.1 | 23.1 |
| | موافق | 32 | 60.4 | 61.5 | 84.6 |
| | محايد | 7 | 13.2 | 13.5 | 98.1 |
| | غير موافق | 1 | 1.9 | 1.9 | 100.0 |
| | Total | 52 | 98.1 | 100.0 | |
| Manquante | Système manquant | 1 | 1.9 | | |
| Total | | 53 | 100.0 | | |

**القيام بالمقارنة بين المعلومات المالية بين المؤسسة والمؤسسات المماثلة**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 7 | 13.2 | 13.2 | 13.2 |
| | موافق | 25 | 47.2 | 47.2 | 60.4 |
| | محايد | 12 | 22.6 | 22.6 | 83.0 |
| | غير موافق | 7 | 13.2 | 13.2 | 96.2 |
| | غير موافق بشدة | 2 | 3.8 | 3.8 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**توحيد طريقة عرض القوائم المالية**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 17 | 32.1 | 32.1 | 32.1 |
| | موافق | 23 | 43.4 | 43.4 | 75.5 |
| | محايد | 7 | 13.2 | 13.2 | 88.7 |
| | غير موافق | 6 | 11.3 | 11.3 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**تماثل طرق التقييم المحاسبي من سنة الى أخرى**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 12 | 22.6 | 22.6 | 22.6 |
| | موافق | 22 | 41.5 | 41.5 | 64.2 |
| | محايد | 9 | 17.0 | 17.0 | 81.1 |
| | غير موافق | 6 | 11.3 | 11.3 | 92.5 |
| | غير موافق بشدة | 4 | 7.5 | 7.5 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**الالتزام بمبدأ الثبات في الطرق المحاسبية المتبعة**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 18 | 34.0 | 34.0 | 34.0 |
| | موافق | 23 | 43.4 | 43.4 | 77.4 |
| | محايد | 5 | 9.4 | 9.4 | 86.8 |
| | غير موافق | 3 | 5.7 | 5.7 | 92.5 |
| | غير موافق بشدة | 4 | 7.5 | 7.5 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

## الملحق رقم 5

**Statistiques**

| | | تحسين إجراءات القياس المحاسبي ضرورية في تقييم الأداء المالي | زيادة عملية الرقابة يؤدي الى نتائج جيدة في عملية تقييم الأداء المالي | ـزيادة جودة المعلومات المالية و إمكانية الاعتماد عليها يؤدي إلى تحسين الأداء المالي | التقييم الجيد للأداء المالي يساعد على اتخاذ القرارات الإستراتيجية للمؤسسة | المتعاملون الخارجيون و أصحاب المصالح لهم تأثير بشكل مباشر في تقييم الأداء المالي و اتخاذ القرارات داخل المؤسسة | إن التقارير المالية التي تصدرها المؤسسة ملائمة في تقييم الأداء المالي | يعتبر تشخيص المشكلة من أهم مراحل تقييم الأداء واتخاذ القرار | تعتبر تحليل القوائم المالية مؤشرا مهما في تقييم الأداء المالي | لجودة المعلومة المالية تأثير مباشر في عملية تقييم الأداء المالي وترشيد القرارات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valide | 53 | 53 | 53 | 53 | 53 | 53 | 53 | 52 | 52 |
| | Manquante | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 |
| Moyenne | | 1.57 | 1.55 | 1.49 | 1.49 | 2.49 | 2.02 | 1.74 | 2.02 | 1.96 |
| Médiane | | 1.00 | 1.00 | 1.00 | 1.00 | 2.00 | 2.00 | 2.00 | 2.00 | 2.00 |
| Mode | | 1 | 1 | 1 | 1 | 2 | 2 | 1 | 2 | 2 |

**تحسين إجراءات القياس المحاسبي ضرورية في تقييم الأداء المالي**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 28 | 52.8 | 52.8 | 52.8 |
| | موافق | 21 | 39.6 | 39.6 | 92.5 |
| | محايد | 3 | 5.7 | 5.7 | 98.1 |
| | غير موافق | 1 | 1.9 | 1.9 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**زيادة عملية الرقابة يؤدي الى نتائج جيدة في عملية تقييم الأداء المالي**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 27 | 50.9 | 50.9 | 50.9 |
| | موافق | 23 | 43.4 | 43.4 | 94.3 |
| | محايد | 3 | 5.7 | 5.7 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**تابع للملحق رقم 05**

**زيادة جودة المعلومات المالية و إمكانية الاعتماد عليها يؤدي إلى تحسين الأداء المالي**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 29 | 54.7 | 54.7 | 54.7 |
| | موافق | 22 | 41.5 | 41.5 | 96.2 |
| | محايد | 2 | 3.8 | 3.8 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**التقييم الجيد للأداء المالي يساعد على اتخاذ القرارات الإستراتيجية للمؤسسة**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 31 | 58.5 | 58.5 | 58.5 |
| | موافق | 18 | 34.0 | 34.0 | 92.5 |
| | محايد | 4 | 7.5 | 7.5 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**المتعاملون الخارجيون و أصحاب المصالح لهم تأثير بشكل مباشر في تقييم الأداء المالي و اتخاذ القرارات داخل المؤسسة**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 4 | 7.5 | 7.5 | 7.5 |
| | موافق | 27 | 50.9 | 50.9 | 58.5 |
| | محايد | 14 | 26.4 | 26.4 | 84.9 |
| | غير موافق | 8 | 15.1 | 15.1 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**إن التقارير المالية التي تصدرها المؤسسة ملائمة في تقييم الأداء المالي**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 13 | 24.5 | 24.5 | 24.5 |
| | موافق | 30 | 56.6 | 56.6 | 81.1 |
| | محايد | 7 | 13.2 | 13.2 | 94.3 |
| | غير موافق | 2 | 3.8 | 3.8 | 98.1 |
| | غير موافق بشدة | 1 | 1.9 | 1.9 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**تابع للملحق رقم 05**

**يعتبر تشخيص المشكلة من أهم مراحل تقييم الأداء واتخاذ القرار**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 24 | 45.3 | 45.3 | 45.3 |
| | موافق | 22 | 41.5 | 41.5 | 86.8 |
| | محايد | 5 | 9.4 | 9.4 | 96.2 |
| | غير موافق | 1 | 1.9 | 1.9 | 98.1 |
| | غير موافق بشدة | 1 | 1.9 | 1.9 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**تعتبر تحليل القوائم المالية مؤشرا مهما في تقييم الأداء المالي**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 19 | 35.8 | 36.5 | 36.5 |
| | موافق | 23 | 43.4 | 44.2 | 80.8 |
| | محايد | 3 | 5.7 | 5.8 | 86.5 |
| | غير موافق | 4 | 7.5 | 7.7 | 94.2 |
| | غير موافق بشدة | 3 | 5.7 | 5.8 | 100.0 |
| | Total | 52 | 98.1 | 100.0 | |
| Manquante | Système manquant | 1 | 1.9 | | |
| Total | | 53 | 100.0 | | |

**إن التقارير المالية التي تصدرها الشركة تضمن معلومات محاسبية ذات موثوقية لعملية اتخاذ القرارات وتقييم الأداء المالي**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 14 | 26.4 | 26.4 | 26.4 |
| | موافق | 27 | 50.9 | 50.9 | 77.4 |
| | محايد | 9 | 17.0 | 17.0 | 94.3 |
| | غير موافق | 3 | 5.7 | 5.7 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**الملحق رقم 06**

**لجودة المعلومة المالية تأثير مباشر في عملية تقييم الأداء المالي وترشيد القرارات**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | موافق بشدة | 19 | 35.8 | 36.5 | 36.5 |
| | موافق | 24 | 45.3 | 46.2 | 82.7 |
| | محايد | 4 | 7.5 | 7.7 | 90.4 |
| | غير موافق | 2 | 3.8 | 3.8 | 94.2 |
| | غير موافق بشدة | 3 | 5.7 | 5.8 | 100.0 |
| | Total | 52 | 98.1 | 100.0 | |
| Manquante | Système manquant | 1 | 1.9 | | |
| Total | | 53 | 100.0 | | |

**تؤثر خاصية الملائمة في تقييم الأداء المالي بشكل**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | إيجابي | 47 | 88.7 | 88.7 | 88.7 |
| | سلبي | 1 | 1.9 | 1.9 | 90.6 |
| | لا تؤثر | 5 | 9.4 | 9.4 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**تؤثر خاصية الموثوقية في تقييم الأداء المالي بشكل**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | إيجابي | 45 | 84.9 | 84.9 | 84.9 |
| | سلبي | 3 | 5.7 | 5.7 | 90.6 |
| | لا تؤثر | 5 | 9.4 | 9.4 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**تؤثر الخصائص الثانوية ( قابلية الفهم ،قابلية المقارنة ،الثبات ) في تقييم الأداء المالي بشكل**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | إيجابي | 43 | 81.1 | 81.1 | 81.1 |
| | سلبي | 1 | 1.9 | 1.9 | 83.0 |
| | لا تؤثر | 9 | 17.0 | 17.0 | 100.0 |
| | Total | 53 | 100.0 | 100.0 | |

**الملحق رقم 07**

**كيفية تأثير خصائص جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي**

**Statistics**

| | | X | Y | Z |
|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 53 | 53 | 53 |
| | Missing | 0 | 0 | 0 |
| Mean | | 1.21 | 1.25 | 1.36 |
| Median | | 1.00 | 1.00 | 1.00 |
| Mode | | 1 | 1 | 1 |

A

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .854 | 9 |

B

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .879 | 8 |

C

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .841 | 8 |

D

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .857 | 10 |

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .822 | 3 |

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .960 | 38 |

**تابع الملحق رقم 03**